الـريـادة من خـلال
التركيـز على العـمـلاء

التقرير السنوي ٢٠١٩

بنـك الإثـمـار
Ithmaar Bank

المحتويات

٢ نبذة عامة
٣ رؤيتنا ورسالتنا وقيّمنا
٥ ملخص البيانات المالية
٦ رسالة مشتركة
٩ استعراض العمليات
١٦ الاستعراض المالي
١٨ الشركات الرئيسية التابعة

١٩ مجلس الإدارة
٢٢ هيئة الرقابة الشرعية
٢٣ الإدارة التنفيذية
٢٦ الحوكمة المؤسّساتية
٢٧ الحوكمة المؤسّساتية
٤٥ الأموال تحت الإدارة

٤٩ تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٥١ تقرير أعضاء مجلس الإدارة
٥٣ تقرير مدقق الحسابات المستقل
٥٤ بيان المركز المالي الموحد
٥٥ بيان الدخل الموحد
٥٦ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٥٧ بيان التدفقات النقدية الموحد
٥٨ البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة
٥٩ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٠٥ الإفصاحات العامة

١٣٢ معلومات عن الشركة

نبذة عامة

بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) ("بنك الإثمار أو الإثمار أو البنك") هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخّص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدّم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية.

إن بنـك الإثمـار شـركـة تـابعـة بالكـامـل لشـركـة الإثمـار القـابضة ش.م.ب. ("الإثمار القابضة أو المجموعة") وهي شركة قابضة تتخذ من مملكة البحرين مقراً لها، ومرخّصة من قبل مصرف البحرين المركزي كشركة استثمار فئة ١ وتخضع لإشرافه وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي وبورصة الكويت. وتُعدّ الإثمار القابضة شركة تابعة لدار المال الإسلامي ترست.

يقدّم بنك الإثمار مجموعة متنوّعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبّي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات. كما لا يزال البنك يحتفظ بحضوره في أسواق خارجية من خلال شركته التابعة، بنك فيصل المحدود (باكستان).

رؤيتنا ورسالتنا وقيّمنا

رؤيتنا

مساعدة جميع الأطراف ذات العلاقة والمجتمع على تحقيق أهدافهم طويلة المدى.

رسالتنا

تمكين الأفراد وأصحاب الأعمال والمجتمع من الازدهار والنمو عبر تقديم حلول مالية بسيطة ومبتكرة ومصممة خصيصاً لهم.

قيّمنا

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- الصدق والنزاهة والموضوعية في جميع علاقاتنا؛
- التركيز على السوق والزبائن؛
- التحسين المستمر والإبداع والابتكار وإحداث التغييرات؛
- دور فعّال في المجتمع.

ملخص البيانات المالية

ملخص البيانات المالية

	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
صافي الربح [بآلاف الدنانير البحرينية]	٢،٤٨٠	١٤،١٤٠	٦،٢٣٨
صافي الربح / (الخسارة) المتعلق بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]	(١،٣٥٢)	١،٤٠٩	١،٥٨٢
صافي الربح قبل مخصّصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية [بآلاف الدنانير البحرينية]	١٥،٦٦٧	١٣،٧٠٠	١٩،٠٣١
إجمالي الحقوق المتعلقة بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]	٧٩،١٧١	٨٥،٣٨٥	١٥٤،٦٠٣
القيمة الدفترية للسهم الواحد [بالفلس البحريني]	٧٩	٨٥	١٥٥
العائد على السهم [بالفلس البحريني]	١,٣٥-	١,٤١	١,٥٨
إجمالي الموجودات [بآلاف الدنانير البحرينية]	٢،٩٧٨،٩٤٦	٣،١٢٧،٧٩٥	٣،٢٤٢،٤١٩
الأموال تحت الإدارة (الحسابات الاستثمارية المقيّدة) [بآلاف الدنانير البحرينية]	٤١،٠٥١	٤١،٦١٤	٩٦،٧٠٧
العائد على متوسط حقوق المساهمين	١,٦٤٪-	١,١٧٪	١,٠٢٪
العائد على متوسط الموجودات	٠,٠٨٪	٠,٤٤٪	٠,١٩٪
ملاءة رأس المال	١٣,٥٢٪	١٣,٤٣٪	١٣,٩٢٪
نسبة التكلفة على الإيرادات التشغيلية	٨١,٢٦٪	٨٣,٦٥٪	٧٨,٦٦٪

رسالة مشتركة

بسم اللّـه الرحـمـن الرحيـــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا أن نعلن أنه بالرغم من أن بنك الإثمار لم يسجل ربحاً خاصاً بالمساهمين في عام ٢٠١٩، إلا أنه يواصل تحقيق نمو مستقر وثابت مع تطوير المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء. ويأتي ذلك تماشياً مع التزام البنك بالتركيز على أعمالنا الأساسية في التجزئة المصرفية والعمل تجاه تحقيق رؤيتنا المشتركة بأن نصبح واحداً من بنوك التجزئة المصرفية الإسلامية الرائدة في المنطقة.

وتظهر النتائج المالية لبنك الإثمار للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ صافي خسارة خاص بالمساهمين بلغ ١,٣٥ مليون دينار بحريني، مقابل صافي ربح بلغ ١,٤١ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى مخصصات انخفاض القيمة. وينعكس ذلك على أن نتائج البنك التي تظهر إجمالي صافي ربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٢,٤٨ مليون دينار بحريني، مقارنة بصافي ربح قدره ١٤,١٤ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٨، وكان ذلك بعد أن أصبح صندوق دلمونيا للتطوير ١ تابعاً لبنك الإثمار.

وكان إجمالي الإيرادات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغ ١٧١,٢٢ مليون دينار بحريني، أي زاد بنسبة ١٢,٨ في المائة مقابل ١٥١,٧٨ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك إلى زيادة الدخل الأساسي. وكان الدخل التشغيلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد ظل مستقراً عند ٨٣,٥٩ مليون دينار بحريني، أي انخفض بنسبة ٠,٣ في المائة مقابل ٨٣,٨٢ مليون دينار بحريني سجل عام ٢٠١٨.

كما ظل إجمالي أصول بنك الإثمار مستقراً عند ٢,٩٨ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٤,٧ في المائة مقابل ٣,١٣ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ويعود ذلك إلى انخفاض محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية لشركة تابعة. وكان إجمالي حقوق الملكية قد بلغ ٧٩,١٧ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٧,٣ في المائة مقابل ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الروبية الباكستانية.

وعلى الرغم من التحديات الصعبة، فإن محفظة الحسابات الاستثمارية المطلقة نمت لتبلغ ١,٠٦ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أي زادت بنسبة ٦,٩ في المائة مقابل ٠,٩٩٥ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، حيث يعكس ذلك النمو ثقة العملاء في البنك.

ويعود التحسن المستقر والثابت في الأداء المالي لبنك الإثمار بشكل كبير إلى التركيز المتواصل والواضح على تحقيق المزيد من التطور في التجربة المصرفية الإسلامية لعملاء البنك. وهذا يتضمن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وتنفيذ مبادرات رقمية بعيدة المدى على مستوى البنك.

ويؤدي تركيز البنك على أعماله الأساسية في التجزئة المصرفية إلى بناء أساس مستقر مع تمهيد الطريق للنمو المستمر. وكان التركيز طوال عام ٢٠١٩ على إعداد البنك للاستفادة بشكل كامل من الفرص الهامة المتاحة في المستقبل. وقد أدى ذلك إلى حصوله على جائزتين رئيسيتين في عام ٢٠١٩، مما يعكس قدرتنا على البقاء في الصدارة على الصعيدين المحلي والإقليمي، كما يسلط الضوء على أهمية مبادراتنا الرقمية.

إن حصول بنك الإثمار على جوائز الأداء في عام ٢٠١٩ هو نتيجة ثقة عملائنا في البنك وفي موظفينا. وتأتي هذه الثقة في الموظفين نتيجة التزامهم وتفانيهم وخبرتهم، حيث أنهم يمثلون أهم أصولنا.

وختاماً، نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر الجزيل لعملائنا ولجميع موظفي بنك الإثمار على إسهاماتهم القيّمة بحقّ، كما نعرب عن خالص شكرنا للسادة أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية على دعمهم المتواصل. كما نتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان للعملاء والمستثمرين وجميع الأطراف ذات العلاقة، ونخصّ بالذكر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الرشيدة.

عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

"يعود التحسن المستقر والثابت في الأداء المالي لبنك الإثمار بشكل كبير إلى التركيز المتواصل والواضح على تحقيق المزيد من التطور في التجربة المصرفية الإسلامية لعملاء البنك. وهذا يتضمن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وتنفيذ مبادرات رقمية بعيدة المدى على مستوى البنك."

استعراض العمليات

استعراض العمليات

التوقّعات الاقتصادية

من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ و ٣,٤ في عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل انخفاضاً في التوقعات بنسبة ٠,١ نقطة مئوية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٠,٢ نقطة مئوية لعام ٢٠٢١ مقارنة بتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر ٢٠١٩. إن هذا الانخفاض في التوقعات يعكس بصورة رئيسية حدوث تغيرات سلبية على الأنشطة الاقتصادية في بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة مما أدى إلى إعادة تقييم فرص النمو للعامين القادمين. وفي بعض الحالات القليلة، يعكس هذا التقييم أيضاً تأثير زيادة الاضطرابات الاجتماعية.

لكن على الصعيد الإيجابي، تحسَّن مزاج السوق بدعم من الدلائل المبدئية التي تشير إلى نهاية الانخفاض في أنشطة الصناعات والتجارة العالمية، وحدوث تحول واسع النطاق نحو السياسة النقدية التيسيرية، وتناوت الأخبار الإيجابية بشأن المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع المخاوف من نتائج تخارج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، مما أدى إلى بعض التراجع في الاتجاه نحو تجنب المخاطر الذي كان قد بدأ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩. غير أن هناك بضع دلائل على نقاط تحول لا تزال ظاهرة في البيانات العالمية للاقتصاد الكلي.

وفي حين أن توقعات النمو الأساسية ضعفت، فإن التطورات التي حدثت منذ خريف ٢٠١٩ تشير إلى أن مجموعة من الاحتمالات التي تواجه الاقتصاد العالمي أصبحت أقل ميلا للتطورات المعاكسة. ويمكن أن تستمر هذه الدلائل المبكرة على الاستقرار وصولاً إلى توثيق الصلة بين الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يزال متماسكا وتَحَسُّن الإنفاق التجاري ويمكن أن يأتي دعم إضافي أيضا من انحسار المعوقات المتفردة التي تواجه الأسواق الصاعدة الرئيسية، اقتراناً بآثار التيسير النقدي. غير أن مخاطر التطورات المعاكسة لا تزال بارزة، بما في ذلك زيادة التوترات الجغرافية - السياسية، واحتدام الاضطرابات الاجتماعية، وتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى. ويمكن أن يتسبب تحقُّق هذه المخاطر في سرعة تدهور المزاج السائد، ما يهبط بالنمو العالمي إلى أقل من توقعات النمو الأساسي.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٠

منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيق تقدم كبير في تنفيذ الإصلاح الهيكلي الذي وضع الأساس لبيئة سياسات مواتية لاقتصادات متنوعة. وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإصلاح تدريجي لأعمالها المحلية وبيئة الاستثمار الأجنبي. وفي هذا العام، تضم دول مجلس التعاون ثلاث دول ضمن مؤشر البلدان العشرة الأفضل في العالم من حيث إجراء تحسينات في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، وهذه الدول هي المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الكويت، مع اعتبار المملكة العربية السعودية أكثر دول العالم تحسناً. كما نفذت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات تهدف إلى تسهيل التجارة وجذب الاستثمارات والعمالة الأجنبية. كما تتسارع إصلاحات القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تقوم كل من البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة بإنشاء وتنظيم عملات رقمية مشفرة. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع استراتيجيات التنويع الاقتصادي، قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ تدابير، بما في ذلك فرض ضريبة القيمة المضافة ورسوم لتنويع مصادر الإيرادات المالية.

ومن المرجح أن ينتعش النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط ليصل إلى ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ و ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢١. وسيكون هذا الانتعاش مشروطاً بالتعافي التدريجي لأسعار النفط ومواصلة الإنفاق على المشاريع الضخمة، بالإضافة إلى النمو المستمر في القطاعات غير الهيدروكربونية. وستظل توقعات النمو في المملكة العربية السعودية متأثرة بالقطاعات المرتبطة بالهيدروكربون. كما ستؤثر القطاعات غير النفطية على نمو الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وستشهد دولة الإمارات العربية المتحدة انتعاشاً في السياحة ابتداءً من معرض إكسبو ٢٠٢٠، وسيتأثر النمو في البحرين بالصناعات والبنية التحتية، وستواصل عُمان تنفيذ الاستثمارات المرتبطة ببرنامج "تنفيذ" في قطاعات الصناعات التحويليّة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والثروة السمكية. ومن المتوقع أن يتقلص العجز المالي ولكنه سيستمر في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. ورغم أنه من المتوقع أن يستمر الفائض في أرصدة الحسابات الجارية في اقتصادات الدول الكبيرة، إلا أن العجز سيستمر في كل من عمان والبحرين.

المصدر: تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الخليج - البنك الدولي، ديسمبر ٢٠١٩

مملكة البحرين

من المتوقع أن يسجل اقتصاد مملكة البحرين مستوى معتدلاً من النمو بمعدل ٢,٢ في المائة خلال عامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ حيث يواصل الاقتصاد الاعتماد على عائداته النفطية المحدودة لدعم شبكة الأمان للمواطنين مع زيادة التنويع. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٣ في المائة خلال نفس الفترة بفضل المستويات العالية من الإنفاق على البنية التحتية وزيادة الإنتاج الصناعي.

وستساعد الإصلاحات المالية المستمرة والتركيز على تحسين توجيه الدعم في إطار برنامج التوازن المالي في البحرين على تقليل العجز المالي إلى ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، على افتراض أن تكاليف خطة التقاعد الطوعي سوف تمول من الميزانية. ومن المتوقع أن يظل الدين العام مرتفعاً ليتجاوز ما نسبته ١٠٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المتوقعة، مع الاحتياجات الكبيرة للتمويل الإجمالي. ومن المتوقع أن يستمر الرصيد الأساسي غير النفطي في التحسن على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية المتوقعة عند ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام ٢٠٢٠. ومن المرجح أن يستمر عجز الحساب الجاري، وإن كان بمستويات معتدلة. وكان من المتوقع أيضاً أن تظل الاحتياطيات منخفضة في شهر واحد من الواردات غير النفطية المحتملة. كما من المتوقع لخطة التقاعد الطوعي الحكومية، التي تغطي الآن أكثر من ٨٠٠٠ شخص، أن تخفض الأجور بمقدار ١٢٢ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٩، على افتراض عدم إجراء تعيينات جديدة.

المصدر: التوقعات الاقتصادية للبحرين من البنك الدولي، أكتوبر ٢٠١٩

استعراض العمليات (تابع)

باكستان

لقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في باكستان مع تفعيل السياسات الاقتصادية لمواجهة العجز المزدوج، حيث تراجع النمو إلى ٣,٣ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩، أي بانخفاض قدره ٢,٢ نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب تدابير الاستقرار المالي التي اتخذتها السلطات. وخلال العام الماضي، تم السماح بهبوط أسعار الصرف، مع هبوط إجمالي بنسبة ٢٥,٥ في المائة وتخفيض ميزانية التنمية وارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار الفائدة بمقدار ٥٧٥ نقطة أساسية. ونتيجة لذلك، تراجع نمو الاستهلاك الخاص من ٦,٨ في المائة للسنة المالية ٢٠١٨ إلى ٤,١ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩ بينما تقلص الاستثمار بنسبة ٨,٩ في المائة. وبالنسبة للعرض، تراجع نمو القطاع الصناعي إلى ١,٤ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩ مقارنة بما نسبته ٤,٩ في المائة للسنة المالية ٢٠١٨. ونما قطاع الخدمات بنسبة ٤,٧ في المائة، أي أقل بنسبة ١,٥ في المائة عن السنة المالية ٢٠١٨. كما أدت الظروف المناخية المعاكسة إلى تراجع الأداء الزراعي وتقليص النمو إلى ٠,٨ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩، وهي نسبة أقل بكثير من النمو المخطط له والذي كان يبلغ ٣,٨ في المائة. وقد ارتفع معدل التضخم الرئيسي إلى ٧,٣ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٣,٩ في المائة للسنة المالية ٢٠١٨، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تغير سعر الصرف.

ومن المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢,٤ في المائة للسنة المالية ٢٠٢٠، بسبب تشديد الحكومة على السياسات المالية والنقدية. ويستلزم تعديل الوضع في باكستان إعادة التوازن من الطلب المحلي إلى الطلب الخارجي. وفي الوقت الذي يتراجع فيه الطلب المحلي بسرعة، من المتوقع أن يزداد صافي الصادرات تدريجياً وأن ينتعش النمو أيضاً تدريجياً ليصل إلى ٣,٠ في المائة للسنة المالية ٢٠٢١ مع زيادة الطلب الخارجي وتحسين ظروف الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الإدارة المالية والقدرة التنافسية. ويتوقف هذا الانتعاش على استقرار أسعار النفط نسبياً وانخفاض المخاطر. ومن المتوقع أن يزداد التضخم بشكل طفيف في السنة المالية ٢٠٢٠ نتيجة تأثير الجولة الثانية من تغير سعر الصرف إلى الأسعار المحلية. بعد ذلك، من المتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً.

المصدر: تقرير البنك الدولي - باكستان، أكتوبر ٢٠١٩

الاستراتيجية والأهداف

لا يزال بنك الإثمار ملتزماً بإصرار لتحقيق رؤيته الطموحة في أن يصبح أحد أبرز مصارف التجزئة الإسلامية الرائدة في المنطقة.

وتماشياً مع هذا الالتزام، يواصل البنك التركيز على تحقيق المزيد من التطور في نهجه القائم على تعزيز تجربة العملاء.

وقد تضمن ذلك في عام ٢٠١٩ الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك وتنفيذ مبادرات رقمية طويلة المدى على مستوى البنك.

المبادرات الرقمية الرئيسية

شبكة صراف آلي بنظام الدفع بالبصمة

في مارس ٢٠١٩، قام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء بتدشين أول شبكة للدفع بالبصمة في المنطقة ليصبح سموه أول من قام بالتسجيل في هذه الخدمة المقدمة من بنك الإثمار واستخدامها. وتمثل هذه الخدمة إنجازاً هاماً لبنك الإثمار في تنفيذ مبادراته المبتكرة.

وفي مايو ٢٠١٩، قام بنك الإثمار رسمياً بتدشين أول شبكة صراف آلي بنظام الدفع بالبصمة في المنطقة بعد أن قام البنك بتحديث جميع أجهزة الصراف الآلي بقارئ بصمة مطور واستكمال المرحلة التجريبية لهذه الخاصية الجديدة الآمنة والأولى من نوعها.

وقد تم الإعلان عن هذه المبادرة الرائدة لأول مرة في سبتمبر ٢٠١٨ حين قام بنك الإثمار وشركة إيزي للخدمات المالية بكشف النقاب عن خططهم لإطلاق أول شبكة دفع بالبصمة في المنطقة بدعم من صندوق العمل "تمكين" لتقديم خدمة جديدة وفعالة للعملاء يمكنهم من خلالها إجراء العديد من معاملاتهم المالية. ويعد تدشين بنك الإثمار لأول شبكة صراف آلي بنظام البصمة جزءاً من مبادراته الرقمية وتماشياً مع التزامه بالتركيز على خدمة العملاء.

وبعد تدشين هذه الخدمة، فإن عملاء بنك الإثمار لن يكونوا في حاجة لاستخدام بطاقاتهم المصرفية لدى أجهزة الصرافة الآلية التابعة للبنك، حيث يمكنهم بسهولة استخدام بصماتهم مع إدخال الرقم السري عوضاً عن البطاقات لإتمام المعاملات المالية. وتوفر هذه الخدمة طريقة أسهل وأكثر أماناً من أي وقت مضى لإنجاز المعاملات المصرفية.

دور رائد

في شهر يوليو، أعلن بنك الإثمار التزامه التام بتطبيق معايير خدمات الصيرفة المفتوحة في مملكة البحرين، وعبر إدراك الحاجة إلى العمل مع شركات الأعمال وتوفير فرص للتعاون والعمل معاً، فإن البنك دعا شركات التكنولوجيا المالية "الفنتك" المعتمدة والشركات المحلية الناشئة وغيرهم من الشركات المهتمة بهذا المجال لمناقشة الفرص المتاحة.

وتسمح خدمات الصيرفة المفتوحة للعملاء تبادل بياناتهم المالية الخاصة بين مختلف المؤسسات والأنظمة. وفي المقابل، تفتح هذه الخدمة الباب أمام قطاع الخدمات المصرفية والمالية لفرص نمو جديدة وتخلق أيضاً منتجات وخدمات مصرفية جديدة ومميزة للعملاء.

إن بنك الإثمار، وهو عضو مؤسس لمركز خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، لطالما لعب دوراً رائداً في تطبيق التكنولوجيا الجديدة من أجل المساعدة على تطوير منتجاته وخدماته كجزء من استراتيجيته التي تركز على خدمة العملاء.

تعزيز التواجد عبر الخدمات الإلكترونية

في شهر مايو، قام بنك الإثمار بكشف النقاب عن موقعه الإلكتروني المحدث بمجموعة واسعة من التحديثات والخدمات والتي تتميز بسهولة استخدامها. إن تحديثات الموقع الإلكتروني هي جزء من الاستراتيجية الرقمية للبنك، حيث أصبح أكثر تفاعلاً مع العميل ويتميز بسهولة تصفحه عبر مختلف الأجهزة، وقد تم تطويره تماشياً مع التزام البنك ليكون قريباً جداً من عملائه. ويتضمن الموقع الإلكتروني الجديد، والذي تم تصميمه من جديد، أحدث التقنيات المستخدمة في المواقع الإلكترونية مع التركيز على الابتكار وقابلية الاستخدام والوظائف والتصفح والتصميم المرئي وسهولة الاستخدام. ويمكن للعملاء حالياً تقديم طلب الحصول على بطاقات الائتمان والتمويل عبر الموقع الإلكتروني ويمكنهم أيضاً معرفة أوقات عمل الفروع ومدة الانتظار.

كما يوفر البنك خدمة تلبية الاحتياجات المصرفية لعملائه من خلال مواصلة التواصل معهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى مثل الإنستغرام والفيسبوك وتويتر ولينكدإن.

ولاحقا في شهر أكتوبر، قام بنك الإثمار بتدشين خدمة التواصل مع العملاء عبر التطبيق الهاتفي "الواتساب"، منصة التواصل الاجتماعي للأعمال والتي ستساعد على تحسين تجربة العملاء المصرفية. وبعد تدشين هذه الخدمة، فإن العملاء يمكنهم الاستفسار عن معلومات حول منتجات وخدمات بنك الإثمار، بالإضافة إلى طرح تساؤلات عامة عن مواقع وأوقات عمل الفروع ومواقع أجهزة الصراف الآلي وتواريخ سحوبات ثمار وقائمة الرابحين وغيرها من الاستفسارات والتساؤلات الأخرى المتعلقة بالعروض والحملات الترويجية. ويُعد إطلاق خدمة التواصل مع العملاء عبر تطبيق "الواتساب" جزءاً من الالتزام بالمبادرة الرقمية على مستوى البنك والتي تأتي نتيجة اهتمام البنك بالابتكار.

تحديثات هامة في المستقبل

في شهر سبتمبر، قام بنك الإثمار بالإعلان عن خططه للقيام بتحديثات هامة والتي ستحسن تجربة عملائه المصرفية. وتهدف هذه التحديثات، والتي تمثل جزءاً من المبادرات الرقمية طويلة المدى لبنك الإثمار، إلى المحافظة على مكانة البنك الرائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار. وقد جاء هذا الإعلان بعد أن تم تعيين إحدى الشركات العالمية الرائدة في الحلول المصرفية للمساعدة على تحديث أنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM) الأمر الذي سيجعل قدرات البنك في خدمة العملاء من بين الأفضل حول العالم.

إن برنامج إدارة علاقات العملاء القائم على برنامج Microsoft Dynamics المطور والجديد سوف يعزز من تجربة العملاء المصرفية وسيساعد على تقديم حلول جديدة تركز على العملاء وذلك تماشياً مع التوجهات المصرفية نحو زيادة إضفاء الطابع الشخصي والأمن والمرونة ومشاركة العملاء.

التركيز على الأعمال المصرفية الأساسية

إن بنك الإثمار ملتزم بالتركيز على العملاء، حيث أنهم يمثلون أهمية كبيرة بالنسبة لكافة أنشطة البنك. وليصبح واحداً من بنوك التجزئة المصرفية الرائدة في المنطقة، يحرص بنك الإثمار على الاستماع باهتمام لآراء العملاء ويعمل على ضمان تلبية توقعاتهم أو حتى تجاوزها. ويمثل هذا النهج الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية البنك وكذلك عملياته اليومية.

وعلى سبيل المثال، قام بنك الإثمار في بداية عام ٢٠١٩ بتطوير حساب الادخار القائم على الجوائز "ثمار" مع تقديم ٣،٢٠٦ جائزة لأصحاب حساب ثمار، وهو أكبر عدد من الجوائز بين البنوك في البحرين. كما قام بنك الإثمار أيضاً بزيادة إجمالي مجموع الجوائز إلى ٤،٤٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي، بما في ذلك جائزتين كبرتين قيمة كل منهما مليون دولار أمريكي. إن هذه النسخة المطورة من حساب ثمار، والذي أصبح واحداً من البرامج التي تقدم أكبر عدد من الجوائز في مملكة البحرين، هو نتيجة التزام البنك بالاستماع باهتمام لمتطلبات العملاء والاستجابة الفعالة لآرائهم.

وفي شهر مارس، أعلن بنك الإثمار أنه أصبح بإمكان العملاء استلام بطاقات الخصم في الحال عبر فروع البنك. إن هذه الخدمة، التي تعزز من مكانة بنك الإثمار في الابتكار كبنك تجزئة إسلامي، متوفرة لجميع العملاء بما في ذلك العملاء الجدد عند قيامهم بفتح حساب جديد وتقديم طلب الحصول على بطاقة خصم أو للعملاء الذين يقدمون طلب لاستبدال بطاقاتهم الحالية. وسوف يستلم العملاء بطاقة الخصم فوراً مع أسمائهم مطبوعة عليها مباشرة من الفرع عند فتح حساباتهم.

وفي شهر أكتوبر ٢٠١٩، وكجزء من جهوده الرامية إلى مواصلة تطوير تجربة عملائه المصرفية، قام بنك الإثمار بافتتاح فرع المحرق في موقعه الجديد. إن هذا الفرع، والذي يتميز بسهولة الوصول إليه مع توفر مواقف للسيارات أفضل من موقع فرع البنك السابق في المحرق، وقد تم افتتاحه استجابة لمتطلبات العملاء. إن الفرع الجديد ذو الخدمات المتكاملة الواقع في مجمع السوق المركزي الجديد بالمحرق قد تم تصميمه لتقديم خدمات متميزة للعملاء من الأفراد والشركات سواء في المجمع أو في المناطق التجارية والسكنية القريبة. وبعد افتتاح الفرع، لا تزال شبكة فروع بنك الإثمار مكونة من ١٦ فرعاً وهي من أكبر شبكات التجزئة المصرفية في البحرين.

ولتطوير مستوى الخدمات التي يقدمها بنك الإثمار لكل فئات العملاء، قام بنك الإثمار في عام ٢٠١٩ بإعادة تصنيف فئات العملاء من ذوي الثروات من أجل التركيز بشكل أفضل على العملاء من أصحاب الثروات (HNWI) عبر خدمة البريمير المصرفية، والعملاء من أصحاب الثروات العالية (UHNWI) عبر خدمة البرايفت المصرفية. وقد واصلت كل من خدمة البريمير المصرفية وخدمة البرايفت المصرفية التركيز على توسيع قاعدة العملاء من أصحاب الثروات وأصحاب الثروات العالية، بالإضافة إلى نمو محفظتهم من خلال تقديم خدمات وعروض استثنائية.

استعراض العمليات (تابع)

وفي الوقت نفسه، واصلت مجموعة الأعمال المصرفية التجارية لبنك الإثمار تلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء من الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وكذلك المؤسسات المالية. كما تواصل تقديم خدمات الخزينة. وفي عام ٢٠١٩، قامت مجموعة الأعمال المصرفية التجارية بمواصلة تنويع قاعدة أصولها ونجحت في التعافي من أصول متعثرة. وقد استمر التركيز في عام ٢٠١٩ على تنمية محفظة البنك من المشاريع المتوسطة والصغيرة وتعزيز العلاقات مع العملاء من المؤسسات والشركات المالية. وقد تم تنويع الأصول من خلال تمويل قطاعات التصنيع وتجارة التجزئة والأغذية والبنية التحتية وتنمية قطاع مشاريع الإسكان الاجتماعي.

إدارة الأصول

ركز قسم إدارة الأصول في بنك الإثمار خلال عام ٢٠١٩ على الإدارة الفعّالة للأموال تحت الإدارة. وبصفته مضارباً عن مستثمري الأموال، يعمل قسم إدارة الأصول على تعظيم أداء الأموال تحت الإدارة من أجل تحقيق أعلى قيمة للمستثمرين. وتقع الأصول تحت الإدارة في مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كذلك يقوم قسم إدارة الأصول بتوفير خدمات إدارة الاستثمارات الخاصة بالإثمار القابضة وشركتها التابعة آي بي كابيتال.

جوائز الأداء

في شهر يوليو، حصل بنك الإثمار على جائزة أفضل مصرف من حيث التمويل الشخصي في البحرين من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في حفل متميز عقد في لبنان وحضره كبار المصرفيين في الشرق الأوسط. وقد حصل بنك الإثمار على هذه الجائزة المرموقة بعد عملية الاختيار والمراجعة الشاملة التي قامت بها لجنة عالية المستوى من الخبراء في الصيرفة والاقتصاد، بالإضافة إلى قسم البحوث في اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

إن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب هو منظمة عربية بارزة تتم رعايتها من قبل القادة العرب في القطاع الاقتصادي والمالي، وكذلك رواد الصيرفة والخبراء البارزين ورجال الأعمال الناجحين والمحترفين وأصحاب المشاريع. كما أن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب هو منظمة شقيقة لاتحاد المصارف العربية، حيث إنه منظمة غير ربحية وليست تابعة للحكومة وتتمتع بالامتيازات والحصانات والإعفاءات الممنوحة للمنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية. كما أن اتحاد المصارف العربية يتمتع باستقلالية مالية وإدارية وتنظيمية كاملة، وهو يعتبر ممثلاً للقطاع المصرفي والمالي في الوطن العربي والداعم الرئيسي للبنوك والمؤسسات المالية العربية، فضلاً عن المؤسسات المصرفية العربية المشتركة.

في ديسمبر ٢٠١٩، حصل بنك الإثمار على جائزة البنك الإسلامي الأسرع نمواً في الفنتك في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية (WIBC) ٢٠١٩. وقد قام بتقديم الجائزة محافظ مصرف البحرين المركزي السيد رشيد محمد المعراج. ويدعو هذا المؤتمر خبراء الصيرفة الإسلامية من جميع أنحاء العالم إلى البحرين للمشاركة في مناقشة أهم القضايا واستعراض آخر التطورات وتبادل وجهات النظر في التوجهات الحالية. ويعد هذا المؤتمر السنوي في نسخته السادسة والعشرين واحداً من أهم المؤتمرات بالنسبة لفعاليات الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، ويقدم فرصة قيمة لإبراز إسهامات البحرين في الصيرفة الإسلامية العالمية. ووفقاً لمنظمي المؤتمر، فإن جوائز الأداء التي يتم تقديمها في المؤتمر هي جوائز مرموقة يتم منحها إلى أفضل المؤسسات المالية الإسلامية حسب مجموع النقاط على الأداء مقابل عدة معايير عالمية وإقليمية. وتحصل كل مؤسسة مالية على مجموع نقاط حسب النتائج المسجلة في ثلاثة معايير وهي الاستقرار المالي، والأداء المالي، والحوكمة والمسئولية الاجتماعية. وقد حصل على الجوائز المؤسسات المالية التي سجلت أعلى النقاط في المعايير العالمية والإقليمية.

التدريب والتطوير

لطالما أدرك بنك الإثمار بأن موظفيه هم أساس نجاحه. ونتيجة لذلك، يقوم بنك الإثمار بالاستثمار في تدريبهم وتطويرهم بشكل متواصل. وقد تضمن ذلك في عام ٢٠١٩ برامج تدريبية في مقر البنك وخارج مقر البنك، بالإضافة إلى برامج تدريبية خارج البحرين.

ففي شهر أبريل، أطلق بنك الإثمار برنامجاً تدريبياً جديداً في الالتزام للموظفين يهدف إلى تعزيز المعرفة بمتطلبات الالتزام في البنك وبالمتطلبات والأنظمة التي تصدرها الجهات الرقابية. وضم البرنامج ٤٨ موظفاً من مختلف إدارات وفروع البنك للمشاركة في البرنامج التدريبي الذي ينظم داخل البنك، إلى جانب تنظيم دورات متخصصة ليكونوا أول الداعمين لإدارة الالتزام في البنك.

وفي شهر يوليو، نظم بنك الإثمار برنامجاً تدريبياً لجميع موظفيه لضمان التزامهم بميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ولتعريفهم بسياسات إدارة الموارد البشرية في البنك.

ووفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي، نظم بنك الإثمار برنامج تدريبي في التمويل الإسلامي وبرنامج تدريبي في قانون حماية البيانات الشخصية ودورات مراجعة سنوية في مكافحة غسيل الأموال لجميع الموظفين المعنيين. كذلك تم تنظيم برنامج توعوي شامل عن خطة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات كل ثلاثة أشهر لجميع المنتسبين الجدد، بما في ذلك الموظفون والمتدربون والموظفون بعقود مؤقتة والأفراد والموظفون المتعاقدون من خارج البنك.

الاحتفال بالنجاح

في شهر مايو، قام بنك الإثمار بتنظيم حفل عشاء لتكريم الموظفين الذين حصلوا مؤخراً على شهادات احترافية متقدمة. وقد تم تكريم ما مجموعه ٢٢ موظفاً من مختلف إدارات البنك بما في ذلك إدارة تقنية المعلومات وإدارة المخاطر ودعم الأعمال المصرفية للأفراد وشبكة الفروع وإدارة وتطوير المنتجات وقسم التحصيل والالتزام الشرعي وقسم المبيعات والشؤون القانونية والموارد البشرية والأعمال المصرفية الخاصة وذلك لحصولهم على شهادات في مختلف المجالات والتي تتضمن شهادة إدارة المشاريع الاحترافية والدبلوم المتقدم في الصيرفة الإسلامية وشهادة زميل معتمد في إدارة قواعد البيانات Oracle 12c وشهادة مدقق رئيسي لمعيار آيزو ٢٧٠٠١:٢٠١٣ وشهادة زميل معتمد في إدارة المشاريع (CAPM) وشهادة الماجستير المهني في الصيرفة الإسلامية والمالية وشهادة دبلوم ممارس في الموارد البشرية CIPD.

كما قام البنك طوال العام بتوزيع هدايا للموظفين للاحتفال بعدة مناسبات من بينها الذكرى السنوية لتعيينهم، بالإضافة إلى الاحتفال بقدوم شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وعيد الأضحى واليوم الوطني ويوم العمال.

وواصل البنك تنظيم برنامج "فطور مع الرئيس التنفيذي ونائبه" حيث يتم اختيار الموظفين بشكل عشوائي من مختلف إدارات البنك ودعوتهم للمشاركة بأفكارهم وتحدياتهم وطموحاتهم واقتراحاتهم وتوقعاتهم مع المديرين التنفيذيين في اجتماع غير رسمي على وجبة الفطور.

الاستثمار في موظفينا

في شهر أبريل، قام موظفو بنك الإثمار الذين تطوعوا ليصبحوا مسئولي السلامة من الحرائق بحضور دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام في مكافحة الحرائق والإسعافات الأولية في مدرسة الدفاع المدني في البحرين. وقد تضمنت الدورة نبذة عن الإسعافات الأولية والتي ركزت على كيفية معالجة الصدامات والنزيف ونوبات الصرع وهبوط مستويات السكر في الدم وضربة الشمس. كما تضمن التدريب محاضرات حول الأنواع المختلفة للحرائق وكيفية مكافحتها.

وفي شهر أكتوبر، قام بنك الإثمار بتنظيم مباراة كره قدم للموظفين من إدارات ووحدات الدعم. وقد كانت المباراة فرصة لتشجيع روح العمل كفريق واحد ولمساعدة الموظفين للتعرف أكثر على بعضهم.

استعراض العمليات (تتمة)

التدريب (البحرين)

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	الإجمالي: ٢,١٧١ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٤٨٠ ساعة المناصب الأقل من مدير: ١,٦٩١ ساعة
التدريب الخارجي - البحرين	الإجمالي: ٢,٠٦٤ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٨٠٣ ساعة المناصب الأقل من مدير: ١,٢٤٣ ساعة
التدريب الخارجي - خارج البحرين	الإجمالي: ١٣٤ ساعة من منصب مدير فأعلى: ٦٤ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٧٠ ساعة
التدريب داخل البنك	الإجمالي: ٤,٧٣٠ ساعة من منصب مدير فأعلى: ١,٢٦٩ ساعة المناصب الأقل من مدير: ٣,٤٦١ ساعة
دورة أخلاقيات العمل الإسلامي المصرفي والحوكمة - من متطلبات مصرف البحرين المركزي	٤٠ موظفاً نجحوا في استكمال الدورة
برنامج المستشار المالي / المستوى الأول	نجح ٤ موظفون في استكمال البرنامج نجح ٧ موظفون في استكمال الوحدة الأولى
برنامج المستشار المالي / المستوى الثاني	نجح ٩ موظفون في استكمال البرنامج
مكافحة غسيل الأموال - من متطلبات مصرف البحرين المركزي	المنتسبون الجدد: ٥٩ موظفاً دورات المراجعة السنوية: ٢٣١ موظفاً

نبذة عامة عن الموظفين (البحرين)

	البحرينيون			غير البحرينيين		
	مساعد مدير فأعلى	مساعد ومسؤول أول	مسؤول فأقل	مساعد مدير فأعلى	مساعد ومسؤول أول	مسؤول فأقل	إجمالي
ذكور	٧٣	٦٤	٣٩	٦	١	٠	١٨٣
إناث	٢٥	٤٧	٣٧	٢	٠	٠	١١١
إجمالي	٩٨	١١١	٧٦	٨	١	٠	٢٩٤

دورنا في المجتمع

كبنك تجزئة إسلامي رائد، يدرك بنك الإثمار الدور الهام الذي يجب أن يؤديه في دعم المجتمع المحلي. وقد واصل البنك، الذي لطالما اتخذ هذه المسئولية على محمل الجد، خلال عام ٢٠١٩ تقديم الدعم لجمعيات خيرية محلية وفي نفس الوقت المشاركة في فعاليات وطنية هامة.

ففي عام ٢٠١٩، واصل بنك الإثمار للعام الثاني عشر على التوالي دعمه بطولة كأس جلالة الملك حمد للغولف التي قام بتنظيمها الاتحاد البحريني للغولف. إن هذه البطولة التي أقيمت تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى في النادي الملكي للغولف، هي من أهم فعاليات رياضة الغولف في البحرين وواحدة من البطولات الرياضية الهامة في المنطقة.

وفي شهر أبريل، قام بنك الإثمار بتقديم دعمه لمركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية. وسيعزز هذا الدعم من مكانة الخدمات الطبية الملكية لقوة دفاع البحرين في المستشفى العسكري وسيسهم في تطوير الخدمات الصحية في البحرين. إن مركز ولي العهد للتدريب والبحوث الطبية هو أول مركز للتدريب بالمحاكاة في مملكة البحرين. والهدف من المركز أن يكون بمثابة مركز تعليمي طبي متكامل يستقطب تعاون المعاهد الصحية والتعليمية المميزة في مختلف أنحاء العالم.

وفي شهر يونيو، قام بنك الإثمار بتوزيع قسائم مشتريات ودعم مالي للجمعيات الخيرية المرخصة بمملكة البحرين لمساعدة الأسر ذوي الدخل المحدود خلال شهر رمضان المبارك. وقد تعاون البنك مع أكثر من ١٠٠ جمعية خيرية لضمان مساعدة أكبر عدد ممكن من الأسر التي تستحق الدعم.

كما قام بنك الإثمار في عام ٢٠١٩ بدعم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومستشفى الإرسالية الأمريكية وجامعة الخليج العربي والاتحاد البحريني لألعاب القوى واللجنة الأولمبية البحرينية وبوليتكنك البحرين وجمعية السكرتارية البحرينية وكشافة البحرين وجمعية المستقبل الشبابية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسة الخيرية الملكية ومدرسة الشيخة حصة للبنات.

إن بنك الإثمار يلتزم بأداء دور حقيقي وهام في المجتمع ليس فقط من خلال الأعمال الخيرية وتقديم الدعم المادي للمبادرات التي تستحق، إنما أيضاً من خلال أداء دور مباشر بالمساهمة في إعداد أجيال المستقبل من رواد القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين.

ففي صيف عام ٢٠١٩، استقبل بنك الإثمار ثمانية وعشرين طالباً وطالبةً من مختلف الجامعات في البحرين والخارج للمشاركة في برنامج التدريب الصيفي السنوي للبنك. ويقدم البرنامج التدريبي، والذي استمر لمدة شهرين ويتم تنظيمه كل عام منذ مدة طويلة، للمتدربين الفرصة للتعرف على الهيكل التنظيمي للبنك ومجالات العمل الأساسية في بنوك التجزئة الإسلامية، بالإضافة إلى تعريفهم بالعمليات اليومية. وقد تم توزيع الطلبة على مختلف إدارات البنك حسب تخصصاتهم ورغباتهم بما في ذلك إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وشبكة الفروع والرقابة المالية وتقنية المعلومات والعمليات المصرفية والتدقيق الداخلي والشؤون القانونية والشريعة والاتصالات المؤسسية والتسويقية والموارد البشرية.

تكريم وتقدير

لقد حظيت إسهامات بنك الإثمار في دعم المجتمع المحلي بالتقدير.

ففي شهر يوليو، قدم وزير الصناعة والتجارة والسياحة جائزة تقديرية للبنك تقديراً له على دعمه معسكر برنامج رائد الأعمال التقني في نسخته السنوية الأولى.

وفي شهر أكتوبر، قدم سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة جائزة تقديرية لبنك الإثمار لدعمه بطولة ناصر لكرة القدم في شهر رمضان.

وفي شهر أكتوبر، قام وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بتكريم بنك الإثمار على دعمه مؤتمر الزكاة الدولي الذي أقيم في البحرين.

الاستعراض المالي

الأداء المالي

لقد بلغ صافي ربح بنك الإثمار ٢,٤٨ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنةً بصافي ربح بلغ ١٤,١٤ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وكان صافي الخسارة الخاص بمساهمي البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغ ١,٣٥ مليون دينار بحريني مقارنةً بصافي ربح بلغ ١,٤١ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

وتظهر النتائج المالية لبنك الإثمار دخل مستقر لهذه الفترة. وخلال العام، سجل البنك دخلاً تشغيلياً بلغ ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني مقابل ٨٣,٨٢ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. كما سجل البنك إجمالي إيرادات قبل خصم المخصصات والضرائب الخارجية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغ ١٥,٧ مليون دينار بحريني مقابل ١٣,٧ مليون دينار بحريني في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨.

وخلال شهر ديسمبر ٢٠١٨، أصبح صندوق دلمونيا للتطوير ١ تابعاً لبنك الإثمار بعد ارتفاع حصة البنك في شركة الصندوق بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة. وبناءً على ذلك، تم تحقيق ربح وقدره ١٩,٢ مليون دينار بحريني من صفقة شراء ناتجة عن إعادة تقييم مشروع تطوير عقاري.

الوضع المالي

بلغ إجمالي الأصول ٢,٩٨ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٤,٨ في المائة، مقابل ٣,١٣ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

وقد بلغت محفظة المرابحة والتمويلات الأخرى ١,٨٨ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفضت بنسبة ٦,٩ في المائة مقابل ٢,٠٣ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وكان رصيد حسابات الاستثمارات المطلقة قد بلغ ١,٠٦ مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي انخفض بنسبة ٦,٩٥ في المائة مقابل مليار دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة لظروف السوق.

وقد بلغ إجمالي حقوق الملكية ٧٩,١٧ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أي انخفض بنسبة ٧,٣ في المائة مقابل ٨٥,٣٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالية (FAS 30) وتأثير أسعار صرف العملات نتيجة انخفاض قيمة الروبية الباكستانية خلال العام على حقوق المساهمين.

الشركات الرئيسية التابعة

أعضاء مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

الشركات الرئيسية التابعة

بنك فيصل المحدود

يُمثّل بنك فيصل المحدود أحد أبرز مصارف التجزئة في باكستان وأسرعها نمواً. ويزاول البنك أعماله، بما في ذلك كياناته السابقة، منذ ثلاثة عقود، وأسهمه مدرجة في سوق الأوراق المالية في باكستان.

ويعمل بنك فيصل المحدود بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية للشركات والأفراد والأنشطة المصرفية التجارية، كما يسعى باستمرار إلى تقديم خدمات عالية الجودة تلبّي كافة الاحتياجات المالية لعملائه. كذلك تم تحويل فروعه إلى مراكز متطورة لبيع المنتجات المتعددة، والتي تتيح للعملاء مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتنوّعة. كما يركّز البنك بشكل كبير على تحقيق التكافؤ والتآزر بين وحدات أعماله المختلفة ليضمن لعملائه أعلى مستوى من القيمة وأفضل الحلول الشاملة. ويمتلك بنك الإثمار ٦٦,٥٧ في المائة من بنك فيصل المحدود.

ولدى بنك فيصل المحدود ٥٥٥ فرعاً موزعين على ١٣٠ مدينة في جميع أنحاء باكستان. ولدى البنك عملاء من كبرى الشركات والمؤسسات التجارية والشركات المتوسطة والصغيرة والأفراد. ويعمل بنك فيصل المحدود على زيادة انتشار شبكة فروعه لتسهيل وصول العملاء إليه ولتوفير الخدمات المصرفية للعملاء أينما كانوا.

ويعمل البنك على تعزيز أنظمة التكنولوجيا لديه لخدمة العملاء وخفض تكلفة الأعمال. وقد قام بنك فيصل المحدود بإطلاق بطاقة إلكترونية تسمح للعملاء بالشراء عبر الإنترنت من جميع أنحاء العالم وبشكل آمن.

ومع زيادة معدلات أسعار الفائدة محلياً ومجموعة الودائع الجيدة ومحفظة القروض المتنوعة، فمن المتوقع أن يحافظ البنك على مسار نموه.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغا ٦٠٠ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١,٥ مليار دينار بحريني) و ٤٦ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١,٥ مليون دينار بحريني) على التوالي.

إن الاستثمار في الروبية الباكستانية يعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية. وكانت الخسارة المتراكمة للعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغت ٣٧,٢ مليون دينار بحريني (مدرجة في بيان احتياطي تحويل العملات الأجنبية للتغيرات في حقوق المساهمين).

صندوق دلمونيا للتطوير ١

صندوق دلمونيا للتطوير ١ (الصندوق) هو شراكة محدودة معفاة أُنشأ وسُجل بموجب قانون جزر كايمان. إن الشريك العام في هذه الشراكة هو شركة إثمار - دلمونيا العامة للشركاء المحدودة. وقد تم إنشاء الصندوق لشراء ٦٥٠ ألف متر مربع من الأراضي داخل مشروع الجزيرة الصحية - مشروع دلمونيا في البحرين، لتطوير البنية التحتية وبيع هذه الأراضي مجزئة.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ قد بلغا ٥٩,٢ مليون دينار بحريني و ٥٠,٥ مليون دينار بحريني على التوالي.

مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى صاحب السمو الملكي الأمير عمرو خبرة عملية تربو على ٣٠ عاماً تشمل مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإدارة التنفيذية والهندسة المعمارية والهندسة.

وهو رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست ورئيس مجلس إدارة الإثمار القابضة وبنك فيصل الإسلامي (السودان) وبنك فيصل الإسلامي (مصر). بالإضافة إلى ذلك، فإن صاحب السمو الملكي الأمير عمرو هو أيضاً مؤسس وعضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر للاستشارات والتصاميم (جدة) ورئيس مجلس إدارة شركة الدليل لنظم المعلومات (التي يوجد مقرها في جدة ولها شركات شقيقة في كل من تونس والسودان وباكستان). وهو أيضاً زميل في الجمعية السعودية للبناء وتطوير المدن ونظافة البيئة وعضو في الهيئة السعودية للمهندسين. ويحمل صاحب السمو الملكي الأمير عمرو شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

تونكو يعقوب خيرا

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى الأمير يعقوب خبرة عملية تزيد على ٣٥ عاماً في القطاع المصرفي والمالي.

إن الأمير يعقوب هو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. كما أنه يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة MAA القابضة برهاد (ماليزيا)، والتي انضم إليها في عام ١٩٩٨. وقبلها عمل الأمير يعقوب لمدة ١٩ عاماً في شركة التأمين برهاد المتحدة (ماليزيا)، حيث تولى آخر منصب له كرئيس مجلس إدارة بتلك الشركة. كما عمل في برايس ووتر هاوس بالمملكة المتحدة وماليزيا. والأمير يعقوب حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم مع مرتبة الشرف من جامعة سيتي بلندن، وهو عضو زميل بالمعهد القانوني للمحاسبين في انجلترا وويلز.

الشيخ زامل عبد الله الزامل

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

الشيخ زامل عبد الله الزامل رجل أعمال معروف في المملكة العربية السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ولديه خبرة عملية تزيد عن ٣٧ عاماً في إدارة الأنشطة التجارية في قطاعات مختلفة. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. كما أنه أيضاً النائب التنفيذي لرئيس مجموعة الزامل القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة الزامل للخدمات البحرية وشركة الزامل للصيانة والتشغيل المحدودة. وهو يمثل العديد من المؤسسات مثل غرفة التجارة والشركات الصناعية والبنوك وذلك بصفته عضو مجلس إدارة. وقد تلقى الشيخ الزامل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحمل شهادة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة جنوب كاليفورنيا وشهادة الماجستير في التخصص نفسه من جامعة ويست فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

عبد الحميد محمد أبو موسى

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

يمتلك السيد أبو موسى خبرة عملية تزيد على ٤٩ عاماً في القطاع المصرفي والمالي، وهو عضو في مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست وعضو مجلس إدارة الإثمار القابضة.

يشغل السيد أبو موسى حالياً منصب محافظ بنك فيصل الإسلامي بجمهورية مصر العربية، والذي انضم إليه في العام ١٩٧٩. وقبلها كان يعمل لدى البنك المركزي المصري لمدة ١٦ عاماً. وهو أيضاً رئيس مجلس الأعمال المصري - السعودي وهو عضو في الجمعية العامة لشركة مصر القابضة للتأمين (مصر).

كما أن السيد أبو موسى عضواً في مجلس إدارة كل من بنك فيصل الإسلامي في السودان وممتلكات للتأمين في مصر وأيادي للاستثمار والتطوير في مصر وشركة ميدور للكهرباء "ميداليك"- مصر وصندوق الأوقاف للاستثمار العقاري - البنك الإسلامي للتنمية - جدة. وهو رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي "انكوليس" في مصر ونائب رئيس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. إن السيد أبو موسى هو أيضاً عضو في اللجنة الاستشارية لصندوق أرميلا، ميلانو، إيطاليا وعضو في اللجنة الاستشارية لصندوق أنستازيا، ميلانو، إيطاليا.

ويحمل السيد أبو موسى درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة في جامعة القاهرة بمصر وشهادة الدبلوم في المالية من جامعة القاهرة. وحصل على الدبلوم العالي في الاقتصاد من جامعة لويجي بوكوني في ميلانو بإيطاليا.

مجلس الإدارة (تتمة)

محمد عبد الرحمن بوجيري

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى السيد محمد بوجيري خبرة تزيد على ٤٩ عاماً في المحاسبة والأعمال المصرفية التجارية والخارجية. وقد كان السيد بوجيري رئيساً تنفيذياً في بنك الإثمار من ١٢ يوليو ٢٠١٠ حتى ٣١ أغسطس ٢٠١٣، وهو عضو في مجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠١٠. كما أنه عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وآي بي كابيتال.

ويشغل السيد بوجيري منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دار المال الإسلامي ترست. وسابقاً، شغل منصب المدير العام للمكاتب الخاصة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود في المملكة العربية السعودية ومنصب نائب الرئيس التنفيذي لمصرف البحرين الشامل.

كما أن السيد بوجيري هو رئيس مجلس إدارة في كل من دار المال الإسلامي (جيرسي) المحدودة، وإم إف إيه آي (جيرسي) المحدودة، وشركة فيصل فايننس ماروك إس. إيه.، ومكتب فيصل الخاص، وشركة دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية، وشركة الإثمار للتطوير، وشركة نسيج (الرباط) .

والسيد بوجيري هو أيضاً عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (جزر الباهاما) المحدودة وشركة فيصل باهاما المحدودة وشركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول جي.إس.سي مقفلة، ودار المال الإسلامي إن في، وفيصل فايننس لوكسمبرغ وشامل فايننس لوكسمبرغ.

وقد درس السيد بوجيري المحاسبة والرياضيات والاقتصاد في جامعة بوليتكنك الخليج بالبحرين.

عبد الإله إبراهيم القاسمي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

يمتلك السيد القاسمي خبرة تزيد على ٣٤ عاماً في الأعمال الإدارية المتنوعة. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وشركة آي بي كابيتال.

وقد شغل السيد القاسمي سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لصندوق العمل "تمكين"، حيث استقال من هذا المنصب في مايو ٢٠١٠ وكان نائب الرئيس التنفيذي لمشروع صندوق العمل في مجلس التنمية الاقتصادية والوكيل المساعد لشؤون التدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومدير قسم الهندسة والصيانة في وزارة الصحة. وقد شغل أيضاً منصب رئيس لجنة إطار المؤهلات البحرينية واللجنة التنظيمية لمعرض المهن، وقد كان عضواً في جمعية المهندسين البحرينية وجمعية حماية المستهلك البحرينية.

وهو حالياً عضو في مجلس إدارة مجموعة سوليدرتي القابضة وشركة نسيج وبنك فيصل المحدود (باكستان) وشركة سوليدرتي السعودية للتكافل (المملكة العربية السعودية). وهو أيضاً عضو في مجلس أمناء مدرسة لؤلؤة الخليج العربي. ويحمل السيد القاسمي شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من كلية كوين ماري، جامعة لندن في المملكة المتحدة وشهادة الماجستير في تخطيط المرافق الصحية من جامعة نورث لندن بالمملكة المتحدة وحاصل كذلك على الدبلوم في إدارة الرعاية الصحية من الكلية الملكية الأيرلندية للجراحين في البحرين.

عمر عبدي علي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ٢٠ يونيو ٢٠١٩

يتمتع السيد علي بخبرة تزيد على ٤٩ عاماً في القطاع المالي والإدارة العامة للتطوير وكذلك في القطاع التجاري والخدمات المصرفية الاستثمارية في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. إن السيد علي هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة كوادرون للاستثمارات المحدودة (السودان) والاستثمارات العقارية المتكاملة (المملكة المتحدة وتنزانيا). وفي السابق، عمل السيد علي في دار المال الإسلامي ترست حيث كان الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات من العام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩، وقبل ذلك كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية ونائب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي من العام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦. وقبلها كان مدير الشؤون المالية والمدير المالي في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (السودان). كما عمل السيد علي في البنك الأفريقي للتنمية لمدة عشر سنوات وكان آخر منصب تقلده هناك هو المدير المالي للبنك. وعمل أيضاً في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العربية للاستثمار والزراعة حيث شغل أيضاً منصب المدير المالي. وقد عمل في هاتين المؤسستين لمدة ٧ سنوات. إن السيد علي هو محاسب معتمد من كلية التجارة بجامعة ليدز في المملكة المتحدة وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

الدكتورة أماني خالد بورسلي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابها في ١٨ أبريل ٢٠١٩

تمتلك الدكتورة بورسلي، التي شغلت سابقاً منصبي وزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، ما يقارب ٣١ عاماً من الخبرة في مجال الاستشارات والتدريب والقطاع المصرفي. وتشغل الدكتورة بورسلي منصب رئيس مجلس إدارة شركة آي بي كابيتال وهي عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة.

وتعمل الدكتورة بورسلي حالياً بروفيسور في قسم التمويل بجامعة الكويت في كلية العلوم الإدارية ولها العديد من الأبحاث والتقارير المنشورة في مجال أنظمة أسواق المال والحوكمة المؤسساتية والتخطيط الاستراتيجي. كما أن الدكتورة بورسلي هي عضو في مجلس أمناء جمعية الشفافية الكويتية لجائزة مكافحة الفساد للقطاع العام بدولة الكويت، وقد حصلت الدكتورة عام ٢٠١٨ على جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي المقدمة من بنك الكويت المركزي كما حصلت سابقاً على جائزة الشرق الأوسط للتميز في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد لمساهماتها في تطوير نظام أسواق المال وقوانينه في دولة الكويت. وهي مؤسس جائزة التميز في الحوكمة. وقبل تقلّدها المناصب الوزارية، كانت الدكتورة بورسلي رئيس مجلس إدارة ومؤسس شركة كابيتال ستاندردز للتصنيف الائتماني، أول وكالة مستقلة للتصنيف الائتماني في الكويت وذلك من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١١، وقد كانت أيضاً عضو مجلس إدارة بنك برقان في الكويت من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١١، كما ترأست مشروع هيئة أسواق المال من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠٠٧. والدكتورة بورسلي، التي لها العديد من المقالات في الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، بدأت العمل في القطاع المصرفي ببنك الكويت الوطني في العام ١٩٨٧ وفي مجال التدريس بجامعة الكويت في العام ١٩٨٨. وتحمل الدكتورة بورسلي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة الكويت، وشهادة ماجستير الأعمال المصرفية من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدكتوراه في التمويل من جامعة جنوب إلينوي في كاربوندیل بالولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ محمد عبد الله عبد الكريم الخريجي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى الشيخ الخريجي خبرة عملية تزيد على ٤١ عاماً في الأعمال المصرفية والإدارية المتنوعة.

وهو عضو مجلس الإدارة في الإثمار القابضة. ويشغل الشيخ الخريجي حالياً رئاسة مجالس إدارات العديد من الشركات في المملكة العربية السعودية منها شركة مجموعة الخريجي القابضة وشركة هل الدولية وشركة أبناء عبدالله الخريجي العقارية المحدودة. ولدى الشيخ الخريجي عضوية في مجلس المشرفين بمجموعة دار المال الإسلامي ترست ومجلس إدارة شركة أسمنت ينبع (المملكة العربية السعودية) ومجلس إدارة شركة ورلدكير العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية). وعضو المجلس الفخري لجامعة دار الحكمة في جدة وعضو مجلس إدارة مؤسسة بيان للتعليم. وقد كان الشيخ الخريجي في السابق رئيس مجلس إدارة بنك فيصل للاستثمار (البحرين). ويحمل الشيخ الخريجي شهادة ليسانس حقوق من جامعة القاهرة في مصر، وهو حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة التغير من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدبلوم في إدارة التسويق من المعهد العالمي للتسويق كمبردج بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلهام إبراهيم عبدالله حسن

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابها في ١٨ أبريل ٢٠١٩

إن السيدة حسن، والتي لديها أكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المتنوعة في مجال الخدمات التمويلية، هي عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وآي بي كابيتال، وهي رئيسة مجلس إدارة مركز تأهيل للرعاية الصحية ومستشار لاستراتيجية الأعمال والشركة، بالإضافة إلى عضويتها في مجلس إدارة كل من ممتلكات ومجموعة سوليدرتي القابضة - البحرين وشركة بي إن بي باريبا للاستثمار - المملكة العربية السعودية. وهي سيدة أعمال رائدة في مملكة البحرين، حيث كانت أول سيدة تتولى منصب شريك في برايس ووتر هاوس كوبرز في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم التصويت لها كواحدة من أكثر السيدات تأثيراً في الشرق الأوسط من مجلة فوربس وحصلت على جائزة يوروموني لخدمات الضمان الإسلامي الاستشارية. وقد كانت السيدة حسن سابقاً عضو مجلس إدارة في كل من مجلس التنمية الاقتصادية البحرين وتمكين وبنك البحرين والكويت وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) وجامعة البحرين وكل من لجنة تمكين المرأة اقتصادياً في المجلس الأعلى للمرأة ولجنة التخطيط والمتابعة في جمعية سيدات الأعمال البحرينية. كما شغلت السيدة حسن منصب الشريك المسئول عن البحرين في برايس ووتر هاوس كوبرز حتى يونيو ٢٠١٠ وكانت مدير الخدمات المالية في برايس ووتر هاوس كوبرز بالشرق الأوسط حتى يونيو ٢٠٠٧. وقد عملت السيدة حسن مع المؤسسات الإسلامية بصورة رئيسية منذ أن التحقت ببرايس ووتر هاوس كوبرز في بداية الثمانينات. إن السيدة حسن حصلت على مؤهل محاسب قانوني معتمد في عام ١٩٨٦ وهي عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين.

هيئة الرقابة الشرعية

سماحة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع

رئيس الهيئة

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يعد الشيخ المنيع أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم.

وهو رئيس هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

كما أنه عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وهو أيضاً عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ورئيس وعضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الشيخ المنيع، وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي، حاصل على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية، وألف عدة كتب منها "النقود الورقية: الحقيقة والتاريخ والواقع"، و "بحوث اقتصادية" و "نافذة على المجتمع" وغيرها.

فضيلة الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يُعدّ الشيخ يعقوبي أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتد برأيهم، كما أنه رجل أعمال ناجح من مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

كما أنه عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي، ويتولى الشيخ يعقوبي رئاسة أو عضوية هيئات الرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق الاستثمارية والبنوك الدولية في دول الخليج العربي والوطن العربي والعالم.

وفي العام ٢٠٠٧، منح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشيخ يعقوبي وسام الكفاءة تقديراً لخدماته داخل مملكة البحرين وخارجها. كما حصل الشيخ يعقوبي أيضاً على جائزة الابتكار في الرقابة الشرعية من مجلة يوروموني، فضلاً عن جائزة الأعمال لمصرفية الإسلامية الماليزية، وغيرها من الجوائز.

ويحمل الشيخ يعقوبي العديد من الشهادات الأكاديمية والتقديرية والشهادات الفخرية، وله عدد كبير من المؤلفات والتحقيقات المطبوعة.

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يعدّ الشيخ آل عصفور أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتدّ برأيهم في مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

وبالإضافة إلى عضويته في هيئة الرقابة الشرعية التابعة لبنك الإثمار، فهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي والعديد من هيئات الرقابة الشرعية في مملكة البحرين وخارجها.

إن الشيخ آل عصفور هو عضو في تطوير المناهج الدراسية في المعهد الديني الجعفري، وهو أيضاً عضو في هيئة الرقابة الشرعية للوكالة الدولية للتصنيف الإسلامي التابعة للبنك الإسلامي للتنمية. وهو خريج الحوزة الإسلامية في مدينة قم في إيران. وقد ألّف أكثر من ٦٠ كتاباً عن الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ أسامة محمد سعد بحر

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يُعدّ الشيخ بحر أحد علماء الشريعة الإسلامية المعتبرين والمعتدّ برأيهم من مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال.

وهو حالياً عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك الطاقة الأول (البحرين)، كما يتولى عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق والمحافظ الاستثمارية في البحرين وخارجها.

ويحمل الشيخ بحر درجة الماجستير من جامعة الإمام الأوزاعي في لبنان، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الأمير عبد القادر الجزائري في الدراسات الإسلامية في الجزائر.

وللشيخ بحر العديد من المؤلفات المطبوعة في مجال البنوك الإسلامية وشؤون المجتمع، كما أن له العديد من اللقاءات والمشاركات الإذاعية والمقالات الصحفية.

الإدارة التنفيذية

أحمد عبدالرحيم
الرئيس التنفيذي

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة غلامورغان، ويلز، المملكة المتحدة (١٩٩٩).
- زميل في معهد المحاسبين الماليين، لندن، المملكة المتحدة (١٩٩٥) والمعهد العام للمحاسبين، أستراليا (٢٠١٤).
- شهادة دبلوم الإدارة التنفيذية، جامعة البحرين (١٩٩٣).
- شهادة الدبلوم المتقدم في الصيرفة، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (١٩٩٨).
- ٤٢ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٦.

عبد الحكيم خليل المطوع
نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (١٩٩١).
- درجة الدبلوم العالي في الإدارة، جامعة البحرين (١٩٩٠).
- بكالوريوس في الهندسة من جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١).
- ٣٨ عاماً من الخبرة، من ضمنها ١٧ عاماً في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٣.

محمد حسن جناحي
مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد

- دبلوم متقدّم في الصيرفة والمالية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (١٩٩٨).
- ٣٥ عاماً من الخبرة في مجال الأعمال المصرفية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٢.

يوسف عبد الله الخان
مدير عام، تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشئون الإدارية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أما الدولية في البحرين (٢٠٠٥).
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين (١٩٨٩).
- ٣١ عاماً من الخبرة العملية.
- انضم إلى المجموعة عام ١٩٨٩.

عبد الله عبد العزيز طالب
مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية التجارية

- بكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة المملكة (٢٠٠٩).
- دبلوم متقدّم في الصيرفة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (٢٠٠٥).
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٤.

ميسان فيصل المسقطي
مساعد المدير العام، رئيس إدارة الأصول

- بكالوريوس في الهندسة الصناعية، جامعة ولاية كنساس، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٧)..
- برنامج ممثل الاستثمار (المستوى ٧)، البحرين (٢٠٠٠).
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٩.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

ثاقب محمود مصطفى
مساعد المدير العام، رئيس الشئون المالية، رئيس الرقابة المالية

- مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ٢٠١٩.
- الشهادة الدولية في المخاطر والأنظمة المصرفية (ICBRR)، (٢٠١١).
- عضو في المعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، (٢٠١٠).
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPD) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٩).
- زميل عضو في الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA) (٢٠٠٣).
- بكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي في باكستان (١٩٩٩).
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

رافد أحمد المناعي
رئيس إدارة المنتجات والشراكات التجارية

- ماجستير في التجارة في الأنظمة المعلوماتية من جامعة كوينزلاند (٢٠٠٠).
- بكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة البحرين (١٩٩٨).
- ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

بالو ترافلاندر رامامورثي
رئيس الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، ومسؤول الالتزام

- شهادة الدبلوم الدولية في الالتزام (ICA-IDC)، معهد الالتزام الدولي وجامعة مانشستر (٢٠١٤)
- شهادة معتمدة في إدارة تكنولوجيا المعلومات (CGEIT)، جمعية مراقبة وتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٨)
- شهادة مدقق معتمد لنظم المعلومات، جمعية مراقبة وتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١)
- شهادة ماجستير في التجارة، جامعة مادوراي كاماراج - الهند (١٩٩٦)
- زميل معتمد للمعهد الهندي للمصرفيين، معهد المصرفيين (١٩٨٦)
- ٣٦ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٨

خليل إبراهيم العصفور
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

- بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- زميل الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (FCCA)، المملكة المتحدة (٢٠٠٥).
- شهادة مساعد مدير إدارة المخاطر (APRM) من الجمعية الدولية لمديري إدارة المخاطر (PRMIA)، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٢).
- زميل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، المملكة المتحدة (٢٠١٢).
- شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) من معهد المدققين الداخليين المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٨).
- ١٨ عاماً من الخبرة في الخدمات المصرفية والمالية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٦.

فاطمة عبدالله بودهيش
رئيس إدارة المخاطر

- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (٢٠٠٧)
- شهادة محاسب قانوني معتمد، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٢)
- شهادة في قيادة الإدارة التنفيذية، كلية داردن للدراسات العليا في إدارة الأعمال، جامعة فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١)
- بكالوريوس المحاسبة من جامعة البحرين (٢٠٠٠)
- ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠١٨

تيمور رؤوف جورج
رئيس إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية

- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- ٢٢ عاماً من الخبرة في العلاقات العامة والاتصالات المؤسسية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٨.

إيناس محمد رحيمي
رئيس إدارة الموارد البشرية

- الشهادة التخصّصية في شؤون الموظفين من المعهد الدولي المعتمد للأفراد والتنمية (CIPD)، (٢٠١٠).
- ماجستير إدارة المشاريع من جامعة أما الدولية (٢٠٠٦).
- بكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة البحرين (٢٠٠١).
- ١٤ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠٠٥.

الشيخ عادل أحمد المرزوقي
مسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة

- ماجستير في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الأوزاعي، لبنان (٢٠٠٤).
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الأوزاعي، لبنان (١٩٩٧).
- ١٩ عاماً من الخبرة في الشريعة الإسلامية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٩.

السيد لؤي يعقوب سيادي
القائم بأعمال العمليات المصرفية

- ماجستير في الصيرفة، جامعة ستراثكلايد (٢٠١١).
- بكالوريوس في المحاسبة، جامعة NYIT (٢٠٠٦).
- ١٤ عاماً من الخبرة في الصيرفة.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٨.

محمد علي صفر
رئيس الأعمال المصرفية الخاصة

- بكالوريوس في الخدمات المصرفية، جامعة برادفورد (٢٠٠٦).
- ١٢ عاماً من الخبرة في الصيرفة.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

أحمد فريد بوقيس
رئيس تقنية المعلومات

- بكالوريوس في علوم الكمبيوتر، كلية البحرين الجامعية (٢٠٠٩).
- ١١ عاماً من الخبرة في تقنية المعلومات.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٢.

فاطمة عبدالله محمد مفيز
قائم بأعمال الشؤون القانونية

- بكالوريوس في القانون، جامعة البحرين (٢٠٠٧).
- رخصة مزاولة مهنة المحاماة من وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين
- ١٢ عاماً من الخبرة العملية.
- انضمت إلى المجموعة عام ٢٠١٦.

الحوكمة المؤسّساتية

الحوكمة المؤسّساتية

نظرة عامة على السياسات والضوابط

يلتزم بنك الإثمار بمتطلّبات فصلي "الضوابط الرقابية عالية المستوى" و"الإفصاحات العامة" من مجلّد التوجيهات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى ميثاق الحوكمة المؤسساتية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار، وقانون الشركات التجارية البحريني، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية.

وتمثّل سياسة الحوكمة المؤسساتية لبنك الإثمار دليلاً إرشادياً للتعامل مع مجموعات أصحاب المصلحة.

ومن خلال إدراك الدور الأساسي القيادي نحو المساهمين، فإن سياسة بنك الإثمار تقوم على معاملة المساهمين بشكل يتفّق مع القوانين المنظّمة والقواعد الإرشادية والرقابية. والهدف الأول لبنك الإثمار هو ضمان تحقيق نمو مستدام مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر الحالية والمستقبلية وبذلك يتم تحقيق أقصى قيمة للمساهمين على الأمد البعيد. ويلتزم البنك بمبادئ وأحكام الشريعة وذلك من خلال الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة.

يلتزم بنك الإثمار بسياسة عمل تتميز بالشفافية وتقوم على الأمانة والعدالة والنزاهة. وقد تم وضع العديد من السياسات المكتوبة مثل ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ومكافحة غسيل الأموال وسياسة إطلاق التحذيرات من أجل ضمان الالتزام الصارم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين من جميع المستويات. ويتم توزيع هذه السياسات كقواعد إرشادية عن طريق مختلف قنوات الاتصال الداخلي.

ويتجلى التزام مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسساتية من خلال تبنّيه للعديد من المبادئ المتعلقة بهذا الأمر مثل النزاهة والشفافية والاستقلالية والمساءلة الإدارية وتحمّل المسؤولية والإنصاف ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك يتم تصميم سياسات الحوكمة المؤسساتية على نحو من شأنه أن يضع أساساً صلباً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في سبيل إدارة البنك وتشجيع اتخاذ قرارات أخلاقية تتحلّى بالمسؤولية وضمان النزاهة في إعداد التقارير المالية وإصدار تقارير الإفصاح في التوقيت المناسب وحفظ حقوق المساهمين، وتحديد وإدارة المخاطر، وتشجيع الأداء المتميّز والمكافأة بإنصاف ومسؤولية والإقرار بالمصلحة المشروعة لأصحاب المصلحة.

وعلاوة على ذلك، يضفي ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي، الملزم لجميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، أهمية إضافية على التطبيق العملي للسياسات المقرّرة.

مبدأ "الالتزام أو التفسير"

إن اشتراطات مجلّد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي والواردة في فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى تنصّ على وجوب التزام البنك بالقواعد والإرشادات الخاصة بهذه الضوابط الرقابية عالية المستوى، أو تفسير أسباب عدم التزامه في التقرير السنوي. وفي إطار التزامه بأحكام مصرف البحرين المركزي، يودّ البنك توضيح التالي:

رئيس مجلس الإدارة هو عضو غير تنفيذي ولكنه ليس عضواً مستقلاً، كما حدّد مصرف البحرين المركزي، وذلك لأنه رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست والتي تعتبر الجهة المسيطرة على البنك.

إن بنك فيصل المحدود وهو شركة تابعة لبنك الإثمار، يتبع الإرشادات المحلية الخاصة بدولة باكستان، والتي يمكن أن تكون في بعض الجوانب مختلفة عن أحكام مصرف البحرين المركزي، ويتضمن ذلك متطلبات الحوكمة الشرعية المطبقة على المصارف في البحرين.

تطوّرات الأطر والأحكام التنظيمية

يحرص بنك الإثمار على تتبّع كافة التحديثات في اشتراطات مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بالضوابط الرقابية عالية المستوى، كما يسعى إلى تطبيق التحديثات اللازمة على عملياته وإجراءاته استجابةً لتلك التغييرات التنظيمية. وقد قام مصرف البحرين المركزي بتغييرات جوهرية على فصل "الضوابط الرقابية عالية المستوى" هذا العام تضمنت وضع قوانين جديدة لإدارة الالتزام.

الإدارة

يُدار بنك الإثمار من قبل مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، في حين تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

الهيكل التنظيمي

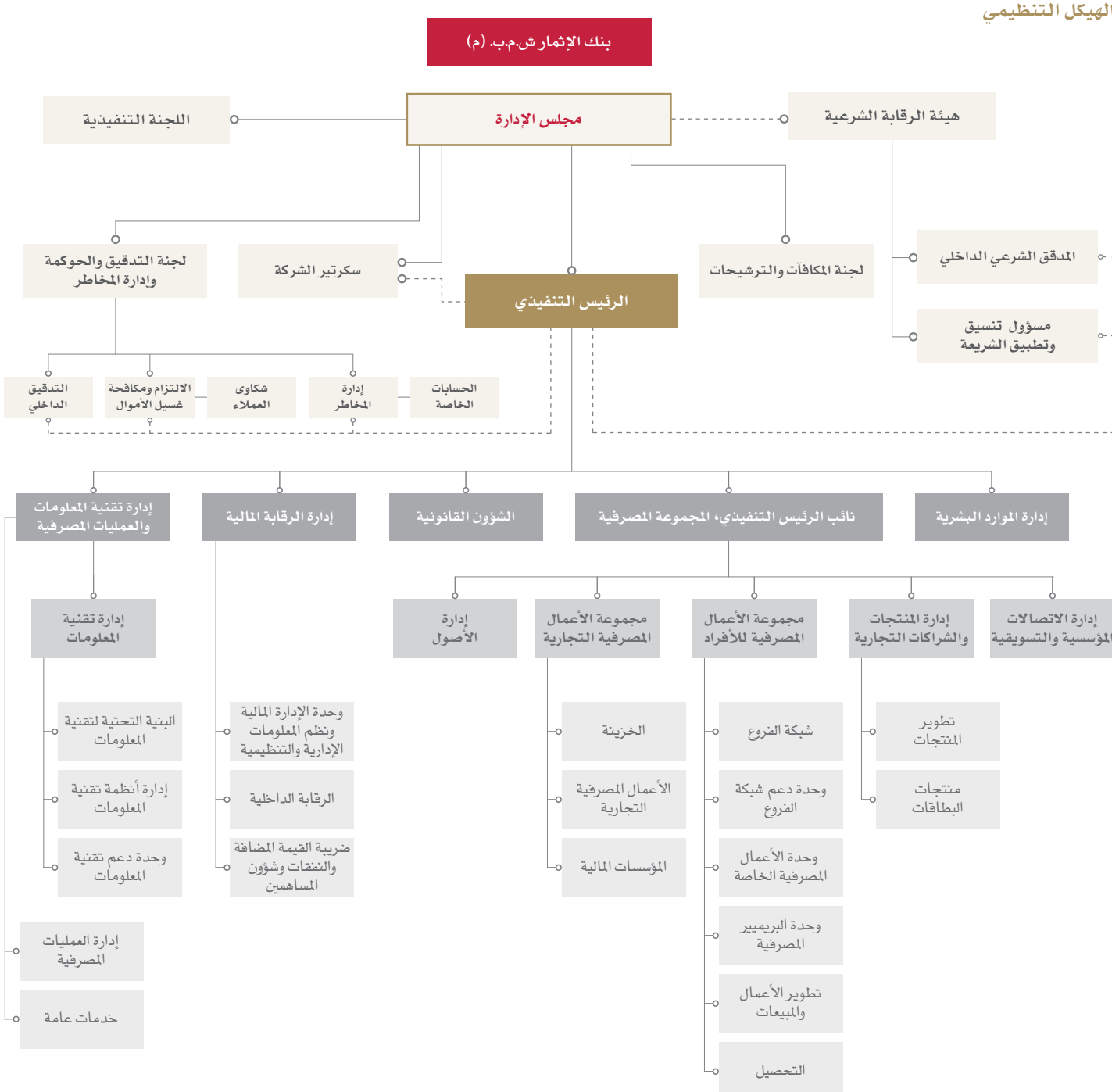

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة بنك الإثمار من عشرة أعضاء، خمسة منهم أعضاء مستقلين. تُحدد صفة الاستقلالية استناداً إلى تعريف مصرف البحرين المركزي لـ "عضو مجلس الإدارة المستقل"، والمنصوص عليه في قسم المسرد من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي.

يلتزم مجلس الإدارة بالأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة).

وتتضمّن أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، متابعة الأداء الكلّي لأعمال البنك واستراتيجياته؛ والتوجيه بإعداد البيانات المالية التي تفصح بدقة عن المركز المالي لبنك الإثمار؛ ومراقبة أداء الإدارة؛ ومراقبة تضارب المصالح المحتمل ومنع المعاملات التعسّفية من الأطراف ذات الصلة؛ وضمان المعاملة المنصفة للمساهمين. وعلى وجه الخصوص، يتولّى مجلس الإدارة، من بين مهام أخرى، مسؤولية ضمان صياغة أهداف بنك الإثمار بوضوح، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين، منفردين ومجتمعين، بأداء تلك المسؤوليات، بما في ذلك ما يلي:

- الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن أداء بنك الإثمار؛
- وضع سياسات لتعزيز أداء بنك الإثمار، بما في ذلك ضمان سعي الإدارة نحو بناء الأعمال من خلال الابتكار والمبادرة واستخدام التقنيات المتطوّرة وطرح المنتجات الجديدة وتنمية رأس المال؛
- اختيار مسؤولي الإدارة وتعيينهم ومراقبتهم وتقييم أدائهم؛
- تعيين الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى وضع شروط توظيفهم؛
- مراجعة أداء الإدارة والتعويضات والمكافآت؛
- مراجعة هيكل الإدارة وخطة تَعاقُب الموظفين؛
- توجيه الإدارة وإرشادها؛
- مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتمل؛
- تحديد الخطوات اللازمة لحماية الوضع المالي لبنك الإثمار واستمراريته؛
- ضمان صحة البيانات المالية ونزاهتها، فضلاً عن التزامها بالقوانين المعمول بها؛
- ضمان الالتزام بأسمى معايير السلوك الأخلاقي والحوكمة المؤسساتية؛
- ضمان وجود تدابير وسياسات فعالة لإدارة المخاطر والالتزام بالأحكام التنظيمية؛
- مراقبة مدى فاعلية نظام الحوكمة والالتزام والرقابة الداخلية؛
- ضمان تقديم الإفصاحات القانونية والتنظيمية الملائمة في الوقت المناسب؛
- ترتيب اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية للمساهمين؛
- ضمان المعاملة المنصفة للأقلية من المساهمين.

وقد تمّ تفويض بعض مسؤوليات مجلس الإدارة إلى لجانه.

لقد وضع مجلس الإدارة سياسة "السلطات التقديرية للأعمال" والتي أناطت بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية صلاحيات وتفويضات متفقاً عليها. وبشكل عام، فإن كل القرارات الخاصة بالأعمال والمتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية والتمويلات التي تتجاوز حدودا معينة، بما في ذلك العلاقات التجارية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها. إن جميع المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها تمت الموافقة عليها من قبل المجلس وفقاً للوائح المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي وسياسة الحوكمة المؤسساتية الخاصة ببنك الإثمار مهام وتكليفات ومسؤوليات وتعيينات أعضاء مجلس الإدارة وإنهاء المجلس وفقاً للقواعد التنظيمية والقوانين المعمول بها. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات. وفي نهاية كل فترة، يتم انتخاب مجلس الإدارة الجديد (أو تعيينه، حسب ما هو مناسب) أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لبنك الإثمار.

وسيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقبل خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي في عام ٢٠٢٢.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

هيكل وتكوين مجلس الإدارة

يدار بنك الإثمار في أعلى مستوياته بواسطة مجلس إدارة. ويخضع الحجم المقرر لمجلس الإدارة في كل الأحوال للنظام الأساسي لبنك الإثمار واللوائح والأحكام الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون منفردين ومجتمعين بواجبات ائتمانية محدّدة تجاه بنك الإثمار ومساهميه. ويدين أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولية ائتمانية لبنك الإثمار بوصفه كياناً مؤسسياً قائماً بذاته وليس مجرد أفراد مساهمين و/أو مجموعة من المساهمين. وتسري هذه المسؤوليات على كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء أكانوا مُعينين أم مُنتخبين.

وتشمل الواجبات الائتمانية الرئيسية التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه بنك الإثمار، واجب الامتثال وواجب بذل العناية وواجب الولاء.

واجب الامتثال

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرّف وفق لوائح وسياسات بنك الإثمار من أجل دعم أهدافه. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويمنع واجب الامتثال أعضاء مجلس الإدارة من التصرّف خارج نطاق الصلاحيات والسياسات الداخلية المقرّرة لبنك الإثمار.

واجب بذل العناية

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب أداء مسؤولياتهم بحسن نية، وبالقدر نفسه من العناية الواجبة والمهارة التي يبذلها أي شخص حريص في أية وظيفة أو تحت أية ظروف مماثلة. وعليه، لا بدّ أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالتصرّف بالطريقة التي يعتقدون أنها لمصلحة بنك الإثمار.

واجب الولاء

للوفاء بهذا الواجب، يُشترط على أعضاء مجلس الإدارة، منفردين ومجتمعين، التصرّف بحسن نية وبأفضل طريقة لمصلحة بنك الإثمار وعلى نحو يخلو من النفعية والجشع والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية. ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام ممتلكات بنك الإثمار أو موجوداته لأغراضهم الشخصية أو الاستئثار بفرص الأعمال لتحقيق منافع شخصية.

ويقوم بنك الإثمار بعمل تأمين لتعويض أعضاء مجلس الإدارة عن الإهمال أو التقصير أو الإخلال بالواجب أو الثقة، بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة قد تصرّف بحسن نية.

وقد تم بيان الواجبات المشار إليها أعلاه بالتفصيل في سياسة الحوكمة المؤسساتية وميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي التي اعتمدها مجلس الإدارة.

نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة

تخضع جميع تعيينات مجلس الإدارة إلى عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار، وسياسة الحوكمة المؤسساتية، والقوانين والقواعد والأنظمة والسياسات والمواثيق السارية والمعدّلة من وقت لآخر.

وتُراجع لجنة المكافآت والتعيينات تشكيل مجلس الإدارة وأداءه سنوياً. إن واجبات لجنة المكافآت والتعيينات فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وأدائه تشمل، من بين أمور أخرى، تقييم المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة بما يعينها على الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وتحقيق أهدافها، وكذلك تطوير وتنفيذ خطة لتحديد وتقييم وتعزيز كفاءة مجلس الإدارة.

إن إجراءات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة منصوص عليها في النظام الأساسي لبنك الإثمار. وفي حالة وجود مركز شاغر أو انتهاء عقد أو استقالة عضو في مجلس الإدارة، يتعيّن على لجنة المكافآت والترشيحات أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين عضو آخر على أن تكون هذه التوصية خاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

هذا، ويتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء مجلس الإدارة على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

ويتم تقييم مجلس الإدارة ولجانه والأعضاء بانتظام من حيث فعاليتهم وإسهاماتهم.

البرنامج التعريفي والتطويري لأعضاء مجلس الإدارة

يقوم بنك الإثمار بإعداد برنامج تعريفي على مدار يوم كامل لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعينين أو المنتخبين، والذي يبدأ بكلمة ترحيبية من الرئيس التنفيذي. وبعد ذلك يقوم أعضاء من الإدارة التنفيذية بتقديم معلومات مفصّلة عن بنك الإثمار، تشمل التاريخ والهيكلة والشركات التابعة والمنتجات والاستراتيجية والأداء المالي والهيكل التنظيمي. وبعدها يقوم رؤساء الإدارات المختلفة بتقديم معلومات حول الأدوار والوظائف داخل بنك الإثمار. كذلك ينظّم البنك دورات تدريبية على مدار العام لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإبقائهم على اطّلاع بآخر التطوّرات القانونية والتنظيمية والسوقية والتقنية وغيرها في قطاع الصيرفة.

تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

عندما يناقش مجلس الإدارة جدول أعمال يتضمن تضارب في المصالح مع أحد الأعضاء، فإن العضو يصرح بتضارب المصالح معه/ معها ويمتنع عن التصويت أو المشاركة في النقاش. وتنص المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة) بأن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل البنك دون إذن من الجمعية العمومية وإلا سيتم اعتبار هذه الصفقة أو العقد ملغياً أو باطلاً.

ومن واجب العضو المعني إبلاغ مجلس الإدارة بأية مسألة تتضمن تضارب في المصالح، ثم يتم منعه من المشاركة في النقاش أو التصويت على تلك المسألة. ويجب تسجيل هذا التصريح في محضر الاجتماع. ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة عن نتائج هذه العقود في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تنفيذ المعاملات، ومثل هذه الإشعارات يجب أن يرفق معها تقارير خاصة من مدقق خارجي فيما يتعلق بطبيعة وتفاصيل هذه المسائل ومدى علاقتها بمصلحة العضو المعني. إن مخالفة هذه المادة يجعل العضو المعني ومجلس الإدارة معاً يتحملون مسئولية التعويض عن أي ضرر ناتج عن تلك المخالفة. وينعكس هذا البند في النظام الأساسي لبنك الإثمار الذي ينص على أنه يجب أن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل بنك الإثمار دون إذن من الجمعية العمومية. كما أن أي معاملة أو عقد يتعارض مع ما سبق يعتبر باطلاً وملغياً، إلا إذا تم التأكيد لاحقاً بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة عدم تأثر مصلحة العضو المعني ويكون ذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي. وينص عقد التأسيس على أن مخالفة هذه القيود سوف تسمح لحملة الأسهم بالمطالبة بالتعويض من العضو المعني عن الأضرار التي لحقت ببنك الإثمار أو الأرباح التي حققها العضو المعني.

مكافآت مجلس الإدارة

إن رسوم اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لعام ٢٠١٩ بلغت ١١٩،٨٨٦ دينار بحريني (٢٠١٨: ١٢٥،٥٤١ دينار بحريني). أما رسوم عمل هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠١٩ فقد بلغت ٢٢،٦٢٠ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٢،٦٢٠ دينار بحريني)، في حين وصلت رسوم اجتماعاتهم لعام ٢٠١٩ إلى ٨،٢٩٤ دينار بحريني (٢٠١٨: ٧،٩١٧).

استراتيجية المكافآت

إن فلسفة البنك الأساسية المتعلّقة بالسياسة العامة للأجور والمكافآت هي خلق مستوى منافس يسهم في جذب الموظفين المؤهلين وذوي الكفاءة والاحتفاظ بهم. وسترتكز سياسة المكافآت غير الثابتة على تعزيز الثقافة القائمة على تقييم الأداء ومن ثم توفير حالة من الانسجام بين مصالح الموظفين ومصالح المساهمين. وعليه فإن هذه العوامل ستدعم تحقيق غاياتنا من خلال موازنة المكافآت وربطها بالنتائج على الأمدين القصير والطويل من خلال الأداء المستدام. وقد صمّمت استراتيجيتنا لتتقاسم النجاح، ولتلائم حوافز موظفينا مع هيكلة نظام المخاطر ومخرجاته.

وتتضمّن المجموعة العامة للأجور والمزايا العوامل الأساسية التالية:

١. الراتب الأساسي؛

٢. المزايا والعلاوات؛

٣. مكافأة الأداء.

إن نظام الحوكمة القوي والفعّال يضمن أنّ البنك يعمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت.

وتشرف لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة على جميع المسائل المتعلقة بالأجور والمزايا الخاصة بالموظفين وكافة الأمور المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وتأخذ السياسة المتعلقة بالمكافآت بعين الاعتبار دور كل موظف حيث تم وضع إرشادات تحدّد ما إذا كان الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية و/أو شخصاً معتمداً في وظائف الأعمال التجارية أو الرقابة أو الدعم. والشخص المعتمد هو الموظف الذي يتطلّب تعيينه موافقة الجهة التنظيمية نظراً لجسامة الدور الذي يؤدّيه في البنك. ويُعتبر الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية إذا كان يترأس إدارة ذات علاقة بالأعمال التجارية بالإضافة لأي فرد لديه تأثير جوهري على قرارات المخاطر بالبنك.

ومن أجل ضمان عملية التناسب بين ما ندفعه لموظفينا واستراتيجية أعمالنا، فإننا نقوم بتقييم أداء الأفراد مقارنة بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة الأمد والتي يتم إنجازها بما يتماشى مع نظامنا لإدارة الأداء.

كما يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار القيم الخاصة بالبنك ومعايير الالتزام والمخاطر وامتثال البنك قبل كل شيء للنزاهة، ولذلك فإن الحكم على الأداء في الإجمال ليس فقط ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهمّ من ذلك طرق تحقيقه، حيث ترى لجنة المكافآت والترشيحات أن هذا الأمر يسهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

سياسة المكافآت

تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات السوق وخطة العمل وتصوّرات المخاطر للبنك.

وتنطبق سياسات المكافآت الخاصة بالبنك فقط على شركاته التابعة الخاضعة لإشراف مصرف البحرين المركزي وفقاً للمجلّد الأول أو المجلّد الثاني من مجلّد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي. وفيما يتعلق بالشركات التابعة الأخرى وفروع البنك، ينبغي أن تضمن لجنة المكافآت والترشيحات، حسب الاقتضاء، أن هذه الكيانات تلتزم بالقوانين المحلية السارية على سياسات المكافآت الخاصة بها.

وخلال عام ٢٠١٩، لم يتم اللجوء إلى مشورة أي مستشارين خارجيين بشأن عمليات المكافآت.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

نظام الحوافز المرتبطة بأسهم الإثمار

يُحدَّد سعر الأسهم الصورية (حيث أن بنك الإثمار ليس مدرجاً) بأنه صافي قيمة الأصول المعدّلة وفقاً لآخر بيانات مالية مدقّقة للبنك.

مكافآت الموظفين غير الثابتة

إن المكافآت السنوية غير الثابتة تَعتمد بشكل أساسي على تقييم الأداء وتتكوّن من مكافآت الأداء السنوية. وكجزء من المكافآت غير الثابتة للموظفين، يتم منح المكافآت السنوية بناءً على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحدّدة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبّق البنك نظاماً معتمداً وافق عليه مجلس الإدارة ويتميّز بالشفافية لربط نظام المكافآت غير الثابتة بالأداء الوظيفي. وتم تصميم النظام على أساس استيفاء الأداء المالي المُرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي ستؤدي عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل توزيعها على الأعمال والموظفين بشكل فردي. وفي النظام المعتمد لتحديد المكافآت غير الثابتة، تهدف لجنة المكافآت والترشيحات إلى تحقيق التوازن بين توزيع الأرباح على المساهمين ومكافآت الأداء للموظفين.

وتتضمّن مقاييس الأداء الرئيسية مجموعة من التدابير على الأمدين القصير والطويل تشمل الربحية والملاءة والسيولة ومؤشرات النمو. وتقوم عملية إدارة الأداء بضمان توزيع جميع الأهداف بشكل مناسب على جميع وحدات الأعمال والموظفين.

وبالنسبة إلى تحديد المبلغ المخصص للمكافآت غير الثابتة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ومعايير الأداء النوعية الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد المكافآت من الأعلى إلى الأقل قيمة. ثم يتم تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدّلة بما في ذلك الاعتبارات المرتقبة.

ويتم اتّباع عملية محدّدة تتّسم بالشفافية من أجل تعديل المكافآت حسب نوعية الأرباح. والهدف من ذلك هو دفع مكافآت من الأرباح المحقّقة والمستدامة. وإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح بناء على تقدير لجنة المكافآت والترشيحات.

على الصعيد الفردي، سوف يعني الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية الرئيسية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

مكافآت الوظائف الرقابية

لا ينبغي أن يقوّض هيكل مكافآت مسؤولي الوظائف الرقابية من استقلاليتهم أو يتسبّب في حدوث أي تضارب في المصالح في أدوارهم الاستشارية للجنة المكافآت والترشيحات. كذلك تضمن لجنة المكافآت والترشيحات معالجة التضارب المتزايد في المصالح الناشئ عن المكافآت غير الثابتة للوظائف الرقابية استناداً إلى معايير الأداء على صعيد المؤسسة بأكملها.

ويتخّذ البنك جميع الخطوات المعقولة لضمان عدم وضع مسؤولي الوظائف الرقابية في موقف قد تصبح فيه عملية اتخاذ القرارات الخاصة به، أو إعطاء المشورة بشأن مسائل الرقابة المالية أو المخاطر خلال ذلك الموقف، مرتبطةً مباشرةً بزيادة مكافآتهم المستندة إلى الأداء، وذلك مثل الموافقة على معاملة.

وتُصمّم المكافآت غير الثابتة لمسؤولي الوظائف الرقابية على نحو يتجنّب حالات تضارب المصالح المتعلّقة بوحدات الأعمال التي يشرفون عليها، كما يتم أيضاً تقييمها وتحديدها على نحو مستقل.

نظام تقييم المخاطر

يكمن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر في الربط بين المكافآت غير الثابتة وحجم المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان أن سياسة المكافآت صمّمت حوافز مخفّضة للموظفين لاتخاذ مخاطر إضافية وغير ضرورية وهي تتناسب مع نتائج تقييم المخاطر وتقدّم مجموعة ملائمة من المكافآت التي تتناسب مع حجم المخاطر.

وتنظر لجنة المكافآت والترشيحات فيما إذا كانت سياسة المكافآت غير الثابتة تتماشى مع حجم المخاطر. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل أوان وإمكانية حدوثها غير مؤكدين.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويُجري البنك تقييماً للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. بالإضافة إلى ضمان ألّا يحد إجمالي المكافآت غير الثابتة من القدرة على تقوية رأس المال. ويتوقف مدى الحاجة إلى تعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال البنك وعملية تقييمه الداخلية لملاءة رأس المال.

ويراعي حجم ميزانية المكافآت غير الثابتة وتوزيعها جميع المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المُتّخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحمّلها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) توافق التوقيت مع إمكانية تحقيق العائدات المحتملة في المستقبل والمدمجة في الأرباح الحالية.

منهجيّات تعديل المخاطر

يستخدم نظام مواءمة المخاطر في البنك مزيجاً من الأسلوبين الكمّي والنوعي.

وفيما يلي نظام تعديل المخاطر الخاص بالبنك:

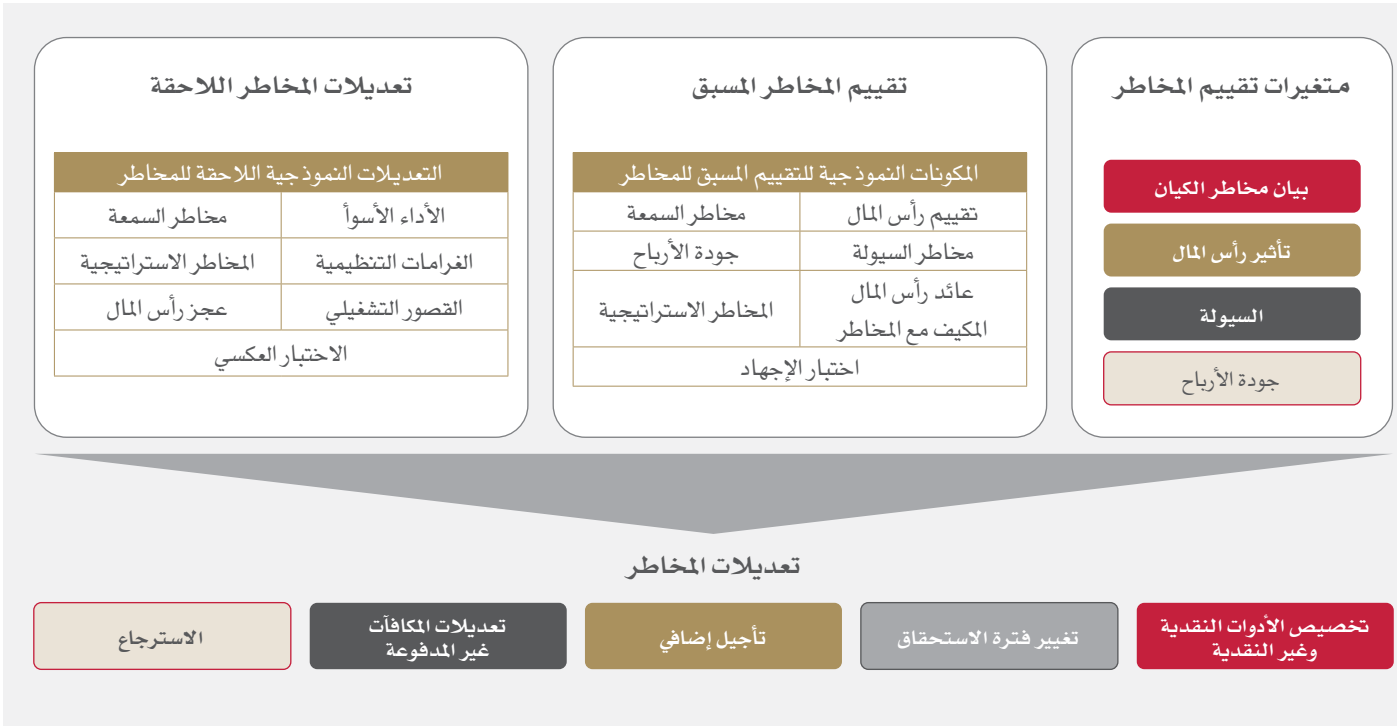

تدابير ومقاييس الأداء طويلة الأجل

إن أحكام إعادة المكافآت أو استرجاع الأموال تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية استعادة / تعديل العناصر المنصوص عليها في خطة المكافآت المؤجلة أو، في بعض الحالات، استرداد التعويضات غير الثابتة التي تم تقديمها. والغرض من ذلك إتاحة استجابة مناسبة إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة قد ثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على الأمد الطويل. وتتضمّن جميع مكافآت التعويضات المؤجّلة أحكاماً تمكّن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير مادي سلبي على البنك خلال أداء العام.

إن أي قرار بشأن استعادة مكافآت الأفراد لا يمكن اتخاذه سوى عن طريق مجلس الإدارة فقط.

إن أحكام إعادة المكافآت أو تعديلها واسترجاع الأموال تتيح لمجلس الإدارة أن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية تعديل أو إلغاء العناصر الثابتة وغير الثابتة الممنوحة أو غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجّلة في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء السلوك المتعمّد أو الأخطاء الكبيرة أو الإهمال أو عدم كفاءة الموظف مما يتسبب في خسارة مادية أو أخطاء كبيرة في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تعريضها للمخاطر بسبب أداء الموظف، أو إهماله، أو سوء تصرفه أو عدم كفاءته خلال أداء العام.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق و / أو المساهمين فيما يتعلّق بالأداء المالي خلال أداء العام.

ويمكن استرجاع المكافآت إذا كانت عملية تعديل أو تسوية الجزء غير الممنوح من المكافأة ليست كافية نظراً لطبيعة المشكلة وحجمها.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

مكوّنات المكافأة غير الثابتة

تتضمّن المكافأة غير الثابتة المكوّنات الرئيسية التالية:

مبالغ نقدية مقدّمة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
مبالغ نقدية مؤجّلة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي خلال فترة استحقاق مدتها ٣ سنوات.
مكافآت غير نقدية مؤجّلة	يمنح البنك نوعين من المكافآت غير النقدية حسب الأداء والمخاطر على المدى الطويل لتشجيع بقاء الموظفين: • حوافز مؤجلة قصيرة المدى - هي حوافز يتم منحها على الأداء الحالي وتعتبر مستحقة ولكن دفعها للموظفين مؤجّل. وتتضمّن العلاوات السنوية المؤجّلة على هيئة أسهم صورية أو علاوات سنوية مؤجّلة مرتبطة بأداء الوحدات. ومدّة الحوافز المؤجّلة هي ثلاث سنوات. • المكافآت المستقبلية على الأداء - هي الحوافز التي يتم منحها حسب الأداء الوظيفي في المستقبل وشروط الخدمة ولا يكون الموظف قد استحقّها في الوقت الحالي. وتتضمّن أسهم خطة الحوافز طويلة المدى على هيئة أسهم صورية ومرتبطة بأداء الوحدات وتتضمّن مخاطر متوافقة بشكل أفضل مع الأعمال والأداء الفردي للموظفين.

التعويضات المؤجّلة (البحرين)

جميع الموظفين الذين يشغلون منصب مدير تنفيذي أول أو منصباً أعلى يحصلون على مكافآت غير ثابتة مؤجّلة كما يلي:

عناصر المكافآت غير الثابتة	مساعد المدير العام فأعلى	مدير تنفيذي أول	فترة التأجيل	الاستبقاء	تعديل المكافآت غير المدفوعة	استرجاع المكافآت المدفوعة
مبالغ نقدية مقدّمة	٤٠٪	٧٠٪	فوراً	-	-	نعم
مبالغ نقدية مؤجّلة	-	٣٠٪	خلال سنتين	-	نعم	نعم
	١٠٪	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت غير نقدية مؤجّلة	٥٠٪	-	خلال ٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

الحد الأدنى لفترة الاستحقاق

إن الحدّ الأدنى لفترة الاستحقاق الخاصّة بأسهم العلاوات السنوية المؤجّلة يتم تحديده على أساس تناسبي على مدار فترة ثلاث سنوات بحدّ أدنى، أي أنه يتم منح ثلث المكافآت المؤجلة كل عام على أقصى تقدير. أما في ما يتعلق بالمكافآت المستقبلية على الأداء، يمكن للبنك منحها على مدار فترة أطول لتتوافق مع ظروف الأداء الأساسية، ومع ذلك تُطبق فترة ثلاث سنوات كحدّ أدنى.

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

مكافآت الموظفين (البحرين)

٢٠١٩

	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع د.ب
						مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
		نقداً د.ب	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً د.ب.	أسهم	نقداً د.ب	أسهم			
الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	٦	١،٢٨٠،٩٠١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١،٢٨٠،٩٠١
وحدات الرقابة والدعم	٨	٩١٤،٥٥٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩١٤،٥٥٢
الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفون آخرون	٢	١٦٥،٦٥٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦٥،٦٥٩
موظفون آخرون للعمليات في البحرين	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الفروع والشركات التابعة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٦	٢،٣٦١،١١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢،٢٣٦،١١٢

٢٠١٨

	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مجموع المكافآت الموزعة	مكافآت مضمونة	مكافآت غير ثابتة				مدفوعات نهاية الخدمة	أخرى	المجموع د.ب
						مبالغ نقدية مقدمة		مبالغ نقدية مؤجلة				
		نقداً د.ب	أخرى	(نقداً/ أسهم)	(نقداً/ أسهم)	نقداً د.ب.	أسهم	نقداً د.ب	أسهم			
الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	٥	١،١٥٠،٥٦٢	-	٤٧٩،٧٩١	-	١٩٥،٦٠٤	-	٥٠،٤٣٧	٢٣٣،٧٥٠	-	-	٤٧٩،٧٩١
الرقابة والدعم	٩	١،٢٨٨،٩٤٩	-	٢٦٨،٢٤٦	-	١٢٢،٢٢٢	-	٣٥،٤٨٠	١٠٩،٢٥٠	-	-	٢٦٨،٢٤٦
الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفون آخرون	٢	١٦٩،٥٨٢	-	٣٣،٩٥٤	-	٢٣،٧٦٨	-	٨،٧٤٦		-	-	٣٣،٩٥٤
موظفون آخرون للعمليات في البحرين	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موظفي الفروع والشركات التابعة	غير مطبق	غير مطبق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٦	٢،٦٠٩،٠٩٣	-	٧٨١،٩٩١	-	٣٤١،٥٩٤	-	٩٤،٦٦٣	٣٤٣،٠٠٠	-	-	٧٨١،٩٩١

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

المكافآت المؤجلة للعام الحالي (٢٠١٩)

	نقداً	أسهم		إجمالي
	دينار بحريني	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	٣٩٩،٩٠٢	٢،٥٩٦،٩٠٧	٤٠٩،٨٨٤	٨٠٩،٧٨٦
مكافآت استحقت خلال الفترة	٣٤١،٥٩٤	-	-	٣٤١،٥٩٤
تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	(٨٧،٧٢٢)	(١،٠٩٢،٢٧٧)	(١٦٩،٣٠٣)	(٢٥٧،٠٢٥)
الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر	-	-	-	-
تعديلات اسهم العلاوات	-	-	-	-
الرصيد الختامي	٦٥٣،٧٧٣	١،٥٠٤،٦٣٠	٢٤٠،٥٨١	٨٩٤،٣٥٤

المكافآت المؤجلة للعام الماضي (٢٠١٨)

	نقداً	أسهم		إجمالي
	دينار بحريني	العدد	دينار بحريني	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	١٤٥،٨٩٢	٤،١٤٩،٤٩٠	٦٥٠،٥٣٤	٧٩٦،٤٢٦
مكافآت استحقت خلال الفترة	٣٣٥،٣٨٥	-	-	٣٣٥،٣٨٥
تم دفعها/إصدارها خلال الفترة	(٨١،٣٧٥)	(١،٥٥٢،٥٨٣)	(٢٤٠،٦٥٠)	(٣٢٢،٠٢٥)
الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر	-	-	-	-
تعديلات اسهم العلاوات	-	-	-	-
الرصيد الختامي	٣٩٩،٩٠٢	٢،٥٩٦،٩٠٧	٤٠٩،٨٨٤	٨٠٩،٧٨٦

ملاحظات:

١. تم استكمال مدفوعات الأسهم المستحقة للمكونات المؤجلة عقب عملية إعادة الهيكلة.

٢. تم تعديل عدد الأسهم ليعكس الأسهم الصورية في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) عقب عملية إعادة الهيكلة.

وسيتم نشر بيانات إضافية على الموقع الإلكتروني بشأن المكافآت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

توظيف أقارب الأفراد المعتمدين

تنصّ سياسة الموارد البشرية في بنك الإثمار على أنّ أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد الأفراد المعتمدين الحاليين ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

لجان مجلس الإدارة

التزاماً بالاشتراطات الرقابية وأفضل الممارسات المرعيّة، قام مجلس الإدارة بتكوين اللجان الفرعية التالية واعتماد مواثيق تحدّد الأمور المتعلّقة بتكوين ومسؤوليات وإدارة هذه اللجان.

لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر

يرأس لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر عضو مجلس إدارة مستقل، وتتكون اللجنة من:

- إلهام إبراهيم حسن، رئيساً
- الدكتورة أماني خالد بورسلي، عضواً
- عبد الإله إبراهيم القاسمي، عضواً
- الشيخ أسامة بحر، عضواً*

* الشيخ أسامة بحر وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية له حق التصويت على جداول الأعمال المتعلقة بالحوكمة المؤسساتية فقط.

تجتمع لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر أربع مرات على الأقل في السنة.

تعيَّن لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في مراجعة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمالية، ومراجعة سلامة النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير المالية وفعالية هيكل المراقبة الداخلية، ورصد الأنشطة والأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي والمدقّقين الخارجيّين والتنسيق والتكامل في تطبيق إطار سياسة الحوكمة المؤسساتية.

وتقوم لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، من بين أمور أخرى، بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة، على النتائج المالية الفصلية والسنوية الموحّدة والتطوّرات المتعلّقة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة وتطبيق التقارير التنظيمية المختلفة وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي وحالات تنفيذها (حسب ما هو مناسب) والمعايير المحاسبية والتنظيمية الجديدة وما يترتّب عليها.

كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة، خاصةً (أ) مراقبة ورصد تطبيق إطار قوي في الالتزام من خلال العمل مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية و(ب) تقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة تستند على النتائج التي توصلت لها خلال ممارسة وظيفتها.

تتضمّن الأهداف الأساسية للجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر إعداد التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المستوى العام لقبول المخاطر والقدرة على تحمّلها والسياسات التي تتمّ بموجبها إدارة المخاطر. وتشمل هذه السياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح، إضافة إلى أية فئات أخرى من المخاطر يواجهها بنك الإثمار عند مزاولة الأنشطة.

وإلى ذلك، تقترح اللجنة وتراقب الإطار العام لإدارة المخاطر بما يتفق مع التوجيهات التنظيمية، والذي يشمل التطورات في كافة الأنشطة وسياسات التشغيل والرقابة الداخلية وطرق إدارة المخاطر والمطابقة ورفع تقارير المخاطر إلى مجلس الإدارة. كما تضمن اللجنة أن نظام إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال الخاص بالبنك يتفّق مع التوجيهات التنظيمية ويتناسب مع حجم العمليات التشغيلية في البنك.

إن المسائل الرئيسية التي تمت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام، تتضمن ما يلي:

- مراجعة النتائج المالية الموحّدة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- المراجعة والموافقة على خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي السنوية المقترحة وجميع التقارير الصادرة من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
- مراقبة الحوكمة المؤسساتية والالتزام والمتطلّبات التنظيمية.
- تحديث وضبط جميع سياسات المخاطر وأمن المعلومات بما يتماشى مع التغيّرات في المتطلّبات التنظيمية.
- مراجعة حدود المخاطر الحالية ووضع حدود جديدة للمخاطر لتحسين التحكّم في الائتمان والسوق والعمليات التشغيلية والسيولة ومخاطر معدّل الربح وتركيز المخاطر.
- مراجعة تقرير عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال (ICAAP).
- مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معايير المحاسبة المالية (FAS 30).

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

اللجنة التنفيذية

تُعيَّن اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في الإشراف على الإدارة العامة لبنك الإثمار والأعمال التي تقوم بها الإدارة، ودراسة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الاستراتيجية وخطط الأعمال والميزانية وكذلك تقييم الأداء المالي وأداء الأعمال التجارية.

وتقوم اللجنة التنفيذية بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على: مقترحات الائتمان ضمن حدود معينة ومراجعة جودة الأصول واستراتيجيات التخارج والمستجدات والتقارير المقدمة من الإدارة فيما يتعلّق بالمسائل المهمة وعملية إعادة تنظيم المجموعة والأداء المالي الموحّد وخطة استراتيجية الأعمال والمبادرات الرئيسية للإدارة بما في ذلك ما يتعلق بالأموال تحت الإدارة.

تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين سنوياً على الأقل.

تتكوّن اللجنة التنفيذية من:

- السيد عمر عبدي علي، رئيساً
- المحافظ عبد الحميد أبو موسى - عضواً
- السيد محمد عبد الرحمن بوجيري، عضواً

إن المسائل الرئيسية التي تمّت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تم تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام تتضمن ما يلي:

- تقييم الأداء المالي والأعمال ومتابعة تنفيذ خطط العمل / الميزانية المعتمدة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية.
- الموافقة على مقترحات الأعمال التي تقع ضمن سلطتها وفقاً لسياسة السلطات التقديرية للأعمال.
- مراجعة المتطلّبات والاستراتيجية التمويلية.
- مراجعة خطط العمل الاستراتيجية والميزانية السنوية وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة الوضع المالي (بما في ذلك أوضاع ملاءة رأس المال والسيولة) ووضع محفظة الأعمال العامة.
- مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية وغيرها من الاستثمارات.

لجنة المكافآت والترشيحات

تُعيَّن لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة لعقد لقاءات رسمية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة في المسائل المتعلّقة بالموارد البشرية. وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها ١٠،١٧٩ دينار بحريني خلال اعام ٢٠١٩ (٢٠١٨ : ٦،٧٨٦ دينار بحريني).

وتقوم لجنة المكافآت والترشيحات بالمراجعة وحسب ما هو مناسب بالموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على:

- المرشّحين لانتخابات مجلس الإدارة.
- تعيينات مديرين تنفيذيين جدد في الإدارة العليا.
- سياسات المكافآت التي يتّبعها البنك وكذلك تقديم التوجيهات فيما يتعلّق بزيادة الرواتب والترقيات.

تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات مرّتين سنوياً على الأقل.

تتكوّن لجنة المكافآت والترشيحات من:

- السيد عبد الإله إبراهيم القاسمي، رئيساً
- سعادة تونكو يعقوب خيرا، عضواً
- الشيخ زامل عبد الله الزامل، عضواً

وتخضع الأمور الرئيسية للمراجعة والموافقة (حسب ما هو مناسب) وتقدّم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها (حسب ما هو مناسب) خلال العام ويتضمن ذلك ما يلي:

- تقديم التوصيات للمجلس بشأن التغيّرات في الهيكل والتعريف الوظيفي للموظفين الذين تمّت الموافقة عليهم.
- تقديم التوصيات بشأن مبلغ وحصة وهيكل المكافآت لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- تقديم التوصيات بشأن الهيكل التنظيمي وخطة الإحلال للمسؤولين.
- تقديم التوصيات بشأن سياسة المكافآت غير الثابتة التي يتم تطبيقها التزاماً بالقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالممارسات السليمة بشأن المكافآت للموظف الذي تم اعتماده أو الذي يتخذ مخاطر كبيرة.

الحضور

حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة لعام ٢٠١٩

	مجلس الإدارة		لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر		اللجنة التنفيذية		لجنة المكافآت والترشيحات	
	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور
١. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	٤	٤	-	-	-	-	-	-
٢. الشيخ زامل عبد الله الزامل	٤	٤	١	١	-	-	٣	٣
٣. المحافظ عبد الحميد أبو موسى	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
٤. محمد عبد الرحمن بوجيري	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
٥. عبد الإله إبراهيم القاسمي	٤	٤	٤	٤	-	-	٣	٣
٦. الدكتورة أماني خالد بورسلي	٤	٤	٤	٤	-	-	-	-
٧. عبد الشكور حسين تهلك (استقال في ٢٥ مارس ٢٠١٩)	١	١	-	-	-	-	١	١
٨. الشيخ محمد عبد الله الخريجي	٤	٤	-	-	-	-	-	-
٩. إلهام إبراهيم حسن (تم تعيينها في ٢٨ مارس ٢٠١٨)	٤	٤	٣	٣	-	-	-	-
١٠. عمر عبدي علي	٤	٤	-	-	٢	٢	-	-
١١. تونكو يعقوب خيرا	٣	٣	-	-	-	-	٢	٢

تواريخ الاجتماعات خلال عام ٢٠١٩

٤ مارس	٤ فبراير	٢٣ يونيو	٤ مارس
٢٤ يونيو	٤ مايو	٣ ديسمبر	١٢ يونيو
٣٠ سبتمبر	٤ أغسطس		٣٠ سبتمبر
٤ ديسمبر	٤ نوفمبر		

ملاحظات:

- الشيخ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، هو أيضاً عضو في لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. وقد حضر الاجتماعات الأربعة كلّها.
- وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي لبنك الإثمار، يعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام، وينبغي على كل عضو أن يحضر نسبة ٧٥ في المائة على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة على مدار السنة المالية.
- جميع الأعضاء استوفوا الحد الأدنى لنسبة الحضور المطلوبة.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

هيئة الرقابة الشرعية

تمثّل هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة من العلماء المتخصصين في الشريعة وفقه المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وتساهم الهيئة في دعم أنشطة بنك الإثمار وتطويرها، فضلاً عن مراقبة أعماله لضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لاشتراطات الترخيص التي يحدّدها مصرف البحرين المركزي وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بناءً على توصية من مجلس الإدارة من خلال لجنة المكافآت والترشيحات. ويعمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات.

وتتمتّع هيئة الرقابة الشرعية بالصلاحيات الكاملة اللازمة لتحقيق أهدافها وأداء مسؤولياتها، إذ يُسمح لها بمراجعة جميع السجلّات والمعاملات من أي مصادر دون قيود، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمستشارين المهنيين والقانونيين والموظفين، ويشمل ذلك الاتصال بإدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي في بنك الإثمار، والتي يمثّلها المراقب الشرعي الذي يكون مشاركاً بصورة تفاعلية في إجراء المراجعات القبلية على المنتجات وما يتعلق بها وتقديم الاستشارات بشأن مطابقة كافة المنتجات ومشاريع الاستثمار للمبادئ الشرعية وإجراء التدريب اللازم للموظفين لفهم المنتجات وتطبيقها، وكذلك يتولى أعمال سكرتارية الهيئة ويرد على أسئلة العملاء حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتواصل المباشر والمستمر مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتطلع على تقاريرها الدورية، والتي تقوم بمراجعة العمليات المطبقة ومطابقتها حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإصدار تقارير دورية لهيئة الرقابة الشرعية لضمان أن العمليات تجرى من خلال الالتزام الصارم بتوجيهات وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية حسب لائحة عمل تحدّد لها السياسات والإجراءات ونظم الاجتماعات والمسؤوليات إضافة إلى مؤهّلات العضوية. هذا النظام تمّ وضعه بالتنسيق مع مجلس الإدارة وهو منشور على الموقع الإلكتروني.

ويحقّ لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحصول على مكافآت تتكوّن من مبلغ سنوي وبدل لحضور الاجتماعات عن كل اجتماع يشاركون فيه.

تقترح لجنة المكافآت والترشيحات هذه المصاريف ويصادق عليها المساهمون.

وفي الوقت الحالي، لا يقدّم بنك الإثمار أي مكافآت تتعلّق بالأداء لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة وجودها ستكون طبقاً لمذكرة التأسيس والنظام الأساسي وخاضعة لموافقة المساهمين.

وقد تم تضمين نبذة تعريفية عن أعضاء الهيئة في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية.

ويتلقى جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

الإدارة

إن الأعمال اليومية التشغيلية لبنك الإثمار تتم إدارتها بواسطة فريق الإدارة التنفيذية.

وقد ضُمَّت الأقسام ضمن مجموعات هي عبارة عن وحدات الأعمال والرقابة والدعم، وذلك بتحديد مسؤوليات كل منها لتجنب تعارض المصالح. وهذه الوحدات والتدابير الوقائية يدعمها قسم التدقيق الداخلي المستقل، وقسم إدارة المخاطر وقسم الالتزام وقسم مكافحة غسيل الأموال، بالإضافة إلى مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة.

ويتّبع قسم إدارة المخاطر بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم التدقيق الداخلي بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. أما مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة فيتّبع بحكم وظيفته هيئة الرقابة الشرعية وإدارياً الرئيس التنفيذي.

وفي عام ٢٠١٩ بلغ مجموع المكافآت للرئيس التنفيذي والإدارة العليا ٦,٢ ملايين دولار أمريكي (٢٠١٨: ٦,٩ ملايين دولار أمريكي).

لجان الإدارة التنفيذية

لدى بنك الإثمار لجان الإدارة الرئيسية التالية:

لجنة الاستثمار والائتمان

الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو المراجعة والتصديق على المعاملات في نطاق صلاحيتها. كما أنها مسئولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان التي يواجها البنك وتقديم الاقتراحات والتوصيات للقيام بتغييرات في استراتيجية وسياسات المحفظة المصرفية الائتمانية والاستثمارية. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هذه اللجنة مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح وهيكل الميزانية العمومية وإدارة رأس المال. والهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مراجعة الأداء المالي وإدارة السيولة لتحقيق أرباح مستقرة ومستدامة في إطار المخاطر والضوابط المالية المقبولة. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة خطة استمرارية الأعمال: فريق إدارة الأزمات

تحدّد اللجنة أدوار الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها في حالة الأزمات، بما في ذلك تقييم الأثر الذي سيخلّفه الحدث على العمليات التشغيلية التي يكون فيها عامل الوقت حاسماً، وتوفير التوجيه والإرشاد عند إعلان وقوع كارثة رسمياً. ونظراً لأن هذه الخطط يتم تطويرها لمعالجة أسوأ الاحتمالات، فمن المرجح أن تحتاج إلى إجراء تغييرات عند وقوع الحدث من أجل معالجته بفاعلية.

ويتولى فريق إدارة الأزمات مسؤولية العمل مع كل فريق من أجل تنقيح الاستراتيجيات والمهام والتكليفات في وقت الحدث؛ ومن ثم ينبغي أن يجتمع فريق الإدارة الأزمات مرتين سنوياً على الأقل. كذلك يلعب فريق إدارة الأزمات دوراً قيادياً في إدارة الكوارث مع الحفاظ على خطة استمرارية أعمال البنك في الوقت ذاته. ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي أو المسؤول التالي في التسلسل الإداري في البنك، وتتألف من مديري الإدارات المعنية.

اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات

تركّز اللجنة على ضمان سرّية ونزاهة وإتاحة موارد تقنية المعلومات والبيانات في البنك من خلال حمايتها من التعرّض للاختراق أو سوء الاستخدام أو الفقدان أو التلف سواء عمداً أو دون قصد. ويتولى رئاسة اللجنة نائب الرئيس التنفيذي - المجموعة المصرفية.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

تعتبر هذه اللجنة جهة إصدار التوصيات المتعلّقة بتقنية المعلومات واستراتيجيتها وإدارتها وحوكمتها. وتتولى اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات مسؤولية التطبيق الفعّال والاقتصادي لتقنيات المعلومات والموارد والتمويلات الخاصة بالموظفين من أجل تحقيق أهداف البنك وتلبية احتياجاته. كذلك تهدف اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات إلى تحقيق أعلى قيمة وعائدات في إطار نظام محكم لاحتواء المخاطر. ويتولّى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة

لدى بنك الإثمار موقع إلكتروني يستطيع العملاء والأطراف الأخرى ذات العلاقة زيارته للحصول على المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات، بالإضافة إلى الكتيّب التعريفي للبنك والمعلومات المؤسسية والنشرات الصحفية وتقارير عن الأداء المالي وغيرها. ويواصل البنك أيضاً تقديم التصريحات ونشر الأخبار الصحفية بشأن التطورات الهامة والأخبار.

التغييرات الإدارية

تغييرات الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري

أغسطس ٢٠١٩:

لقد انتقل التسلسل الإداري والقيادي لكل من سكرتير الشركة والشؤون القانونية وإدارة الرقابة المالية وإدارة تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشؤون الإدارية إلى الرئيس التنفيذي.

كما انتقل التسلسل الإداري لكل من وحدة الأعمال المصرفية الخاصة ووحدة البريمير المصرفية وقسم التحصيل إلى مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد.

وانتقلت إدارة المنتجات والشراكات التجارية، والتي تتضمن إدارة المنتجات والشراكات التجارية والبطاقات من مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد لتصبح إدارة منفصلة تابعة لنائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية.

وانتقل التسلسل الإداري والقيادي أيضاً لإدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية لتصبح تابعة لنائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية.

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية

تغييرات موظفي الإدارة

تعيينات في الإدارة العليا:

- أكتوبر ٢٠١٩: تم تعيين مساعد المدير العام، السيد ميسان فيصل المسقطي رئيساً لإدارة الأصول.

تعيينات وترقيات واستقالات أخرى:

- يونيو ٢٠١٩: تم ترقية السيد يوسف عبدالله الخان إلى منصب مدير عام، إدارة تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشئون الإدارية.
- يونيو ٢٠١٩: تم ترقية السيد محمد حسن جناحي إلى منصب مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد.
- يونيو ٢٠١٩: تم تعيين المدير التنفيذي الأول، السيد رافد أحمد المناعي رئيساً لإدارة المنتجات والشراكات التجارية.
- يونيو ٢٠١٩: تم تعيين السيد أحمد فريد بوقيس رئيساً لإدارة تقنية المعلومات.
- يونيو ٢٠١٩: تم ترقية السيد ثاقب مصطفى إلى منصب مساعد المدير العام، رئيس الشئون المالية.
- يونيو ٢٠١٩: استقال من البنك المدير التنفيذي الأول، السيد أيوب يوسف العوضي والذي كان حينها يشغل منصب رئيس إدارة الأصول.
- يونيو ٢٠١٩: استقال من البنك نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة، السيد رافيندرا أنانت كوت.
- أغسطس ٢٠١٩: استقالت من البنك المدير التنفيذي الأول، السيدة دانة عقيل رئيس، والتي كانت حينها تشغل منصب رئيس إدارة الشؤون القانونية وسكرتير الشركة.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيد عبدالله عبدالعزيز طالب إلى منصب مدير عام، رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيدة إيناس محمد رحيمي إلى منصب مدير تنفيذي أول، رئيس إدارة الموارد البشرية.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيد محمد علي صفر إلى منصب مدير تنفيذي أول، رئيس وحدة الأعمال المصرفية الخاصة.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم ترقية السيد أحمد فريد بوقيس إلى منصب مدير تنفيذي أول، رئيس تقنية المعلومات.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم تعيين مدير أول، السيد لؤي يعقوب سيادي في منصب القائم بأعمال رئيس إدارة العمليات المصرفية.
- أكتوبر ٢٠١٩: تم تعيين مساعد المدير، السيد علي أحمد محمد في منصب القائم بأعمال سكرتير الشركة.

الحوكمة المؤسّساتية (تابع)

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية (تابع)

تغييرات اللجان الإدارية

١. لجنة الاستثمار والائتمان:

- في يوليو ٢٠١٩، تم تعيين نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية نائباً لرئيس اللجنة.
- في يوليو ٢٠١٩، خرج من عضوية اللجنة كل من نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة ورئيس إدارة الأصول نظراً لاستقالتهما.

٢. اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات:

- في مارس ٢٠١٩، تم تعيين الرئيس التنفيذي رئيساً لهذه اللجنة وتم تعيين نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية نائباً لرئيس اللجنة وتم تعيين رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال عضواً في اللجنة.
- في ديسمبر ٢٠١٩، خرج من اللجنة نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المساندة نظراً لاستقالته وتم تعديل مناصب أعضاء آخرين فيها.

٣. اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات:

- في مارس ٢٠١٩، تم تعيين نائب الرئيس التنفيذي، المجموعة المصرفية رئيساً للجنة وتم تعيين رئيس إدارة المخاطر نائب رئيس اللجنة.

٤. لجنة خطة استمرارية الأعمال/ فريق إدارة الأزمات:

- في أغسطس ٢٠١٩، تم تعيين مدير عام، تقنية المعلومات والعمليات المصرفية والشئون الإدارية نائب رئيس اللجنة. وتم إضافة كل من رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال ورئيس إدارة الموارد البشرية ورئيس إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية كأعضاء في اللجنة.

ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي

يسري ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي في بنك الإثمار على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المسؤولين والموظفين والوكلاء والاستشاريين وغيرهم عند تمثيل بنك الإثمار أو التصرّف بالنيابة عنه.

ويجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين التصرّف بشكل أخلاقي في جميع الأوقات والإقرار بالتزامهم بسياسات بنك الإثمار. ولا يجوز أن يُمنح أي تنازل عن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي لأي عضو بمجلس الإدارة أو مسؤول تنفيذي إلا بواسطة مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية، كما يجب الإفصاح عن هذا التنازل على الفور للمساهمين.

يخضع توظيف أقارب الأفراد المعتمدين لسياسة الموارد البشرية التي تتطلّب من الموظفين الإفصاح لإدارة الموارد البشرية عن صلة القرابة بالنسبة للموظف المعتمد (أب أو أم أو أخ أو أخت أو زوج أو زوجة) عند التوظيف و/ أو بعد ذلك، كما هو مناسب.

وسيتم إعطاء الموظفين فترة سماح مدتها سنة واحدة يستقيل على إثرها أحد الأقارب من البنك. ويتطلّب الاستثناء من السياسة آنفة الذكر، إن وجد، موافقة الرئيس التنفيذي.

إدارة المخاطر

لدى بنك الإثمار نظام شامل لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة يتضمّن كافة الأنشطة ويتناسب مع عمليات البنك وقدرته على تحمّل المخاطر. ويلعب هذا النظام دوراً مهماً في حماية مصالح المساهمين والعملاء ويحظى باهتمام بالغ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إن ثقافة إدارة المخاطر تبدأ من مجلس الإدارة الذي يقوم بتحديد مستويات تحمّل وقبول المخاطر بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال. ويحتوي ميثاق المخاطر على نظام إدارة المخاطر وسياسات إدارة المخاطر المختلفة والتي تتضمن طريقة ومنهجية إدارة مختلف المخاطر. ويتم بانتظام مراجعة القدرة على تحمّل المخاطر وكذلك سياسات المخاطر التي يتم اتّباعها للمحافظة على توافقها وتماشيها مع استراتيجية الأعمال والظروف السائدة في السوق، فضلاً عن ضمان التزامها بتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

وتُعتبر إدارة المخاطر في بنك الإثمار مسؤولية مشتركة، ولذلك فإن ثقافة إدارة المخاطر تنتشر على مستوى المؤسسة. ولدى بنك الإثمار هيكل لحوكمة المخاطر يسمح بمراقبة وإدارة المخاطر في كافة أنشطة الأعمال وأنشطة الدعم. ويحصل مجلس الإدارة على المساعدة من لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تعقد اجتماعات دورية للاطّلاع على عملية تنفيذ نظام وإدارة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس الإدارة يحتفظ بمسؤولية تنفيذ وعمل نظام إدارة المخاطر والموافقة على جميع سياسات إدارة المخاطر. وتحصل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على الدعم من وحدة مستقلة لإدارة المخاطر يترأسها مسؤول المخاطر وتكون مسؤولة عن تنفيذ نظام إدارة المخاطر الذي وافق عليه مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة العليا وجميع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

ويتضمن نظام إدارة المخاطر أيضاً عمليات صارمة للمراقبة والإبلاغ عن المخاطر، حيث تراقب وحدة إدارة المخاطر باستمرار مؤشرات المخاطر مقابل حدود وقدرة تحمّل المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عنها.

وقد تضمّن قسم الإفصاحات العامة المزيد من المعلومات عن نظام المخاطر وطريقة ومنهجية إدارة أبعاد المخاطر.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية

الالتزام

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة التي من الممكن أن تُفرض على بنك الإثمار نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلّبات القوانين واللوائح والأنظمة ومتطلبات إعداد التقارير وقواعد السلوك الأخلاقي الداخلية.

وتضع سياسة إدارة الالتزام إطاراً للالتزام من أجل إدارة مخاطر الالتزام في البنك من خلال تحديد أدوار ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذين يقومون بمهام الالتزام، بالإضافة إلى تحديد استقلالية وفعالية وظيفة الالتزام والتسلسل الإداري لمسئول الالتزام. وتتبع وظيفة الالتزام أسلوباً قائماً على المخاطر لإدارة مخاطر الالتزام وفقاً لخطة الالتزام التي وافقت عليها لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

وتعمل الإدارة على ضمان قيام بنك الإثمار بجميع عملياته وفق أعلى المعايير الأخلاقية، والالتزام بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة بالمؤسسات المالية. ويقع على عاتق مسئول الالتزام مسئولية تعزيز الثقافة القائمة على الالتزام السليم في البنك من خلال التدريب المدعوم باختبارات دورية للالتزام من أجل تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة الالتزام تقوم بإبلاغ البنك عن مسائل ذات أهمية من وجهة نظر إدارة الالتزام من أجل ضمان أن الإدارة العليا والموظفين على دراية بالاشتراطات التنظيمية المعمول بها وما يترتّب عليها، وذلك من أجل تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام في جميع عمليات البنك على نحو متّسق دائماً.

الإجراءات الخاصة بشكاوى الزبائن

لدى بنك الإثمار سياسة إدارية رسمية لشكاوى العملاء تتطابق مع اشتراطات مصرف البحرين المركزي. وتوجد وحدة خاصة بتلقي شكاوى الزبائن بالإضافة إلى مسؤول يعمل على إدارة الشكاوى. وتُنشر جميع بيانات الاتصال بوحدة إدارة الشكاوى في جميع الفروع وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك. كما يتم حل جميع الشكاوى الخاصة بالزبائن بشكل يحقّق أعلى درجات الرضا لديهم في الحال.

مكافحة غسيل الأموال

تُعَرِف مملكة البحرين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها جرائم جنائية. ويفرض مصرف البحرين المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين الالتزام بجميع التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويلتزم بنك الإثمار بتشريعات مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات وحدة الجرائم المالية التي تستند على مبادئ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF 40) ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد اعتمد البنك سياسات وإجراءات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى برامج لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إنشاء أنظمة مناسبة والمحافظة عليها ومراقبتها للحد من اختراقها بالجرائم المالية. ويحافظ البنك على سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بالحرص الواجب على العميل والتحقق من العملاء ومراقبة المعاملات لمنع البنك من القيام بعلاقات تجارية مع الجهات التي تقوم بممارسة غسيل الأموال أو أي أنشطة غير قانونية تسهل تمويل الإرهاب. إن هذه السياسات والإجراءات تنطبق على جميع الموظفين والفروع والمكاتب في بنك الإثمار.

ويجب على جميع الموظفين في البنك الذين يتعاملون مع العملاء و / أو المسؤولين إدارياً عن التعامل مع العملاء، القيام بالتدريب السنوي على قواعد وإجراءات مكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" (KYC).

وقد اعتمد بنك الإثمار مبادرات وتدابير محددة لتسهيل تنفيذ هذه السياسات والإجراءات تشمل تعيين مسؤول مخصص للإبلاغ عن غسيل الأموال (MLRO)، وتمكين المسؤول من خلال تفويضه بشكل كافٍ لتنفيذ برامج البنك الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال، وذلك عن طريق مراقبة تطبيق سياسات مكافحة غسيل الأموال بشكل مستقلّ والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة للجهات التنظيمية وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ويتضمّن إطار عمل بنك الإثمار فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" العناصر الأربعة الرئيسية التالية: قبول العميل وإجراءات تحديد العميل والتحقق من مصادر الأموال والتقييم المستمر لمراقبة المعاملات وإدارة المخاطر.

الغرامات والعقوبات

خلال عام ٢٠١٩، قام البنك بدفع غرامة مالية قدرها ٦٠،٠٠٠ دينار بحريني إلى مصرف البحرين المركزي تتعلق بإفصاحات البنك على موقعه الإلكتروني بشأن هوامش الربح من سعر صرف العملات لمعاملات بطاقات الائتمان.

الرقابة الداخلية

تتولّى لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مهمة الإشراف على نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك. ويمتلك البنك نظاماً متعدد الجوانب للرقابة الداخلية، وذلك فيما يتعلق بالتالي:

- تم وضع سياسات وإجراءات تشغيلية مفصّلة تنصّ على الضوابط الرقابية التي يتمّ تبنّيها للعمليات المختلفة.
- الفصل الواضح للواجبات لضمان خلوّ الضوابط الرقابية من أي ثغرات، بالإضافة إلى المراقبة الكافية للعمليات.
- نظام صارم لإدارة المخاطر التشغيلية ينصّ على المنهجيات الخاصة بتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها.
- التدقيق الداخلي المستقلّ لجميع الوظائف من أجل قياس مدى كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية على صعيد كافة العمليات والنظم المختلفة.
- برنامج مفصّل لاختبار الالتزام لضمان الامتثال الفعّال لاشتراطات مصرف البحرين المركزي المتعلّقة بالضوابط الرقابية عالية المستوى والمتطلّبات التشغيلية.
- يتم مراقبة الالتزام المستقل لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية السارية بشكل ملائم.
- ويتمّ تقييم جميع العمليات والنظم بشكل مستمر من قبل مسؤولي العمليات المعنيين وإدارة المخاطر من خلال أقسام التقييم الذاتي لرقابة المخاطر والتدقيق الداخلي، وذلك بهدف تحديد أي تحسينات ممكنة لنظام الرقابة من منظور تدقيقي.
- ويتم التحقيق على الفور في أي حالة عجز للرقابة، وذلك من قبل لجنة متعدّدة المهام تشمل وظائف الأعمال والرقابة بهدف تقييم مدى الحاجة إلى تعزيز الرقابة على كافة العمليات والوظائف. وتعمل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على مراقبة نظام الرقابة الداخلية في البنك بفاعلية، وذلك استناداً إلى ملاحظات أقسام إدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي.

الأموال تحت الإدارة

الأموال تحت الإدارة

إن الهدف الأساسي للبنك باعتباره مؤسسة مالية تجارية هو القيام بدور الوسيط من خلال تدوير الأموال بين الوكلاء الذين يعانون من نقص في الأموال والوكلاء الذين لديهم فوائض مالية من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية. ويتم ذلك في العادة من خلال تجميع الموارد المالية من أصحاب حسابات الاستثمار واستثمارها في السوق واقتسام الأرباح مع أصحاب حسابات الاستثمار وذلك بأسعار وشروط محددة مسبقاً بموجب اتفاقيات موقّعة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار. ويُعرف هذا النشاط بالأموال تحت الإدارة.

هيكل الأموال تحت الإدارة

يقدّم البنك ثلاثة أنواع من الأموال تحت الإدارة مصنّفة كحسابات استثمارية مطلقة أو حسابات استثمارية مقيّدة أو مشاريع استثمارية مشتركة.

١- الحسابات الاستثمارية المطلقة

في حالة الحسابات الاستثمارية المطلقة، فإن البنك بصفته مضارباً (مدير الاستثمار) لديه تفويض من قبل أصحاب حسابات الاستثمار باستثمار أموالهم بالطريقة التي يعتبرها البنك مناسبة وذلك بدون وضع قيود بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم، ويتم اعتبار جميع الحسابات الاستثمارية المطلقة محاسبياً على أنها بنود مضمنة في الميزانية العمومية، وهذه الأموال تكون مفتوحة للجمهور (من الأشخاص العاديين والهيئات الاعتبارية بما في ذلك المؤسسات المالية) وذلك بشرط أن تفي باشتراطات "أعرف عميلك" التي يضعها البنك.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يدير البنك حسابات استثمارية مطلقة كما يلي:

- مضاربة عامة
- مضاربة خاصة

٢. الحسابات الاستثمارية المقيّدة

في الحسابات الاستثمارية المقيّدة، فإن البنك بصفته مضارباً يكون مقيّداً من قبل أصحاب حسابات الاستثمار فيما يتعلق باستثمار أموالهم بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار ومدة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم. ويجب الاتفاق على هذه الخصائص والشروط بين الأطراف عند التعاقد (كالتوقيع على اتفاقيات المضاربة و/أو الوكالة) وذلك لإضفاء الصفة الرسمية على علاقاتهم. ويتم اعتبار الأموال المودعة في حسابات الاستثمار المقيّدة محاسبياً على أنها بنود غير مضمّنة في الميزانية العمومية حيث إن البنك ليست لديه الحرية في استخدام الأموال بموجب الحسابات الاستثمارية المقيّدة. وحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي، فإن جميع الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية المقيّدة تجب هيكلتها في المستقبل على أنها مشاريع استثمارية مشتركة.

يدير البنك الأموال بشكل رئيسي في العقارات والأسهم الخاصة، والتي تخضع إلى مخاطر مختلفة، بما في ذلك:

- مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتغيّر أسعار صرف العملات.
- مخاطر السيولة نظراً لطبيعة أرصدة تلك الأموال كونها غير قابلة للتسويق ولا مدرجة في منصات سوق الأوراق المالية.
- مخاطر السوق نتيجة لظروف السوق المتغيّرة، بما في ذلك التغيّرات في الطلب والأسعار.
- المخاطر الاقتصادية الناجمة عن التغيّرات في المناخ الاقتصادي.
- مخاطر الائتمان من الأطراف الذين يديرون أموال الأعمال التجارية والتي قد تتحمل أيضاً المخاطرة بالتخلّف عن سداد التسوية.
- مخاطر التغيّرات في سياسة الحكومة، بما في ذلك ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة.
- قيمة الاستثمارات في العقارات و/أو إيرادات الإيجار الناتجة عن تغيّر قيمة العقار وصعود وهبوط إيرادات الإيجار.
- الاستثمارات في القطاع العقاري قد تتأثّر بسبب التغيّرات في المناخ الاقتصادي العام والمنافسة على أسعار الإيجار والوضع المالي للمستأجرين وجودة خدمات الصيانة والتأمين والخدمات الإدارية والتغيّرات في التكاليف التشغيلية.
- الاستثمارات في القطاع العقاري والتي تتطلب أعمال التطوير والترميم قد تتضمّن أيضاً المخاطر المتعلّقة بالتأخر في البناء وتجاوز التكاليف وعدم القدرة على الاستئجار إما على الإطلاق أو في مستويات الإيجار المُرضية بعد الانتهاء من أعمال التطوير أو الترميم.
- قيمة الاستثمارات قد تتأثّر نتيجة الاضطرابات كالتطوّرات السياسية والتغيّرات في السياسات الحكومية والضرائب وفرض قيود على إعادة تحويل العملات والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في بعض أو جميع الدول التي قد يتم استثمار الأموال فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإشراف التنظيمي والبنية التحتية القانونية والمحاسبة والتدقيق ومعايير إعداد التقارير في الأسواق الناشئة قد لا توفّر نفس الدرجة من الحماية أو المعلومات التي توجد بشكل عام في الأسواق المتطورة والمتقدمة.
- المخاطر الناتجة عن الاضطرابات كالتطورات السياسية أو الدبلوماسية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيرات في السياسات الحكومية والضرائب ومعدلات الفائدة والتطورات السياسية والاقتصادية الأخرى في التشريع، خاصةً التغييرات في التشريعات المتعلّقة بحق ومستوى الملكية الأجنبية.
- مخاطر خارجية تتحكّم في الأموال، وتشمل الاضطرابات العمالية والاضطرابات المدنية والحروب وأعمال التخريب والتدمير والحرائق والفيضانات والكوارث الطبيعية والانفجارات.

إن المخاطر المحدّدة للأموال موضحة بشكل مفصّل في نشرات مخصّصة. ويقوم بنك الإثمار بالإفصاح بانتظام عن التطورات المتعلّقة بالصناديق على الموقع الإلكتروني: www.ithmaarbank.com

الأموال تحت الإدارة (تابع)

هيكل الأموال تحت الإدارة (تتمة)

٣. المشاريع الاستثمارية المشتركة

إن البرامج الاستثمارية المشتركة تتمتّع بالمزايا التالية:

- الاستثمار المشترك لرأس المال الذي يتم الحصول عليه من الجمهور أو من خلال استثمار خاص، بما في ذلك الاستثمار الذي يضعه مشغل المشروع في البداية وذلك في أدوات مالية وأصول أخرى والتي تعمل على أساس توزيع المخاطر عندما يكون مناسباً. ويمكن إعادة شراء الحصص فيها أو استردادها من بين أصول هذه المشاريع.
- تتم هيكلة هذه الأموال وفقاً للقواعد الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المشتركة والصادرة من مصرف البحرين المركزي.
- يجب أن يفي جميع المستثمرين باشتراطات "اعرف عميلك" وذلك حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

المخاطر والعوائد

وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، تتم إدارة جميع الأموال تحت الإدارة على أساس المشاركة في الربح والخسارة حيث يتحمّل صاحب الحساب الاستثماري جميع المخاطر ما عدا في حالات الإهمال وسوء التصرف الجسيم.

ويتم تحديد أرباح أو خسائر الأموال تحت الإدارة المستثمرة باستخدام السياسات المحاسبية المطبّقة في العادة من قبل البنك. ويجوز أن يكون توزيع الأرباح والخسائر على أساس محدود أو مستمر وذلك كما يلي:

المدّة المحددة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة محددة. تتمّ معالجة الأرباح/ الخسائر من ناحية محاسبية عند تصفية الصندوق الاستثماري (أو عند تصفية منظّمة) وتتم إعادة رأس المال إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى أي أرباح/ خسائر.

المدّة المفتوحة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة غير محددة (مثل حسابات التوفير)، تتم معالجة الأرباح محاسبياً على أساس مرحلي خلال مدة المضاربة. ولا تخضع أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة لأي رسوم إدارية.

وفي حالة الحساب الاستثماري المقيّد والمشروع الاستثماري المشترك، فإنه يجوز احتساب المصروفات المحددة التي قد تنشأ فيما يتعلق بطرح أموال المضاربة وفي سياق استخدام الأموال واحتسابها من إجمالي الإيرادات التي تحقّقها تلك المضاربة، بشرط أن يتم تحديد ذلك في اتفاقية المضاربة ذات العلاقة. وتعتبر مصروفات التدقيق والمصروفات القانونية ومصروفات التوثيق والطباعة جميعها أمثلة على المصروفات التي يتم احتسابها على المضاربة. ويتم احتساب الأرباح القابلة للتوزيع بعد أن يتم خصم جميع المصروفات المسموح بها.

ويطبّق بنك الإثمار إجراءات مناسبة في توزيع الأرباح للتأكد من توزيعها بشكل عادل على أصحاب الحسابات الاستثمارية في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتشمل هذه الإجراءات احتياطيات معادلة الأرباح واحتياطيات مخاطر الاستثمار.

استرداد الأموال المستثمرة

يتم استرداد جميع الأموال وفقاً لفترات الاستحقاق الخاصة بها. وفي ظروف معينة، يجوز للبنك السماح بعمليات سحب مبكرة من خلال إما العثور على مشترٍ للمشاركة الاستثمارية، أو شراء مشاركة صاحب الحساب الاستثماري بالأسعار السارية في السوق وبشرط أن لا يتسبب هذا في التعرض لخطر أية مخالفات أو قيود رقابية أو داخلية.

الالتزامات الائتمانية

رغم أن صاحب الحساب الاستثماري يعتبر مسؤولا بشكل كامل عن المخاطر المرتبطة باستثماراته في الأموال والصناديق تحت الإدارة، إلا أن البنك يتقيّد بالتزاماته الائتمانية وواجبه في ممارسة الحرص من أجل المحافظة على أصول صاحب الحساب الاستثماري. وفي هذا الصدد، فإن البنك يلتزم بالقواعد الإرشادية التالية الصادرة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

- السعي لتحقيق أعلى معايير النزاهة والأمانة والصدق والعدالة في جميع تصريحاته وبياناته وتعاملاته وعليه أن يعامل عملاءه بشكل عادل.
- ممارسة الحرص والعناية الواجبة في جميع عملياته، بما في ذلك الطريقة التي يقوم بموجبها بهيكلة وعرض منتجاته وتقديم التمويل، وباعتبار خاص للالتزام الشرعي وشمولية البحث وإدارة المخاطر.
- التأكد من أن لديه الأنظمة والإجراءات اللازمة وأن موظفيه لديهم المعرفة والمهارات لإدارة الأموال تحت الإدارة وفقاً لهذه السياسة والقواعد الرقابية الأخرى.
- اتخاذ الخطوات التي تضمن فهمه لطبيعة وظروف أصحاب الحسابات الاستثمارية بحيث يقوم بطرح أفضل المنتجات المناسبة لتلبية احتياجاتهم بالإضافة إلى تقديم التمويل فقط للمشاريع المتّفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم المعلومات الصحيحة والواضحة في أي مستند عام صادر إلى عملائه الحاليين والمرتقبين خلال عملية البيع والاتصالات والتقارير اللاحقة.
- فهم واستيعاب تعارض المصالح بينه وبين عملائه والتي قد تنشأ عن نوع المنتجات التي يقدّمها والعمل على تجنّبها أو الإفصاح عنها وإدارتها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار واجباته الائتمانية نحو أصحاب الحسابات الاستثمارية ونحو المساهمين.
- التأكّد من أن عملياته تخضع لنظام فعّال من الحوكمة الشرعية وأنه يقوم بمزاولة أنشطته بطريقة مسؤولة من ناحية اجتماعية.

الأهداف الاستثمارية

إن الهدف الاستثمار للأموال هو تحقيق أقصى العوائد الممكنة لأصحاب الحسابات الاستثمارية والبنك وذلك بطريقة تنسجم مع اتفاقية المضاربة للصندوق المحدّد والقواعد الشرعية، وفي نفس الوقت إدارة المخاطر ضمن المستويات التي تم تحديدها مسبقاً.

حوكمة إدارة الأموال

يُعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان الالتزام بأهداف استثمار الأموال. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تسعى، من بين مسؤولياتها الأخرى، إلى الاهتمام بمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتؤدّي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار والائتمان دوراً هاماً في مراقبة ومتابعة أداء الأموال والصناديق. وتُعتبر دائرة إدارة الأصول مسؤولة عن الإدارة الفعّالة لأموال الحسابات الاستثمارية المقيّدة ومشاريع الاستثمار المشتركة. وتتم إدارة شؤون العملاء من قبل وحدات أعمال مختلفة، بما في ذلك مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ومجموعة الأعمال المصرفية التجارية.

ويتم طرح الحسابات الاستثمارية المقيّدة والمشاريع الاستثمارية المشتركة بعد إجراء العناية الواجبة الشاملة للسوق واحتياجات المستثمرين وتقبّلهم للمخاطر.

وهناك سياسة خاصة تحدد العمليات المتعلقة بإدارة الأموال. وتتم مراجعة جميع أموال الصناديق بصفة مستقلة من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الالتزام قبل الموافقة عليها وطرحها. وبمجرد الموافقة عليها، فإن هذه الأموال يتم استخدامها بشكل صارم وفقاً لنشرة إصدار الصندوق وشروط الموافقة.

ويتم استخدام أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة بشكل أساسي لعمليات تمويل التجزئة والتمويلات التجارية. ويقوم البنك بتنويع محفظته من خلال وضع حدود حذرة خاصة بالمناطق الجغرافية والقطاعية والفترات الزمنية وأنواع العملاء وذلك من بين عوامل أخرى. ويتم تضمين الأمور الخاصة بشكل وخصائص وتوزيعات هياكل التمويل الخاصة بالبنك في سياساته المتعلقة بالمخاطر.

وفيما يلي جدول توزيع الأرباح (حسابات المضاربة) والذي يتضمن تفاصيل عن فترة الاستثمار وحصة البنك من الأرباح لعام ٢٠١٩ وفقاً للشروط والأحكام:

الفترة	حصة البنك (٪)
مدة غير محددة (حسابات التوفير)	٦٠
شهر	٥٠
٣ شهور	٤٥
٦ شهور	٤٠
٩ شهور	٣٨
سنة	٣٥
١٨ شهر	٣٣
سنتان	٣٠
٣٠ شهر	٢٨
٣ سنوات	٢٥

متوسط المؤشر وعائد الأرباح المعلن على حسابات الاستثمار المشاركة (PSIA) في الأرباح حسب الاستحقاق وذلك من حيث النسبة المئوية المدفوعة سنوياً في عام ٢٠١٩:

مقومة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي	يوم	٧ أيام	شهر	٣ شهور	٦ شهور	٩ شهور	سنة	١٨ شهر	سنتان	٣ سنوات
التوفير	٠,١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المضاربة العامة	٠,١٠	٠,١٠	١,٤١	١,٨١	٢,٠٦	٢,٣١	٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٩٧	٣,٠٤
المضاربة الخاصة	-	-	٢,٤٢	٣,١٧	٣,٦٢	٣,٧٢	٤,٤٣	٤,٤٨	٤,٦٣	٤,٨٥

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المحتويات

تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤٩
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	٥١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٥٣
بيان المركز المالي الموحد	٥٤
بيان الدخل الموحد	٥٥
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٥٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٥٧
البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة	٥٨
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٥٩

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال بنك الإثمار ش.م.ب (م) وشركاته التابعة

عن السنة المالية من ٢٥ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٤١هـ الموافق ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد... فإن هيئة الرقابة الشرعية لبنك الإثمار ش.م.ب (م) وشركاته التابعة (البنك) قد قامت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بما يلي:

١. إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وأعمال البنك، وتعميمها من خلال إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي، ومتابعة تنفيذها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، مع توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بالأحكام الشرعية للمعاملات.

٢. دراسة آليات التمويل والاستثمار والمضاربات المختلفة وإعداد مستنداتها مع الإدارات المختصة بتطوير وعرض المنتجات.

٣. فحص دفاتر الحسابات والسجلات والمعاملات ومراجعة بعض عيناتهم من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الشرعية المعمول بها.

٤. التحقق من مصادر الدخل والنفقات وذلك من خلال مراجعة الميزانية العمومية الموحدة وبيان الدخل الموحد ومجمل الأعمال المصرفية للبنك.

٥. الاطلاع والموافقة على التقارير الشرعية التي تصدر عن إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك والمدقق الشرعي الخارجي.

لقد راقبنا المبادئ المعتمدة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نفذها البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كما قمنا بالمراقبة لإبداء رأينا عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات التي صدرت من قبلنا، وقرارات المجلس الشرعي المركزي، والأنظمة والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

إن مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

وبناء عليه تقرر هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:

أولا: فيما يخص أعمال البنك عامة:

أ. أن مجمل أعمال وأنشطة البنك الاستثمارية والتمويلية وخدماته المصرفية تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

ب. أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية.

ج. قام البنك بتجنيب المكاسب المستحصلة من مصادر محرمة شرعاً تخص أعمال البنك وأنشطته المصرفية إلى حساب الخيرات.

د. يتم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأن مسؤولية إخراج الزكاة بالنسبة للمساهمين تقع عليهم، وحيث إن حسابات البنك مجمعة تحت الإثمار القابضة فإن حساب الزكاة يدرج في بيانات المالية الموحدة.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية (تابع)

ثانيا: ما تم تحويله إلى بنك الإثمار بعد إعادة الهيكلة:

راجعت الهيئة هيكلة البنك وشركاته التابعة بعد تأسيس الشركة القابضة وإدراج بنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) تحتها (للأعمال المصرفية في كل من البحرين وباكستان)، ولضمان الالتزام بفتاواها وتوجيهاتها فقد راجعت هيئة الرقابة الشرعية بيان دخل البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وتبين لها أن البنك قد أفصح عن الإيرادات والنفقات والمكاسب المجنبة إلى حساب الخيرات، وبخصوص الإيراد الوارد برقم (٣٧) فإن هيئة الرقابة الشرعية توجه مساهمي البنك بالتخلص من هذه الأموال المجنبة إلى وجوه البر والخير، علما بأنها محددة في ميزانية هذه السنة بمقدار ٦.٢٩ فلسا بحرينيا عن كل سهم.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق البنك والقائمين عليه إلى ما فيه العناية بالخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والالتزام بمقتضاها ومتابعة تنفيذها ودوام التوفيق لما يحبه ويرضاه. وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

سماحة الشيخ عبدالله المنيع
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ نظام يعقوبي
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ أسامة بحر
عضو الهيئة

المنامة - مملكة البحرين
١٣ فبراير ٢٠٢٠

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة بنك الإثمار ش.م.ب.(م) ("البنك") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الأنشطة الرئيسية

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") في مملكة البحرين في ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مقفلة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ١-٩٩٣٣٦ وفي ١٤ اغسطس ٢٠١٦ حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. كجزء من إعادة هيكلة بنك الإثمار ش.م.ب. (الآن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.) تم تحويل الموجودات والمطلوبات المحددة إلى البنك في ٢ يناير ٢٠١٧.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") في مجموعة كبيرة من الخدمات المالية التي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والتجارية والاستثمار والأعمال المصرفية الخاصة.

المركز المالي الموحد والنتائج

تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

حققت المجموعة صافي خسارة ١,٤ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ متعلقة بمساهمي المجموعة مقارنة بصافي ربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وبلغ إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ٢،٩٧٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٣،١٢٨ مليون دينار بحريني).

بلغ معدل ملاءة رأس المال الموحد للبنك ١٣,٥٢ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١٣,٤٣٪). مقارنةً بالحد الأدنى حسب المتطلبات الرقابية البالغ ١٢,٥٪. ويبين الإيضاح رقم ٣٤ من البيانات المالية الموحدة المرفقة أرصدة البنك الموزونة بالمخاطر ورأس المال النظامي.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)

السيد عبدالحميد أبو موسى

الشيخ زامل عبدالله الزامل

السيد محمد بوجيري

السيد عبدالإله إبراهيم القاسمي

السيد عمر عبدي علي

الدكتورة أماني خالد بورسلي

الشيخ محمد الخريجي

السيدة الهام إبراهيم عبدالله حسن

السيد تونكو يعقوب خيرا (عين من تاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٩)

السيد نبيل خالد كانو (استقال اعتبارا من ٧ يناير ٢٠١٩)

السيد عبدالشكور حسين تهلك (استقال اعتبارا من ٢٥ مارس ٢٠١٩)

تقرير أعضاء مجلس الإدارة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

رسوم حضور أعضاء مجلس الإدارة

بلغت رسوم الحضور لأعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بعام ٢٠١٩ ما قيمته ١١٩،٨٨٦ دينار بحريني (٢٠١٨: ١٢٥،٥٤١ دينار بحريني).

أرباح الأسهم

لم يتم إقتراح توزيع أرباح أسهم لعام ٢٠١٩ (٢٠١٨: لا شيء).

المدققون

أعرب المدققون "برايس وترهاوس كوبرز ام إي ليمتد" عن رغبتهم في إعادة تعيينهم كمدققي حسابات البنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

بالنيابة عن مجلس الإدارة

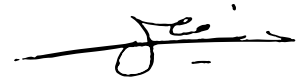

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة

٢٠ فبراير ٢٠٢٠

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م)

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وبيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية والتي تعد خالية من أي خطأ جوهري سواءً كان بسبب الاختلاس أو الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولة بموجب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على عملية التدقيق. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تستدعي هذه المعايير القيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى درجة مقبولة من القناعة فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أي خطأ جوهري. تتضمن عملية التدقيق الفحص بطريقة اختبارية للأدلة التي تدعم صحة المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. كما تتضمن عملية التدقيق تقييماً للسياسات المحاسبية المستخدمة والتقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية الموحدة بشكل عام. نعتقد أن عملية التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لرأي التدقيق الذي نبديه.

الـرأي

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية والتغييرات في حقوق الملكية والتغيرات في حسابات البنك المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

التقرير حول المتطلبات التنظيمية وأمور أخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل اللوائح والأنظمة لمصرف البحرين المركزي (مجلد ٢)، نفيدكم بأن:

(أ) قد احتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة متوافقة معها،

(ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة متوافقة مع البيانات المالية الموحدة،

(ج) باستثناء المسألة الموضحة أدناه، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أياً من الأحكام السارية لقانون الشركات التجارية البحريني ومصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية ودليل اللوائح والأنظمة لمصرف البحرين المركزي (مجلد ٢) و توجيهات مصرف البحرين المركزي أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بصورة جوهرية على أنشطة البنك أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

لم يلتزم البنك لمتطلبات مجلد ٢ الصادرة من مصرف البحرين المركزي - نموذج متطلبات الترخيص - LR-2.5.2A وهو ينص على أن يحتفظ المرخص كمصرف تجزئة إسلامي بحد أدنى من حقوق الملكية بمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني.

(د) وقد قام البنك بتقديم تفسيرات ومعلومات مرضية رداً على كل طلباتنا.

وقد امتثلت المجموعة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

رقم ترخيص الشريك ٢١٦

٢٠ فبراير ٢٠٢٠

المنامة، مملكة البحرين

بيان المركز المالي الموحد

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٣	٢٥٣،١٢٤	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية			
ومؤسسات أخرى	٤	١٢٧،٦٠٢	٨٦،٠٥٥
مرابحات وتمويلات أخرى	٥	١،٤٩٧،٣٩١	١،٦٨٣،٨٦٥
تمويلات المشاركة		٢٣٩،٤٥٢	١٨٦،٨٥١
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٦	٥٢٣،٧٠٢	٥٧٦،١٧١
موجودات مقتناة بغرض التأجير	٧	١٤٨،٠٨٤	١٥٤،٨٥٩
موجودات أخرى	٨	٥٥،٥٤٤	٧٩،٠٨٥
استثمارات عقارية		٢،٣٩٨	٣،٣٥٩
عقارات قيد التطوير	٩	٧٥،٨٣٨	٧٩،٢٩٦
موجودات ثابتة	١٠	٢٢،٢٣٥	١٧،٨٠٢
موجودات غير ملموسة	١١	٣٣،٥٧٦	٤٣،٣١٤
إجمالي الموجودات		**٢،٩٧٨،٩٤٦**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			
حسابات جارية للعملاء	١٢	٥٧٢،٤٦٦	٥٦١،٥٠٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٣	٥٠١،٦١٦	٦٠٣،٧٣١
مبالغ مستحقة لمستثمرين	١٤	٥٨٩،٥٥٠	٦٣٩،٠٠٥
المطلوبات الأخرى	١٥	١٠٤،٩٠٨	١٧٣،٩٠٨
إجمالي المطلوبات		**١،٧٦٨،٥٤٠**	**١،٩٧٨،١٥٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	١٦	١،٠٦٣،٩٢٨	٩٩٤،٧٨٠
حقوق الأقلية	١٧	٦٧،٣٠٧	٦٩،٤٨٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية		**٢،٨٩٩،٧٧٥**	**٣،٠٤٢،٤١٠**
رأس المال	١٨	١٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠
الاحتياطيات		٧،٥٩٠	١٤،١٧٨
خسائر متراكمة		(٢٨،٤١٩)	(٢٨،٧٩٣)
إجمالي حقوق الملكية		٧٩،١٧١	٨٥،٣٨٥
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية		**٢،٩٧٨،٩٤٦**	**٣،١٢٧،٧٩٥**

تم اعتماد هذه المعلومات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، ووقعها بالنيابة عنهم:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤٠ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٤ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)
الإيرادات			
الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة		٨٢،٥٥١	٦٧،٩٤٩
ناقصاً: العائد لحسابات الاستثمار المطلقة ومخصصات الهبوط في القيمة		(٥٤،٣٥٩)	(٤٠،٩٥٩)
حصة المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضارباً		٢٨،١٩٢	٢٦،٩٩٠
الدخل من المرابحات والتمويلات الأخرى	٢٠	٧٧،٩٥٨	٧٠،٣٢٨
الدخل من الاستثمارات الأخرى	٢١	٤١،٨٥٤	٣٤،٧٢٩
إيرادات أخرى	٢٢	٢٣،٢١٢	١٩،٧٣٥
إجمالي الإيرادات		**١٧١،٢١٦**	**١٥١،٧٨٢**
ناقصاً: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى		(٨٧،٦٣٠)	(٦٧،٩٦٧)
إيرادات تشغيلية		**٨٣،٥٨٦**	**٨٣،٨١٥**
المصروفات			
المصروفات الإدارية والعمومية	٢٣	(٥٩،٢٥٠)	(٦١،٣٤٧)
الإستهلاك والإطفاء	١١،١٠	(٨،٦٦٩)	(٨،٧٦٨)
إجمالي المصروفات		**(٦٧،٩١٩)**	**(٧٠،١١٥)**
صافي الربح قبل مخصصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية		**١٥،٦٦٧**	**١٣،٧٠٠**
أرباح ناتجة من عمليات الاستحواذ من نشاط تجاري (صافي)		-	١٩،١٩٤
مخصصات الهبوط في القيمة (صافي)		(٢،٧٧٩)	(٨،٢٦٠)
صافي الربح قبل الضرائب الخارجية		**١٢،٨٨٨**	**٢٤،٦٣٤**
ضرائب خارجية	٢٥	(١٠،٤٠٨)	(١٠،٤٩٤)
صافي الربح للسنة		**٢،٤٨٠**	**١٤،١٤٠**
متعلقة بالتالي:			
مساهمي البنك		(١،٣٥٢)	١،٤٠٩
حقوق الأقلية	١٧	٣،٨٣٢	١٢،٧٣١
		٢،٤٨٠	**١٤،١٤٠**
عائد السهم الأساسي والمخفف - فلس	١٩	**(١،٣٥)**	**١،٤١**

تم اعتماد هذه المعلومات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠، ووقعها بالنيابة عنهم:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤٠ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٤ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الاحتياطيات								
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	تحويل عملات أجنبية	علاوة إصدار أسهم	إجمالي الاحتياطيات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق الملكية
في ١ يناير ٢٠١٩ (مدققة)	١٠٠،٠٠٠	٢٩٩	٣،٤٤٦	٨٠٨	(٣٠،٦٥٥)	٤٠،٢٨٠	١٤،١٧٨	(٢٨،٧٩٣)	٨٥،٣٨٥
صافي خسارة السنة	-	-	-	-	-	-	-	(١،٣٥٢)	(١،٣٥٢)
زيادة الاستثمار في شركة تابعة	-	-	-	-	-	-	-	١،٧٢٦	١،٧٢٦
حركة القيمة العادلة للصكوك وسندات استثمارية وما في حكمها	-	-	٢٨١	-	-	-	٢٨١	-	٢٨١
تسوية تحويل العملات الأجنبية	-	-	١٣	(٦٤)	(٦،٨١٨)	-	(٦،٨٦٩)	-	(٦،٨٦٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)	١٠٠،٠٠٠	٢٩٩	٣،٧٤٠	٧٤٤	(٣٧،٤٧٣)	٤٠،٢٨٠	٧،٥٩٠	(٢٨،٤١٩)	٧٩،١٧١

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	الاحتياطيات								
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	تحويل عملات أجنبية	علاوة إصدار أسهم	إجمالي الاحتياطيات	أرباح مستبقاة/ (خسائر متراكمة)	إجمالي حقوق الملكية
في ١ يناير ٢٠١٨ (مدققة)	١٠٠،٠٠٠	١٥٨	٣،٨١٥	٨٩٠	(١٣،٢٤١)	٤٠،٢٨٠	٣١،٩٠٢	٢٢،٧٠١	١٥٤،٦٠٣
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ (إيضاح ٢)	-	-	-	-	-	-	-	(٥٢،٧٦٢)	(٥٢،٧٦٢)
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٨	١٠٠،٠٠٠	١٥٨	٣،٨١٥	٨٩٠	(١٣،٢٤١)	٤٠،٢٨٠	٣١،٩٠٢	(٣٠،٠٦١)	١٠١،٨٤١
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	١،٤٠٩	١،٤٠٩
تحويل إلى الإحتياطي القانوني	-	١٤١	-	-	-	-	١٤١	(١٤١)	-
حركة القيمة العادلة للصكوك وسندات استثمارية وما في حكمها	-	-	(٤٧١)	-	-	-	(٤٧١)	-	(٤٧١)
حركة القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	-	-	-	(٨٢)	-	-	(٨٢)	-	(٨٢)
تسوية تحويل العملات الأجنبية	-	-	١٠٢	-	(١٧،٤١٤)	-	(١٧،٣١٢)	-	(١٧،٣١٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)	١٠٠،٠٠٠	٢٩٩	٣،٤٤٦	٨٠٨	(٣٠،٦٥٥)	٤٠،٢٨٠	١٤،١٧٨	(٢٨،٧٩٣)	٨٥،٣٨٥

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤٠ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٤ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إيضاحات	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح قبل الضرائب الخارجية		١٢،٨٨٨	٢٤،٦٣٤
تعديلات في:			
الاستهلاك والإطفاء	١١،١٠	٨،٦٦٩	٨،٧٦٨
أرباح ناتجة من عمليات الأستحواذ على نشاط تجاري - صافي		-	(١٩،١٩٤)
مخصصات الهبوط في القيمة - صافي		٢،٧٧٩	٨،٢٦٠
أرباح من أستثمارات أخرى		(٤١،٨٥٤)	(٣٤،٧٢٩)
خسائر بيع موجودات ثابتة		٢٨٧	٩٤
خسائر تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		(١٧،٢٣١)	(١٢،١٦٧)
الزيادة في أرصدة لدى المصارف تستحق بعد تسعين يوماً ولدى المصارف المركزية المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى للإحتياطي		(١٩)	(١٧٨)
التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية:			
مرابحات وتمويلات أخرى		١٢٨،٠٦٣	(٧٤،٥٦٥)
تمويلات المشاركة		(٧٣،٧٣٠)	(٨٨،٦٣٢)
موجودات أخرى		١٧،٣٣٥	(١٨،٢١٠)
الحسابات الجارية للعملاء		٤٨،٣١٧	(٢١،٥٦١)
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى		(٥٣،٤٥٣)	٢٠١،٦٥٩
مبالغ مستحقة لمستثمرين		١٣،٢٣٦	٨٥،٠٩٧
المطلوبات الأخرى		(٨٣،٢٦٠)	٤٦،٠١٧
(النقص)/الزيادة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		٨١،٥٣٥	(٤٥،٣٥١)
الضرائب المدفوعة		(١٠،٦٢٨)	(٧،٠٠٢)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**٥٠،١٦٥**	**٦٥،١٠٧**
الأنشطة الاستثمارية			
صافي (الزيادة)/النقص في:			
موجودات مقتناة لغرض التأجير		٦،٧٧٤	(٢٣،٧٥٣)
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها		٣٩،٠٨٣	(٦٧،٥٤٥)
شراء موجودات ثابتة		(٩،٣٠٣)	(٢،٨٤٦)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**٣٦،٥٥٤**	**(٩٤،١٤٤)**
الأنشطة التمويلية			
حقوق الأقلية		(٢٠١)	(٣٠٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(٢٠١)**	**(٣٠٠)**
تسوية تحويل العملات الأجنبية		(٧،٩٧٦)	(٣٤،٤٩٩)
صافي الزيادة/(النقص) في النقد وما في حكمه		**٧٨،٥٤٢**	**(٦٣،٨٣٦)**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**٢٣٤،٠١٨**	**٢٩٧،٨٥٤**
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٤	**٣١٢،٥٦٠**	**٢٣٤،٠١٨**

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤٠ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٤ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	كما في ٢ يناير ٢٠١٩	إيرادات/ (مصروفات)	رسم المضارب	حركة القيمة العادلة	صافي الودائع/ (السحوبات)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
مضاربة الشامل البوسفور*	٢،٣٥٦	-	-	-	-	٢،٣٥٦
الودائع العقارية الاوروبية*	٥،٨٩٦	-	-	(٥٦٣)	-	٥،٣٣٣
الودائع العقارية الأمريكية*	٩،٥١٤	-	-	-	-	٩،٥١٤
المجموع	**١٧،٧٦٦**	-	-	**(٥٦٣)**	-	**١٧،٢٠٣**
صناديق مدارة على أساس الوكالة	٢٣،٨٤٨	-	-	-	-	٢٣،٨٤٨
	٤١،٦١٤	-	-	**(٥٦٣)**	-	**٤١،٠٥١**

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الضمنية.

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	كما في ١ يناير ٢٠١٨	إيرادات/ (مصروفات)	رسم المضارب	حركة القيمة العادلة	صافي الودائع/ (السحوبات)	الحركة بسبب الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح - ٣٧)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
صندوق دلمونيا للتطوير ١*	٥٤،٧٨٩	٤،٧٦٦	-	-	(٨،١٢٥)	(٥١،٤٣٠)	-
مضاربة الشامل البوسفور*	٢،٣٥٦	-	-	-	-	-	٢،٣٥٦
الودائع العقارية الاوروبية *	٦،١٨٤	-	-	-	(٢٨٨)	-	٥،٨٩٦
الودائع العقارية الأمريكية*	٩،٥١٤	-	-	-	-	-	٩،٥١٤
المجموع	**٧٢،٨٤٣**	**٤،٧٦٦**	-	-	**(٨،٤١٣)**	**(٥١،٤٣٠)**	**١٧،٧٦٦**
صناديق مدارة على أساس الوكالة	٢٣،٨٦٤	-	-	-	(١٦)	-	٢٣،٨٤٨
	٩٦،٧٠٧	**٤،٧٦٦**	-	-	**(٨،٤٢٩)**	**(٥١،٤٣٠)**	**٤١،٦١٤**

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الضمنية.

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤٠ الواردة على الصفحات من ٥٩ إلى ١٠٤ جزءً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") في مملكة البحرين في ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مقفلة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ١-٩٩٣٣٦ وفي ١٤ اغسطس ٢٠١٦ حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه.

تعتبر الإثمار القابضة (سابقا بنك الإثمار ش.م.ب.) ("الإثمار") الشركة الأم المباشرة للبنك، وهي شركة استثمارية من الفئة الأولى مرخصة من قبل مصرف البحرين. يعتبر دار المال الإسلامي ترست ("DMIT") الشركة الأم الاساسية للإثمار، وهي إدارة إئتمانية مسجلة في كومنولث الباهاما.

وقد اشتملت عملية إعادة الهيكلة التي قدمها مجلس إدارة بنك الإثمار والتي وافق عليها المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٨ مارس ٢٠١٦ على تحويل بنك الإثمار ش.م.ب. إلى شركة قابضة وشركتين تابعتين لفصل الموجودات الأساسية وغير الأساسية. و في ٢ يناير ٢٠١٧ تم تحويل جميع الأصول والمطلوبات الأساسية المملوكة سابقا لبنك الإثمار إلى البنك مع السيطرة على الشركات الزميلة. وبما أن الإثمار القابضة هي الشركة الأم الاساسية للبنك قبل وبعد إعادة الهيكلة، فقد تم تسجيل هذه العملية كعملية دمج أعمال تحت السيطرة المشتركة وتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بقيمتها الدفترية. البنك لم يجري اي معاملات مالية ما بين فترة التأسيس ١٢ مايو ٢٠١٦ و ١ يناير ٢٠١٧.

بعد إعادة الهيكلة، جاري نقل الملكية القانونية لبعض الموجودات والمطلوبات من الإثمار الى البنك.

تتمثل الانشطة الرئيسية التى يقوم بها البنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") في مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية التجارية والاستثمارات المصرفية والأعمال المصرفية الخاصة والتكافل وتطوير العقارات.

ينظم مصرف البحرين المركزي على أنشطة البنك وهي أيضاً خاضعة لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

تتضمن أنشطة المجموعة قيامها بوظيفة المضارب (الإدارة على أساس الأمانة) لأموال مودعة بغرض الاستثمار وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بتحريم استلام أو دفع الفوائد الربوية. تظهر هذه الأموال في المعلومات المالية الموحدة تحت بند "حسابات الاستثمار المطلقة" وبند "حسابات الاستثمار المقيدة". فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابه بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. أما فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة فإن صاحب حساب الاستثمار يفرض قيوداً معينة فيما يخص موضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. علاوة على ذلك، قد لا يسمح للمجموعة بمزج أموالها الخاصة مع أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

تقوم المجموعة بأنشطتها التجارية من خلال المركز الرئيسي للبنك وستة عشر فرعاً تجارياً في البحرين والشركات الرئيسية التابعة للمجموعة وهي كالتالي:

	نسبة الملكية ٪			
	التصويتية	الاقتصادية	بلد التأسيس	النشاط التجاري الرئيسي
بنك فيصل المحدود	٦٧	٦٧	باكستان	أعمال مصرفية
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٦٦	٦٦	جزيرة كايمان	عقارات
شركة سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب (م) (تحت التصفية الطوعية)	٦٣	٥٠	مملكة البحرين	تمويلات عقارية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة

تم إعداد المعلومات المالية الموحدة للمجموعة وفقا لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

تتضمن المعلومات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بعض الأصول والخصوم وما يتعلق بها من دخل ومصاريف غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي تعرض حاليا كما هو ملائماً ووفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقد امتلكتها المجموعة قبل تحويل بنك الإثمار إلى مصرف قطاع تجزئة إسلامي في ابريل ٢٠١٠.

وافقت هيئة الرقابة الشرعية على خطة عمل بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي لا تتوافق مع الشريعة للامتثال لاحكام الشريعة الإسلامية (الخطة). وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالاشراف على تنفيذ هذه الخطة. يتم الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي لا تتوافق مع الشريعة في الإيضاح رقم ٣٦.

موضح أدناه أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

١- أ) التصريحات المحاسبية الجديدة : صادرة ولكن غير سارية المفعول

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ - استثمارات في الصكوك والسندات الأستثمارية وما في حكمها

تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ "الاستثمارات في الصكوك والسندات الأستثمارية وما في حكمها" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. يحدد معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ (الذي استبدل معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ السابقة) المبادئ المحسنة لتصنيف، وإقرار، وقياس، وعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والسندات الأستثمارية وما في حكمها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهي تحدد الأنواع الرئيسية لأدوات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحدد المعاملات المحاسبية الأولية بما يتناسب مع الخصائص ونموذج العمل في المؤسسة التي يتم بموجبها إدارة الاستثمارات وإدارتها وعقدها. سيكون المعيار ساريًا اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم التأثير على سياساتها المحاسبية. المجموعة بصدد تقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ - التقارير المالية لحاملي الصكوك

تم إصدار معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ "التقارير المالية لحملة الصكوك" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. يهدف معيار المحاسبة المالية رقم ٣٤ إلى تأسيس مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية للأصول والأعمال التجارية التي تقوم عليها الصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، تحديداً حاملي الصكوك. سيكون المعيار ساريًا اعتبارًا من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر، لا ينطبق المعيار على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ - الوكالة بالإستثمار

معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ الوكالة بالإستثمار، يتعامل مع العقود بموجب ترتيبات الوكالة حيث يعمل البنك كوكيل للعميل. يتطلب المعيار معاملة المطلوبات بموجب عقد الوكالة باعتبارها خارج الميزانية العمومية للبنك. سيكون المعيار ساري المفعول من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر، وليس من المتوقع أن يكون للمعيار تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

١- ب) التصريحات المحاسبية الجديدة : صادرة و سارية المفعول

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ - بيع المرابحة وغيرها من عمليات الدفع المؤجلة

يحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية ومتطلبات المرابحة ومعاملات بيوع الدفع المؤجل والعناصر المختلفة لتلك المعاملات بإستثناء معاملات التورق ومرابحات السلع. يحل معيار المحاسبة المالي رقم ٢٨ محل معيار المحاسبة المالي رقم ٢ المطبق مسبقاً والمتعلق "بالمرابحة والمرابحة بأمر الشراء" ومعيار المحاسبة المالي رقم ٢٠ المتعلق "ببيوع الدفع المؤجل"، حيث تهدف إلى وضع القواعد المحاسبية لقياس وإثبات والإفصاح عن معاملات المرابحة ومعاملات بيوع الدفع المؤجل الأخرى التي يتم إجراؤها من قبل البنوك الإسلامية التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما لا ينطبق هذا المعيار على الاستثمارات التي يتم إجرؤها في الأدوات الاستثمارية على سبيل المثال أدوات أسهم حقوق الملكية أو الصكوك، حيث يكون الموجود الاساسي لتلك الأداة هو المرابحة أو بيوع الدفع المؤجل. تم تطبيق هذا المعيار من قبل المجموعة وليس هناك أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

ج) أساس الإعداد:

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية كما تم تعديلها من خلال إعادة تقييم الأوراق المالية الإستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وحقوق الملكية والأدوات المشتقة والإستثمار في العقارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

د) بيان الأمتثال:

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية التي يحددها مجلس الرقابة الشرعية للبنك، وقانون الشركات التجارية البحريني، والقانون المؤسسي المالي التابع بمصرف البحرين المركزي. وفقا لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، اما بالنسبة للمسائل التي لا توجد فيها معايير مطابقة، يستخدم البنك المعايير الدولية (IFRS) لإعداد التقارير المالية المتعلقة بها.

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

(أ) أساس التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تملك فيها المجموعة ٥٠٪ أو أكثر من حقوق الملكية، وعليه فإن المجموعة تسيطر جوهرياً على مثل هذه الشركات. يتم توحيد الشركات التابعة، بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة، والتي تقع تحت سيطرة البنك، من تاريخ انتقال حق السيطرة الى المجموعة ويتم التوقف عن هذا التوحيد من تاريخ توقف هذا الحق.

بالنسبة لدمج الأعمال التي تشمل الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة، فإن أعضاء إدارة المجموعة مسؤلين عن تحديد سياسات محاسبية مناسبة لدمج أعمال تلك الشركات. وعليه فقد اختار الاعضاء استخدام طريقة توحيد المصالح لعملية دمج الأعمال التي تشمل الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة واحتسابها بأثر مستقبلي بإستخدام الأساس المحاسبي الأسبق. كما لا يتم احتساب القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركات المستحوذ عليها بحسب طريقة توحيد المصالح فبالتالي لا تنشأ شهرة عند التوحيد. ويتم احتساب الفرق بين تكلفة الاستحواذ وحصة المجموعة في رأس المال المصدر والمدفوع للشركة المستحوذ عليها كعلاوة إصدار أسهم في حقوق الملكية.

الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي تكون للمجموعة تأثير كبير عليها لكن لا تتمتع بحق السيطرة على شؤونها الإدارية، وهي ليست شركات تابعة أو مشاريع مشتركة. ويتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة باستخدام طريقة محاسبة حقوق الملكية، وبناء عليه، يتم ادراج الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة زائدا التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد تاريخ الاستحواذ. ويعكس بيان الدخل الموحد حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركة الزميلة. تقوم المجموعة بتسجيل حصتها في أي تغيير مباشر تسجله الشركة الزميلة في بيانها لحقوق الملكية ويتم الإفصاح عنه عند الاقتضاء في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

في حالة عدم توفر البيانات المالية المدققة للشركات الزميلة، يتم التوصل لحصة المجموعة من صافي الربح أو الخسارة باستخدام أحدث الحسابات الإدارية المتاحة.

يتم تصنيف الاستثمار في الشركات الزميلة التي تفي بمعايير البيع المحتفظ بها للبيع كأصول محتفظ بها للبيع.

الأرصدة بين شركات المجموعة وحقوق الأقلية

تتضمن المعلومات المالية الموحدة الموجودات والمطلوبات ونتائج عمليات البنك والشركات التابعة له بعد التسويات المتعلقة بحقوق الأقلية وحسابات الاستثمار المطلقة التي تديرها المجموعة. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الجوهرية بين شركات المجموعة.

ويتم اعداد البيانات المالية للشركات التابعة في نفس السنة المحاسبية للبنك باستخدام سياسات محاسبية منتظمة. (وذلك لإعداد التقارير الجماعية).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ب) معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

العملة المتداولة وعملة العرض

يتم قياس العملة المتداولة للبنود المدرجة في المعلومات المالية الموحدة للمنشآت ضمن المجموعة باستخدام العملة المتداولة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، والتي هي بالدينار البحريني (العملة المتداولة).

بالنسبة لشركات المجموعة، يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة لكيانات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأولية التي تعمل فيها المنشأة، وهي الدينار البحريني (العملة المتداولة) ويتم تقديمها بالدولار الأمريكي (عملة العرض) . بالنظر إلى أن الدينار البحريني مرتبط بالدولار الأمريكي، فإن التغييرات في عملة العرض ليس لها أي تأثير على بيان المركز المالي الموحد، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغييرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل معاملات العملات الأجنبية إلى العملة المتداولة باستخدام اسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. وتسجل أرباح وخسائر تحويل العملات الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن التحويل بسعر الصرف السائد في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية المقيمة بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. كما يتم تسجيل فروقات التحويل على البنود غير النقدية والمدرجة بالقيمة العادلة - مثل بعض الصكوك والسندات المالية الاستثمارية وما في حكمها — المدرجة ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

يتم تحويل النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي تعتمد عملة متداولة مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض كما يلي:

١. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المدرجة لكل بيان مركز مالي بسعر الإقفال في تاريخ بيان المركز المالي؛

٢. يتم تحويل الإيرادات والمصروفات لكل بيانات الدخل الموحد باستخدام متوسط أسعار الصرف؛ (ما لم يكن هذا المتوسط معقولاً للتأثير التراكمي للأسعار السائدة في تواريخ المعاملة، وفي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات بالسعر في تواريخ المعاملات) ؛ و

٣. ويتم تسجيل جميع فروقات التحويل الناتجة كعنصر منفصل ضمن حقوق الملكية.

خلال عملية التوحيد، تؤخذ فروق أسعار الصرف الناجمة عن التحويل من صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية والاقتراض وغيرها من صكوك العملة المصنفة المعينة للتحوط من هذه الاستثمارات، إلى حقوق المساهمين. يتم تسجيل خسائر تحويل العملات الناتجة عن انخفاض حاد في القيمة أو انتقاص في القيمة (بخلاف الانخفاض المؤقت) في العملة لصافي الاستثمارات في العمليات الخارجية المحولة بموجب سعر الصرف بتاريخ بيان المركز المالي الموحد، بالمقام الأول كتكلفة مقابل أي رصيد دائن للعناصر المنفردة لحقوق الملكية، ويتم تسجيل أي مبلغ متبقي كخسارة في بيان الدخل الموحد. عند القيام باستبعاد جزئي أو بيع لعملية أجنبية، يتم ادراج فروق أسعار الصرف التي تم تسجيلها في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد كجزء من الربح أو الخسارة من البيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناتجة عن الاستحواذ على منشآت أجنبية على أنها موجودات ومطلوبات للمنشأة الاجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(ج) التقديرات المحاسبية والأحكام

تضع المجموعة تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. ويجري تقييم التقديرات والأحكام بشكل متواصل، وتستند على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى وتشمل توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) التقديرات المحاسبية والأحكام (تتمه)

١) تصنيف الاستثمارات

تقوم إدارة المجموعة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية بتصنيف الاستثمارات عند الاستحواذ عليها وفق الفئات التالية لسندات استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مسجلة بالتكلفة المطفئة او لسندات استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يعكس هذا التصنيف نية الإدارة المتعلقة بكل من هذه الاستثمارات وهي تخضع إلى معالجة محاسبية تختلف مع إختلاف تصنيفها.

٢) المنشآت ذات الأغراض الخاصة

تبادر المجموعة بإنشاء منشآت ذات الأغراض الخاصة لإعطاء العملاء فرصة للاستثمار. لا تقوم المجموعة بتوحيد هذه المنشآت في حال لا تملك حق السيطرة عليها. ويتم تحديد وجوب هذا الحق بناءً على الأهداف لأعمال هذه المنشآت وتعرضها للمخاطر والمكاسب بالإضافة إلى إمكانية المجموعة على اتخاذ القرارات التنفيذية عند إمتلاكها حق التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأت ذات الأغراض الخاصة.

٣) الشهرة والموجودات غير الملموسة

تختبر المجموعة سنوياً ما إذا كانت الشهرة قد تعرضت لأي انخفاض وفقاً لسياسة محاسبة إنخفاض القيمة. تم تحديد المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد بناءً على أساليب القيمة قيد الإستخدام والقيمة العادلة ناقص التكلفة. تتطلب هذه الحسابات استخدام التقديرات التي تخضع للحكم. قد تؤثر التغييرات في الافتراضات الأساسية على الأرقام المفصح عنها.

٤) انخفاض قيمة أصول التمويل والاستثمارات

يتم تقييم كل تمويل واستثمار بشكل مستقل لتقدير تعرضها للانخفاض في القيمة. وتقوم الإدارة بوضع تقديرات متعلقة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة الى تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على العقود المالية قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي وإدراج المعلومات التطلعية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة ("ECL") وفقاً لسياسات إنخفاض القيمة.

٥) فروقات السيولة

تراقب المجموعة باستمرار فروقات السيولة الناتجة في السير العادي للأعمال. تجرى اختبارات الضغط الدوري على وضع السيولة لتقييم قدرة المجموعة على تلبية فروقات السيولة. ويشمل اختبار الضغط أيضا على التقديرات السلوكية لمختلف مصادر التمويل والتدفقات التقديرية الناتجة عن التخلص من الموجودات والدعم المتوقع من المساهمين الرئيسيين.

(د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه والمشار اليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد والأرصدة غير المقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى واستثمارات سائلة قصيرة الأجل تحت الطلب أو تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.

(هـ) مرابحات وتمويلات أخرى

تظهر المرابحات والتمويلات الأخرى بقيمة التكلفة ناقصاً مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها.

تعتبر المجموعة الوعد في تمويلات المرابحة للآمر بالشراء وعداً ملزماً.

تمثل التمويلات الأخرى القروض التقليدية والسلفيات، والتي تعتبر موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. يتم تسجيلها مبدئياً بالقيمة العادلة وفيما بعد يتم إحتسابها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تستلم المجموعة ضمانات على المرابحات والتمويلات الأخرى حيث تعتبر ضرورية في شكل مبالغ نقدية أو أوراق مالية أخرى بما في ذلك الضمانات المصرفية، والرهن العقاري على الممتلكات والأسهم والأوراق المالية. إن سياسة المجموعة هو الحصول على ضمانات بالقيمة في السوق مساوية أو تزيد على المبلغ الأصلي للتمويل في إطار اتفاقية التمويل. تقدر قيمة الضمانات بشكل دوري للتأكد من أن القيمة في السوق للضمانات الأساسية لا تزال كافية.

المخصصات تحتسب وفقا لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ووفقا لإيضاح ٢ (ذ).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) تمويلات المشاركة

تسجل تمويلات المشاركة بقيمة التكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

المخصصات تحتسب وفقا لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ووفقا لإيضاح ٢ (ذ).

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الاستثمارات

١- سندات استثمارية بالتكلفة المطفأة

تشمل أدوات الديون بالتكلفة المطفأة حيث تتم إدارة الاستثمار على أساس العائد التعاقدي وتقييم أدائها على أساس التدفقات النقدية التعاقدية. ويتم قياس هذه الاستثمارات باستخدام طريقه الربح الفعالة بالاحتساب المبدئي ناقص اي تحصيل استرداد رأس مال وناقص أي تخفيض للانخفاض في القيمة.

٢- سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي الاستثمارات التي لا تملك ميزات أدوات الديون وتشمل الأدوات التي تظهر عائد متبقي في اصول المنشأة بعد خصم جميع المطلوبات. تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ايضاً على أدوات حقوق الملكية التي يستهدف تملكها لمدة غير محددة، والتي يمكن بيعها عند الحاجة للسيولة؛ ويتم تصنيفها على هذا النحو ابتداءً ويتم تسجيل عملية شراء وبيع هذه الاستثمارات في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصول.

يتم تسجيل هذه الاستثمارات ابتداءً بقيمة العادلة للتكلفة إضافة إلى تكاليف العملية. ويتم لاحقاً إعادة تقييمها نهاية الفترة بالقيمة العادلة ويتم احتساب الارباح او الخسائر غير المحققة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ضمن "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات"، حتى يتم استبعاد او شطب هذه الموجودات المالية. في حين، يتم احتساب الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق احتسابها في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم في تاريخ كل بيان مركز مالي للتأكد من وجود أدلة موضوعية على هبوط قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية أو خلافه. من ضمن العوامل الأخرى التي يمكن اعتبارها إنخفاض في القيمة، فإن الانخفاض الكبير أو المطول في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم التي تقل عن تكلفتها يعد أيضًا دليلا موضوعيًا على انخفاض القيمة.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المعترف بها سابقًا في بيان الدخل الموحد مباشرة من خلال حقوق الملكية.

٣- سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يصنف الاستثمار كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا استحوذ عليه أو نشأ أساسا لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو من هامش المتعاملين. يجب تسجيل الاستثمارات في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة. ويتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد. تسجيل الربح أو الخسارة في بيان الدخل الموحد في نهاية كل فترة إعداد التقرير.

٤- حسابات الاستثمار المقيدة

يتم تسجيل حسابات الاستثمار المقيدة مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقا إعادة تقييمها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الخسائر غير المحققة في حدود الرصيد المتوفر في حقوق الملكية الموحد ضمن "احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات"، مع الأخذ بعين الأعتبار النسبة المتعلقة بحقوق المالكين ونسبة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. في حالة زيادة الخسارة المتراكمة عن الرصيد المتوفر في حقوق الملكية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٥ - الاستثمارات العقارية

جميع الممتلكات المحتفظ بها لكسب دخل دوري أو لأغراض زيادة رأس المال أو كليهما تصنف كاستثمار في العقارات (محتفظ بها للاستخدام).

يتم تسجيل الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغاية ارتفاع قيمتها بالتكلفة مبدئياً ويعاد لاحقاً تقييمها بالقيمة العادلة وفقا لنموذج القيمة العادلة وتسجيل أي ربح غير محقق ينتج في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية. ويتم تسجيل اي خسائر غير محققة من تقييمها بالقيمة العادلة للاستثمار في العقارات بالقيمة العادلة في حقوق الملكية مقابل الاستثمار في العقارات احتياطي القيمة العادلة، ويؤخذ بعين الاعتبار التقسيم بين الجزء التابع لحقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. وفي حال تجاوز الخسائر المتراكمة للرصيد المتوفر، يتم تسجيل الخسائر الغير محققة في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة بالاستثمار في العقارات التي تم تسجيلها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم تقييد الربح غير المحقق للفترة الحالية مقابل الخسائر السابقة إلى حد إعادة هذه الخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد.

الأرباح والخسائر المحققة الناتجة عن بيع أي استثمار في العقارات يتم قياسها على أنها الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة العادلة) وصافي النقد أو ما يعادله من عائدات البيع لكل استثمار على حدة. يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة مع الرصيد المتاح على الاستثمار في حساب احتياطي القيمة العادلة للعقارات في بيان الدخل الموحد للفترة المالية الحالية.

يتم تصنيف جميع العقارات التي يتم اتخاذ قرار البيع فيها والمتوقع حدوثها في غضون ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير (رهنا بتوافر مشترٍ محدد) على أنها استثمارات في العقارات المحتفظ بها للبيع.

يتم قياس الاستثمار في العقارات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة وفقاً لنموذج القيمة العادلة.

٦- عقارات قيد التطوير

تمثل عقارات قيد التطوير الأراضي التي تحتفظ بها المجموعة للتطوير والبيع في السياق العادي للعمل، وتشمل النفقات المتكبدة في شراء العقارات والتكاليف الأخرى المتكبدة في تحويلها إلى حالتها القائمة.

تدرج العقارات التطويرية بسعر التكلفة أو صافي القيمة التقديرية الممكن تحقيقها، أيهما اقل. يتم تحديد القيمة القابلة للتحقق المقدرة بإستخدام سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الأعتيادية، ناقص مصروفات التطوير المقدرة.

٧ - استثمارات في المضاربة

تسجل استثمارات المضاربة بالتكلفة.

يتم إدراج حصة أرباح أو خسائر المجموعة من المضاربة في بيان الدخل الموحد عند التوزيع أو الخصم من رأس مال المضاربة (في حالة حدوث خسائر).

٨ - القيمة العادلة

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في السوق النشطة إلى سعر العرض الحالي. إذا لم يكن هناك سوق نشط لمثل هذه الأصول المالية، فإن المجموعة تحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات التقييم. ويشمل ذلك استخدام معاملات تجارية حديثة وأساليب تقييم أخرى يستخدمها المشاركون الآخرون. تشير المجموعة أيضًا إلى التقييمات التي قام بها مديرو الاستثمار في تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول المالية غير المسعرة.

في بعض الحالات النادرة التي لا تتمكن فيها المجموعة من تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لأداة حقوق الملكية على أساس مستمر، يتم قياس الأداة بالتكلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ح) الموجودات المقتناة بغرض التأجير (الإجارة)

تسجل الموجودات المقتناة بغرض التأجير بقيمة التكلفة وتخضع للاستهلاك حسب سياسة المجموعة لإستهلاك الموجودات الثابتة أو حسب فترة الايجار، أيهما أقصر.

المخصصات تحتسب وفقا لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ووفقا لإيضاح ٢ (ذ)

(ط) الموجودات الثابتة

تسجل الموجودات الثابتة بقيمة التكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم. ويتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت بمعدلات تكفي لشطب تكلفتها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

مباني	٥٠ سنة
تحسينات عقارات الإيجار	على مدى فترة التأجير
أثاث ومعدات ومركبات	٣-١٠ سنوات

يتم حساب الاستهلاك بشكل منفصل لكل جزء مهم من فئة الموجودات. وأينما تتجاوز القيمة الدفترية لأي نوع من الموجودات قيمتها القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيضها مباشرةً إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ويتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي، وتعديلها، حسبما يكون ملائماً، بتاريخ كل بيان مركز مالي.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات، أو إحتسابها كأصل منفصل كما هو ملائم، وذلك إذا ما احتمل حصول المجموعة على منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل للمجموعة، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم احتساب جميع التجديدات والتصليحات الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية التي يتم إنفاقها فيها.

تم تحديد الأرباح والخسائر عند استبعاد الموجودات الثابتة من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية.

(ي) موجودات غير ملموسة

١ - الشهرة

تسجل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة في بيان المركز المالي الموحد كأصل يقيم مبدئياً بقيمة التكلفة والتي تمثل الفائض من قيمة تكلفة الشراء على القيمة العادلة لحصة المجموعة في تاريخ الاستحواذ من صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها. تقيم الشهرة بعد ذلك بصورة سنوية لتحديد ما إذا كانت هناك اي خسائر ناشئة عن إنخفاض القيمة. وتسجل الشهرة في نهاية السنة المالية في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ناقصاً أية خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة.

يتم تسجيل الشهرة السلبية الناتجة عن الاستحواذ على الشركات في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق الأقلية حسب أسلوب الكيان الاقتصادي، حيث أن شراء حصة الأقلية تعد صفقة مع المساهمين. وعلى هذا النحو يتم تسجيل اي زيادة على حصة المجموعة من صافي الأصول في حقوق الملكية.

٢ - برامج الحاسوب الآلي

تتم رسملة تراخيص برامج الحاسوب الآلي على أساس تكاليف الحصول على البرنامج المحدد وتشغيله. ويتم إطفاء هذه التكاليف على اساس العمر الانتاجي المتوقع (ثلاث إلى خمس سنوات). يتم احتساب التكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروفات عند انفاقها.

ويتم احتساب التكاليف التي ترتبط مباشرة بانتاج برامج قابلة للتحديد ومتميزة تحت سيطرة المجموعة، والتي قد ينشأ عنها مزايا اقتصادية تزيد عن التكلفة لما يزيد عن عام واحد كموجودات غير ملموسة. تتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين المتعلقة بتطوير برامج الحاسب الآلي وجزء مناسباً في التكاليف المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الحاسب الآلي المحتسبة كموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) موجودات غير ملموسة (يتبع)

٣ - موجودات أخرى غير ملموسة مستحوذ عليها

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها وذو عمر انتاجي محدد، على سبيل المثال الودائع الأساسية وعلاقات العملاء، على مدى أعمارها الانتاجية المقدرة بحد أقصى عشرين عاماً. وقد تم تحديد القيمة الدفترية المبدئية للودائع الأساسية وعلاقات العملاء من قبل مخمنين مستقلين على أساس طريقة معدل الربح التفاضلية للمدة المتوقعة للودائع.

تقيم الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها بشكل سنوي أو أكثر، في حال وجدت مؤشرات للهبوط في القيمة والمسجلة بالتكلفة ناقصاً الاطفاء المتراكم واي هبوط في القيمة .

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة الأخرى المكتسبة ذات العمر اللانهائي سنويًا لتحديد انخفاض القيمة وتدرج بالتكلفة مطروحًا منها الإطفاء المتراكم.

(ك) الضرائب الحالية

لا توجد ضرائب على دخل الشركات في مملكة البحرين. ولكن تقوم الشركات التابعة المؤسسة في دول تفرض الضرائب بدفع الضرائب وفقا للأحكام المحلية لتلك الدول.

(ل) ضريبة القيمة المضافة

يخضع البنك لضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ على بعض الخدمات المالية كما هو مطبق اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩. يتم تحديد مبلغ ضريبة القيمة المضافة عن طريق تطبيق معدل ضريبة القيمة المضافة على معدل دوران مؤهل، يتم تخفيضه بواسطة ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على المصاريف المؤهلة (ضريبة القيمة المضافة المدخلة). يتم الاعتراف بالجزء غير القابل للاسترداد من ضريبة القيمة المضافة المدخلة كمصروف في بيان الدخل الموحد.

(م) الضرائب المؤجلة

تزود الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروقات المؤقتة الناتجة عن الموجودات والمطلوبات على الطريقة الضريبية والقيمة الحالية لأغراض التقارير المالية.

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة عن جميع الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وترحيل خسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب إلى حدود امكانية توفر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يتم مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وخسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب. تستخدم في الوقت الحاضر معدلات الضريبة السارية لاحتساب ضرائب الدخل المؤجلة.

(ن) مخصص منافع الموظفين

تحتسب منافع ومستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر سفر الإجازات وغير ذلك من المنافع قصيرة الأجل عندما تستحق للموظفين. يتم تحميل مساهمات المجموعة في خطط المساهمة المحددة في بيان الدخل المرحلي المختصر الموحد في السنة ذاتها. للمجموعة التزامات قانونية وتأسيسية بدفع المساهمات كلما استحقت دون وجود أي التزام عليها بدفع فوائد مستقبلية.

يتم تقديم تكلفة مكافآت نهاية الخدمة، التي يكون مؤهل للحصول عليها بعض الموظفين العاملين لدى المجموعة، بموجب متطلبات قانون العمل الساري في الدول ذات العلاقة أو بموجب طريقة وحدة الإعتماد المتوقعة. ويتم تقدير تلك التكاليف المحتسبة بموجب طريقة وحدة الإعتماد المتوقعة بناءً على التوصية المقدمة من خبراء اكتواريين. ويتم توزيع الأرباح والخسائر الاكتوارية على متوسط مدة الخدمة المتبقية للموظفين حتى تاريخ استحقاق تلك المنافع.

وبخصوص المكافآت غير الثابتة، يتم إحتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وذلك إذا كان للمجموعة أي إلتزام قانوني أو استدلالي لدفع هذه المبالغ للموظف نتيجة خدمات قدمها في الماضي ويمكن إحتساب هذه الالتزامات بطريقة موثوقة.

بالنسبة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على حوافز الأسهم، يتم إدراج المخصص وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، بناءً على صافي قيمة الأصول المعدلة لآخر البيانات المالية الموحدة المدققة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ص) مبالغ مستحقة لمستثمرين

تصنف الأموال المستلمة من المودعين الذين يتحملون المخاطر المتعلقة بالبنك أو الشركات التابعة على أنها "مبالغ مستحقة لمستثمرين".

(ع) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

تحت إطار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة بإستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابه بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفة والغرض من استثمار هذه الأموال.

يتم الاعتراف بحسابات الاستثمار مبدئيًا بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاعتراف المبدئي، يأخذ القياس اللاحق للوحدات الاستثمارية في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصًا لحساب متداولي الاستثمار مخصومًا منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى متداولي الاستثمار.

(ف) احتياطي معادلة الربح (PER)

يتم تخصيص احتياطي معادلة الربح من الدخل الناشئ عن المالكين أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة لغرض إدارة مخاطر معدل العائد (بما في ذلك المخاطر التجارية النازحة).

يتم إثبات المساهمة في احتياطي معادلة الربح في بيان الدخل الموحد المخصص للمالكين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء.

يتم الاعتراف باستخدام / عكس احتياطي معادلة الربح عندما لا تكون هناك حاجة للاحتياطي وفقًا لرأي الإدارة. يتم إثبات العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمالكين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي معادلة الربح كجزء من حقوق ملكية مستثمري الاستثمار غير المقيدين أو حقوق المالكين حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية تقييم الأداء على أساس سنوي باستخدام نهج التحديث السريع وفقًا لسياسات البنك لإدارة المخاطر.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الربح (PER) و احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR) عند حدوث الحدث الأساسي.

(ض) احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR)

يتم تخصيص احتياطي مخاطر الاستثمار من الدخل الناشئ عن المالكين أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة لغرض خلق حماية ضد مخاطر الاستثمار في السوق والاستثمار في الأسهم والتي تتعلق بشكل رئيسي بالخسائر المستقبلية المحتملة (بعد خسائر انخفاض القيمة والائتمان المحسوبة بموجب سياسة انخفاض القيمة).

يتم الاعتراف بالمساهمة في احتياطي مخاطر الاستثمار في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق الملكية أو حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء.

يتم الاعتراف باستخدام / عكس احتياطي مخاطر الاستثمار عند حدوث حدث الخسارة أو لم تعد هناك حاجة للاحتياطي وفقًا لرأي الإدارة. يتم إثبات العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمالكين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء ولا يتم خصمهم مع الخسارة ذات الصلة.

يتم الكشف عن احتياطي مخاطر الاستثمار كجزء من حقوق ملكية مستثمري الاستثمار غير المقيدين أو حقوق المالكين حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي مخاطر الاستثمار على أساس سنوي باستخدام نهج التحديث السريع وفقًا لسياسات البنك لإدارة المخاطر.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الربح(PER) و احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR) عند حدوث الحدث الأساسي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ق) حسابات الاستثمار المقيدة

تحت إطار حسابات الاستثمار المقيدة، يقوم أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة بفرض قيود معينة فيما يتعلق بموضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. يتم الكشف عن هذه الحسابات بشكل منفصل في بيان التغيير لحسابات الإستثمار المقيدة.

يتم الاعتراف بحسابات الاستثمار مبدئيًا بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاعتراف المبدئي، يأخذ القياس اللاحق للوحدات الاستثمارية في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصًا لحساب متداولي الاستثمار مخصومًا منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى متداولي الاستثمار.

(ر) أسهم الخزينة

يتم احتساب هذه الأسهم على أنها انخفاض في حقوق الملكية. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية.

(س) الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، يتم تحويل ١٠٪ من صافي ربح البنك للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى ٥٠ ٪ من رأس المال المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه كما هو موضح في قانون البحرين للشركات التجارية وغيرها من القوانين المحلية القابلة للتطبيق.

(ت) تحقق الإيرادات

١- المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة

يتم احتساب الإيرادات الناتجة عن المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة المحمّلة على الصناديق المدارة من قبل المجموعة على أساس حق المجموعة في استلام تلك الإيرادات من حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة كما هو محدد في عقود المضاربة (صكوك الأمانة)، باستثناء الحالة التي تقوم المجموعة فيها بالتنازل مؤقتاً عن هذا الحق.

٢ - أرباح المرابحة والتمويلات الأخرى

يتم احتساب ربح عمليات المرابحة على أساس توزيع الأرباح لكل معاملة تناسبياً على امتداد فترة العملية حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم أو لم يتم استلام مبلغ نقدي. ومع ذلك، فلا تستحق الأرباح على عمليات المرابحة إذا تأخر تسديد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين يوماً إلا إذا رأت إدارة البنك بأن هناك مبرراتٍ كافية لاستحقاق تلك الأرباح.

يتم استحقاق الايرادات من التمويلات الأخرى على أساس طريقة العائد الفعلي طوال مدة العملية. حينما لا يكون الايراد محدد تعاقدياً أو كمياً فيتم احتسابه عندما يصبح تحقيقه مؤكداً بشكل معقول أو عندما يتم تحقيقه.

٣- أرباح الموجودات المقتناة بغرض التأجير

يتم تسجيل الإيرادات من عقود التأجير تناسبياً على امتداد فترة الإيجار.

٤ - أرباح عقود المضاربة

يتم تسجيل الإيرادات من عقود المضاربة عندما يقوم المضارب بتوزيع الأرباح؛ ويتم تسجيل الحصة من خسائر السنة إلى حد امكانية اقتطاع هذه الخسائر من رأسمال المضاربة.

٥ - أرباح عقود المشاركة

يتم احتساب حصة المجموعة من الأرباح لعقود المشاركة التي تستمر لأكثر من فترة مالية واحدة حينما يتم تسديدها جزئياً أو كلياً فيما يتم احتساب حصة المجموعة من الخسائر في الحدود التي يتم فيها اقتطاع تلك الخسائر من حصة المجموعة في رأسمال المشاركة. بينما يتم احتساب الأرباح والخسائر لعقود المشاركة المتناقصة بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في حصة المجموعة في رأسمال المشاركة وبالتالي الحصة التناسبية من الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ت) تحقق الإيرادات (يتبع)

٦ - الدخل من الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم إدراج جميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة في بيان الدخل الموحد.

٧ - الدخل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم إدراج جميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

٨- الدخل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

يتم إدراج المكاسب أو الخسائر المحققة إلى جانب المبالغ المعترف بها سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد عند إثبات الحق في تلقي المدفوعات.

٩ - الرسوم والعمولات

يتم احتساب الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

ويتم تسجيل العمولة المستحقة عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كإيراد على مدى فترة المعاملة.

تتحقق رسوم هيكلة وتنظيم معاملات التمويل لأطراف أخرى أو بالنيابة عنهم كإيراد بعد إيفاء البنك لجميع التزاماته المتعلقة بالعمليات ذات الشأن.

(ث) تخصيص الأرباح بين المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار

تمتلك المجموعة سجلات منفصلة للأصول التي تعود ملكيتها إلى المالكين وحسابات الإستثمار المقيدة والمطلقة. كما يتم قيد جميع الأرباح الناشئة من هذه الأصول لصالح حسابات الاستثمار بعد اقتطاع المخصصات وإحتياطي معادلة الأرباح وحصة المضارب من الأرباح والرسوم الإدارية.

تتحمل المجموعة بصورة مباشرة المصاريف الإدارية المتعلقة بإدارة الصناديق.

يتم الاعتراف ببعض حوافز الربح بناءً على مدة العقود مع أصحاب الحسابات المقيدة.

(خ) تحويل الأصول بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة

يتم تحويل الأصول بالقيمه العادلة بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة بالقيمة العادلة.

(ذ) الإنخفاض في القيمة

يتم تقييم انخفاض قيمة الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية ٣٠ "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" على النحو التالي:

١ - التمويل والذمم المدينة

يتم قياس التمويل والذمم المدينة (بما في ذلك التعرضات خارج الميزانية العمومية) باستخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) وفقاً لنهج خسائر الائتمان.

يحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ محل نموذج "الخسارة المتكبدة" بنموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" ("ECL"). ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد أيضًا على بعض التزامات التمويل والضمانات المالية. يعتمد البدل على خسائر الإئتمان المرتبطة باحتمال التخلف عن السداد خلال الاثني عشر شهرًا القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها وفي هذه الحالة، يستند البدل إلى التغير في خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. بموجب معيار المحاسبة المالي ٣٠، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان في وقت أبكر مما كانت عليه في المعيار السابق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١ - التمويل والذمم المدينة (يتبع)

أساس الإعداد - قياس بدل خسائر الائتمان المتوقع

قياس بدل خسارة الائتمان المتوقع للمدينين أو التعرض المقاس باستخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية وسلوك الائتمان (مثل احتمال تخلف العملاء عن العمل والخسائر الناتجة عن ذلك).

هناك عدد من الأحكام المهمة مطلوبة أيضًا في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان؛
- تحديد معايير تعريف التعثر؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الإئتمان المتوقعة؛
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق و خسائر الإئتمان المتوقعة المرتبطة بها
- إنشاء مجموعات من الذمم المدينة المماثلة لغرض قياس خسائر الإئتمان المتوقعة.

مخاطر الإئتمان - زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، سيقوم البنك بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد في تاريخ التقييم مع خطر التخلف عن السداد عند الاعتراف الأولي. يجب إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

بالنسبة لمحفظة الشركات، يقوم البنك بإجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) على مستوى الطرف المقابل حيث أن التصنيف الداخلي يتم حاليًا على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تعيين التصنيف على مستوى التسهيلات. يحتفظ البنك بتصنيف مستوى التسهيلات باعتباره التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ نشأة المرفق وتاريخ التقييم.

بالنسبة لمحفظة البيع بالتجزئة، يقوم البنك حاليًا بإدارة محفظة البيع بالتجزئة الخاصة به على مستوى التسهيلات، وبالتالي يتم إجراء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على محفظة البيع بالتجزئة على مستوى التسهيلات. ستعكس الأيام الماضية المستحقة (DPD) للمرافق الفردية على تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، يستخدم البنك نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص به، وتقييمات المخاطر الخارجية، وحالة تأخر الحسابات، وإعادة الهيكلة، وحكم ائتمان الخبراء، والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

باستخدام تقديره الائتماني للخبراء، وحيثما أمكن، للتجربة التاريخية ذات الصلة، قد يقرر البنك أن التعرض تعرض لمخاطر ائتمانية كبيرة على أساس مؤشرات نوعية معينة يرى أنها تدل على ذلك والتي قد لا تنعكس آثارها بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

يعتبر البنك أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز الموعد المحدد لاستحقاق الأصل الا وهو ٣٠ يوم. يتم تحديد الأيام الماضية المستحقة عن طريق حساب عدد الأيام التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها المبكر الذي لم يتم استلام المبلغ كاملا فيه. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون النظر في أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

يراقب البنك فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات والتحققات المنتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١ - التمويل والذمم المدينة (يتبع)

يصنف البنك أدواته المالية في المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، بناءً على منهجية انخفاض القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تحدث فيها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند نشأتها، فإن البنك يلتزم بتسجيل مخصصات مخاطر الإئتمان لمدة ١٢ شهرًا.
- المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية حيث كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكنها ليست ضعيفة في الائتمان، يعترف البنك يلتزم بتسجيل مخصصات مخاطر الإئتمان مدى الحياة لجميع عمليات التمويل المصنفة في هذه المرحلة على الأساس الفعلي / المتوقع ملف الاستحقاق بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة المرافق.
- المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية التي تعاني من ضعف الائتمان، يلتزم البنك بتسجيل مخصصات انخفاض القيمة مدى الحياة. تستخدم عملية تحديد الهوية الافتراضية للأيام الماضية المستحقة البالغ عددها ٩٠، المرحلة ٣.

التعثر

يسعى معيار المحاسبة المالي ٣٠ إلى مواءمة المحاسبة عن انخفاض قيمة الأدوات المالية مع الطريقة التي تدار بها مخاطر الائتمان داخل البنوك. في هذا السياق، تعد "مخاطر التخلف عن السداد" للأداة المالية مكونًا رئيسيًا لنموذج الخسارة المتوقع بموجب معيار المحاسبة المالي ٣٠.

بشكل عام، تعتبر الأطراف المقابلة ذات التسهيلات التي تجاوزت ٩٠ يومًا من تاريخ استحقاقها بمثابة تقصير.

قطاع - غير التجزئة:

وضع البنك التعريف التالي للتقصير (كما هو منصوص عليه في وثيقة بازل وإرشادات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠):

عملاء غير التجزئة مع الخصائص التالية:

- كل أو أي من المنشآت / المنشآت التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر
- جميع أو أي من المنشآت / المنشآت التي وضعت في حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الأرباح)
- كل أو أي من المنشآت / المنشآت حيث يتم "وضع أحكام محددة" جانباً بشكل فردي

الافتراضات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس وموت المقترض (في غياب خطة الخلافة أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على البنك.

لن يأخذ البنك في الاعتبار المعايير المستحقة لمدة ٩٠ يومًا في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة ٩٠ + الهوية الافتراضية لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

قطاع - التجزئة:

وضع البنك التعريف التالي للتقصير:

جميع التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه معلقة لمدة ٩٠ يومًا أو أكثر

لن ينظر البنك في المعايير المستحقة لمدة ٩٠ يومًا في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة ٩٠ + الهوية الافتراضية لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الإئتمان المتوقعة هو تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يقاس على النحو التالي:

- الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كقيمة لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها) ؛

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١ - التمويل والذمم المدينة (يتبع)

- الأصول المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: الفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ؛
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لسداد الحامل مخصوماً منها أي مبالغ يتوقع البنك استردادها.

يقيس البنك خسائر الإئتمان المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة، إحتمالية التعثر، معدل الخسارة الإفتراضي، عامل تحويل الائتمان (CCF) وسعر الخصم. بالنسبة للحوافظ التي لا تتوفر فيها معلومات حول مستوى الأداة، يقوم البنك بإجراء تقدير لخسائر الإئتمان المتوقعة على أساس جماعي.

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الإئتمان المتوقعة هي بنية مصطلح المتغيرات التالية:

١. احتمالية التعثر (PD) ؛
٢. معدل الخسارة الافتراضية (LGD) ؛
٣. الإرتباطات المثقلة بالأعباء (EAD)

هذه المدخلات مستمدة من النماذج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات التاريخية الأخرى. يتم ضبطها لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات إحتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين، يتم حسابها استنادًا إلى نماذج التصنيف الإحصائي، ويتم تقييمها باستخدام أدوات التصنيف المصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات المترجمة داخليًا والتي تشمل كل من العوامل الكمية والنوعية. إذا تم ترحيل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيفات، فإن هذا سيؤدي إلى تغيير في تقدير إحتمالية التعثر المرتبطة.

معدل الخسارة الافتراضية هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك افتراضي. يقدر البنك داخليًا معدل الخسارة الافتراضية. سيتم حساب معدل الخسارة الافتراضية وعلية يتغير بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المتعثرة.

تمثل الإرتباطات المثقلة بالأعباء التعرض المتوقع في حالة حدوث تقصير. يستمد البنك الإرتباطات المثقلة بالأعباء من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. الإرتباطات المثقلة بالأعباء للأصل المالي هو القيمة الدفترية الإجمالية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تتضمن الإرتباطات المثقلة بالأعباء المبلغ المستحق حاليًا.

تحدد فترة التعرض الفترة التي يتم خلالها النظر في التخلف عن السداد وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية التعثر وقياس خسائر الإئتمان المتوقعة (خاصة بالنسبة لحسابات المرحلة ٢ مع خسائر الإئتمان المتوقعة مدى الحياة).

مع مراعاة استخدام حد أقصى مدته ١٢ شهرًا للأصول المالية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان زيادة كبيرة، يقيس البنك خسائر الإئتمان المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التخلف عن السداد خلال الفترة التعاقدية القصوى التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان، حتى لو كان البنك و لأغراض إدارة المخاطر، يعتبر البنك فترة أطول. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يحق فيه للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام أو ضمان قرض.

دمج المعلومات التطلعية

يدمج البنك المعلومات التطلعية في كل من تقييمه لما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي وقياس الإنخفاض في القيمة. يُصدر البنك سنويًا بيانات تنبؤات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) في بلد التعرض ذي الصلة.

تم فحص المتغيرات الاقتصادية الكلية للتأكد من ارتباطها باحتمال التخلف عن السداد خلال السنوات الخمس الماضية، ويتم استخدام المتغيرات التي يمكن شرح الحركة من أجلها فقط. يتم ممارسة الحكم عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي. تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في نماذج احتمالية التعثر من بين أمور أخرى، إجمالي الناتج المحلي والسكان والإقراض الصافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١ - التمويل والذمم المدينة (يتبع)

توليد هيكل مصطلح احتمالية التعثر

تعد درجات مخاطر الائتمان والأيام الماضية المستحقة بمثابة مدخلات أساسية في تحديد هيكل مصطلح احتمالية التعثر الخاص بالتعرضات. يقوم البنك بجمع معلومات الأداء والتعثر عن التعرض لمخاطر الائتمان التي تم تحليلها حسب نوع المقترض، والأيام المتأخرة، وكذلك تصنيف مخاطر الائتمان.

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وإنشاء تقديرات لاحتمالية التعثر المتبقية من التعرض للخطر وكيف من المتوقع أن تتغير نتيجة لمرور الوقت.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن السداد وعوامل الاقتصاد الكلي وكذلك التحليل المتعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل تجربة التحمل) على خطر التخلف عن السداد. بالنسبة لمعظم حالات التعرض، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: الناتج المحلي الإجمالي، صافي الإقراض والسكان.

استنادًا إلى النظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، يقوم البنك بصياغة "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى (أي عند دمج معلومات تطلعية). يستخدم البنك بعد ذلك هذه التوقعات لضبط تقديرات أرقام احتمالية التعثر.

بالنسبة لمحفظة الشركات، من خلال المراجعة السنوية لمحفظة الشركات، يلاحظ البنك أداء سنويًا لحساب احتمالية التعثر يعتمد على الأفق لمدة عام على مدار السنوات الخمس الماضية. يتم تجميع هذه البيانات الشخصية وفقًا لتصنيفات المخاطر الداخلية (أي من ١ إلى ٧). يوفر المتوسط معدل إفتراضي لـ ٥ سنوات خلال احتمالية التعثر دورة.

محفظة التجزئة مقسمة على أساس المنتجات التي تظهر السلوك المتميز إلى الفئات التالية:

- تمويل السيارات ؛
- تمويل الرهن العقاري ؛
- تمويل شخصي؛ و
- بطاقات الائتمان.

يتم قياس ملفات احتمالية التعثر لكل قطاع باستخدام التقدير الافتراضي المرصود، وبالتالي يتم حساب احتمالية التعثر استنادًا إلى مستوى الأيام الماضية المستحقة لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تتبع حالة تأخر الحسابات في فترة زمنية مدتها سنة واحدة مع دورة شهر متحرك. ما لا يقل عن ٥ سنوات تعتبر بيانات الأيام الماضية المستحقة.

يتم ضبط احتمالية التعثر المشتقة مع معلومات تطلعية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ومعايرتها لاشتقاق احتمالية التعثر النهائي بشكل منفصل لمحفظة الشركات والتجزئة.

الهبوط في القيمة

المجموعة تحتسب مخصصات الخسارة لخسائر الأئتمان المتوقعة على الأدوات المالية الاتية:

- جميع التمويلات الإسلامية وبعض من الأصول الأخرى (تتضمن المرابحات والودائع المدينة)
- أدوات ديون المحتسبة بالتكلفة المطفأة و القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- التزامات تمويلية التي لا تحتسب بالقيمة العادلة في بيان الدخل.
- عقود الضمانات المالية التي لا تحتسب بالقيمة العادلة في بيان الدخل.
- إجارات مدينة و أصول تعاقدية.
- أرصدة لدى مصارف
- الأرصدة مع الأطراف ذات الصلة
- المطلوبات الطارئة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١ - التمويل والذمم المدينة (يتبع)

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة، ما عدى الأدوات المالية الأخرى التي لم ترتفع مخاطرها الائتمانية بنسبة جوهرية، لذلك تحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من عدم السداد في أول ١٢ شهر بعد تاريخ البيان المالي.

الأصول المالية المعادة هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصول المالية أو تعديلها أو استبدال أحد الأصول المالية الحالية بأصل جديد حسب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم أجراء تقييم ما اذا كان يجب استبعاد الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

تشمل الأدلة على أن أحد الأصول المالية ضعيف الائتمان، الأحداث الملحوظة التالية:

- إذا إعادة الهيكلة المتوقع لا يستبعد الأصل لذلك في حساب عجز التدفقات النقدية يشمل النقد المتوقع حصوله من الأصل المعدل.
- إذا إعادة الهيكلة المتوقع يستبعد الأصل، القيمة العادلة للأصل الجديد يعتبر القيمة النهائية في التدفقات النقدية في وقت الاستبعاد. هذا المبلغ يشمل في حساب العجز في التدفقات النقدية من الأصل الحالي المخصوم من التاريخ المتوقع للاستبعاد إلى تاريخ البيانات المالية مع استعمال معدل الربح الفعلي للأصل الموجود حاليا.

الأصول المالية التي تعاني من ضعف الائتمان

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يكون الأصل المالي "ضعيفًا الائتمانيًا" عند وقوع حدث واحد أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشمل الأدلة على أن أحد الأصول المالية ضعيف الائتمان، الأحداث الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر ؛
- خرق العقد مثل التقصير أو الحدث السابق ؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من البنك بشروط لا يراها البنك خلاف ذلك ؛ أو
- أصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى.

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في قائمة المركز المالي

مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية المحسوبة بالتكلفة المطفأة كخصومات من مجموع القيمة العادلة للأصل.

شطب الأصل

سياسة المجموعة الحالية مطابقة لسياسة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. الأصول المالية تنشطب جزئيا أو كليا فقط عندما تتوقف المجموعة من ملاحقة هذه المبالغ. اذا المبلغ المشطوب أكبر من مجموع مخصصات الخسارة، يتم تحويل الفرق كزيادة في مجموع مخصصات الخسارة ويتم عكس أيه مبالغ مستردة لاحقا من مصاريف خسارة الائتمان.

تقوم المجموعة بشطب الأصول المالية جزئيا أو كليا اذا تم استنفاذ جميع الطرق العملية في استرداد الأموال ولا توجد نسبة معقولة لاسترداد المبلغ. المؤشرات هي (i) وقف نشاط التنفيذ (ii) طريقة المجموعة للأسترداد الضمان وقيمة الضمان بطريقة بان لا توجد نسبة معقولة للاسترداد الكلي. يجوز للمجموعة مع ذلك شطب الأصول المالية التي لا تزال خاضعة لإجراءات التنفيذ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

هـ) ملخص للسياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ذ) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

٢ - الإستثمارات

عقارات قيد التطوير

يتم إدراج عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق المقدرة، أيهما أقل وفقاً لمقاربة صافي القيمة القابلة للتحقق. ويشمل ذلك الموقف عندما يكون هناك مؤشر محتمل على انخفاض قيمة هذه الخصائص. يتم تحديد صافي القيمة الممكن تحقيقها باستخدام سعر البيع المقدر في سياق الأعمال العادية، ناقصًا نفقات التطوير المقدرة. يتم إدراج خسائر انخفاض القيمة في بيانات الدخل الموحدة.

الأصول غير الملموسة

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ، إلى وحدات توليد النقد، أو مجموعات الوحدات المولدة للنقد، والتي يُتوقع أن تستفيد من تضافر المجموعة، بصرف النظر عن ما إذا كانت الأصول أو الخصوم الأخرى للشركة المشتراة قد تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعات الوحدات.

يتم تحديد انخفاض القيمة من خلال تقييم المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد، والتي تتعلق بها الشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية، يتم إدراج خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

الأصول المصنفة كمحتفظ بها للبيع

يتم الإعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عن أي شطب مبدئي أو تال للموجودات (أو مجموعة التخلص) إلى القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع. يتم الاعتراف بالربح عن أي زيادات لاحقة في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف بيع أحد الأصول (أو مجموعة التخلص)، ولكن لا تزيد عن أي خسائر انخفاض قيمة تراكمي تم الاعتراف بها سابقا. يتم إثبات الربح أو الخسارة غير المعترف بها سابقاً في تاريخ بيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة التخلص) في تاريخ إلغاء الاعتراف.

استثمارات أخرى

جميع الاستثمارات الأخرى (باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم تقييمها للانخفاض في القيمة وفقاً لطريقة انخفاض القيمة.

تمثل خسارة انخفاض القيمة المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للاستثمار القيمة القابلة للاسترداد.

في حالة وجود مؤشرات على انخفاض القيمة المحتمل، يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار على أنها أعلى من قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد والقيمة قيد الاستخدام.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، مع مراعاة الفصل بين المالكين وحسابات الاستثمار غير المقيدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣. نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
احتياطي النقد لدى المصارف المركزية	٦٢،٦٤٣	١،١١٢	٦٣،٧٥٥	٦٢،٤٠٣	٨٠٥	٦٣،٢٠٨
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٥٦،٩٩٣	٣٢،٣٧٦	١٨٩،٣٦٩	١٣٣،٠٢٨	٢٠،٩٠٢	١٥٣،٩٣٠
	٢١٩،٦٣٦	**٣٣،٤٨٨**	**٢٥٣،١٢٤**	**١٩٥،٤٣١**	**٢١،٧٠٧**	**٢١٧،١٣٨**

٤. سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
ودائع سلع	١٢٣،٢٨٤	٤،٤١١	١٢٧،٦٩٥	٨٠،١٤٢	٥،٩٦٧	٨٦،١٠٩
ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة	(٩٣)	-	(٩٣)	(٥٤)	-	(٥٤)
	١٢٣،١٩١	**٤،٤١١**	**١٢٧،٦٠٢**	**٨٠،٠٨٨**	**٥،٩٦٧**	**٨٦،٠٥٥**

وفيما يلي النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢١٩،٦٣٦	٣٣،٤٨٨	٢٥٣،١٢٤	١٩٥،٤٣١	٢١،٧٠٧	٢١٧،١٣٨
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٢٣،١٩١	٤،٤١١	١٢٧،٦٠٢	٨٠،٠٨٨	٥،٩٦٧	٨٦،٠٥٥
ناقصا: ودائع تستحق بعد تسعين يوماً	-	(٤،٤١١)	(٤،٤١١)	-	(٥،٩٦٧)	(٥،٩٦٧)
ناقصا: أرصدة لدى المصارف المركزية المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى للاحتياطي	(٦٢،٦٤٣)	(١،١١٢)	(٦٣،٧٥٥)	(٦٢،٤٠٣)	(٨٠٥)	(٦٣،٢٠٨)
	٢٨٠،١٨٤	**٣٢،٣٧٦**	**٣١٢،٥٦٠**	**٢١٣،١١٦**	**٢٠،٩٠٢**	**٢٣٤،٠١٨**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مرابحات وتمويلات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
مرابحات وتمويلات أخرى	١،١٣٧،٦٠٢	٤٩٠،٨٥٢	١،٦٢٨،٤٥٤	١،٢٨٧،٣٢٢	٥٤٠،٤٤٦	١،٨٢٧،٧٦٨
ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة	(١٢١،٠٢٦)	(١٠،٠٣٧)	(١٣١،٠٦٣)	(١٣١،٠٢٩)	(١٢،٨٧٤)	(١٤٣،٩٠٣)
	١،٠١٦،٥٧٦	**٤٨٠،٨١٥**	**١،٤٩٧،٣٩١**	**١،١٥٦،٢٩٣**	**٥٢٧،٥٧٢**	**١،٦٨٣،٨٦٥**

تمثل التمويلات الأخرى قروض تقليدية وسلفيات يبلغ مجموعها ٤٨٢,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٥٩٢,٤ مليون دينار بحريني) لشركة تابعة للبنك.

وفيما يلي الحركة في مخصصات هبوط في القيمة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	١٣١،٠٢٩	١٢،٨٧٤	١٤٣،٩٠٣	١٠٨،٣٢٣	٥،٦٣٠	١١٣،٩٥٣
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	-	-	-	٤٧،٠٩٠	٣٣٦	٤٧،٤٢٦
التحويل من احتياطي مخاطر الأستثمار لمعيار المحاسبة المالي ٣٠ (إيضاح - ١٦)	-	-	-	-	٦،٧٦٧	٦،٧٦٧
محمل خلال السنة	١٥،٢٨٣	١،٠٣٠	١٦،٣١٣	٦،٠٦٨	٢،٤٩٠	٨،٥٥٨
إعادة إطفاء خلال السنة	(١٨،٣٨٦)	-	(١٨،٣٨٦)	(١١،٨٨٣)	(١٠٧)	(١١،٩٩٠)
مستخدم خلال السنة	(٥٥٤)	(٣،٦٧٦)	(٤،٢٣٠)	(١٤٧)	(٢،١٦٤)	(٢،٣١١)
معاد تصنيفه	-	-	-	(١،٠٦١)	٣٤	(١،٠٢٧)
فروقات أسعار الصرف وحركات أخرى	(٦،٣٤٦)	(١٩١)	(٦،٥٣٧)	(١٧،٣٦١)	(١١٢)	(١٧،٤٧٣)
كما في ٣١ ديسمبر	**١٢١،٠٢٦**	**١٠،٠٣٧**	**١٣١،٠٦٣**	**١٣١،٠٢٩**	**١٢،٨٧٤**	**١٤٣،٩٠٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل						
المحتفظ بها للمتاجرة						
أدوات ديون - غير مدرجة	٧٥،٦٥٢	-	٧٥،٦٥٢	٨٥،٢٩٤	-	٨٥،٢٩٤
سندات حقوق الملكية - مدرجة	٢٢٢	-	٢٢٢	٧٢٨	-	٧٢٨
	٧٥،٨٧٤	-	٧٥،٨٧٤	٨٦،٠٢٢	-	٨٦،٠٢٢
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية						
سندات حقوق الملكية - مدرجة	٢١،٤٨٢	-	٢١،٤٨٢	٢١،٩٩٣	-	٢١،٩٩٣
سندات حقوق الملكية - غير مدرجة	١،٩٨٩	-	١،٩٨٩	١،٨٣٧	-	١،٨٣٧
	٢٣،٤٧١	-	٢٣،٤٧١	٢٣،٨٣٠	-	٢٣،٨٣٠
مخصصات الهبوط في القيمة	(٣،٩٩٠)	-	(٣،٩٩٠)	(٣،٧٢١)	-	(٣،٧٢١)
	١٩،٤٨١	-	١٩،٤٨١	٢٠،١٠٩	-	٢٠،١٠٩
سندات استثمارية بالتكلفة المطفأة						
صكوك - غير مدرجة	٧٩،٦٤٧	٧٢،٧٣٢	١٥٢،٣٧٩	٤،٢٦٣	٧١،١٤٦	٧٥،٤٠٩
أدوات ديون أخرى - مدرجة	٣٧،٢٥٦	-	٣٧،٢٥٦	٣،١٦٠	-	٣،١٦٠
أدوات ديون أخرى - غير مدرجة	٢٤٣،٩٤٥	-	٢٤٣،٩٤٥	٣٩٧،١٩٧	-	٣٩٧،١٩٧
	٣٦٠،٨٤٨	٧٢،٧٣٢	٤٣٣،٥٨٠	٤٠٤،٦٢٠	٧١،١٤٦	٤٧٥،٧٦٦
مخصصات الهبوط في القيمة	(٥،٢٣٣)	-	(٥،٢٣٣)	(٥،٧٢٦)	-	(٥،٧٢٦)
	٣٥٥،٦١٥	٧٢،٧٣٢	٤٢٨،٣٤٧	٣٩٨،٨٩٤	٧١،١٤٦	٤٧٠،٠٤٠
	٤٥٠،٩٧٠	٧٢،٧٣٢	٥٢٣،٧٠٢	٥٠٥،٠٢٥	٧١،١٤٦	٥٧٦،١٧١

تتضمن الصكوك والسندات المالية الاستثمارية وما في حكمها استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها ٤١٣,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٥٠٢,٩ مليون دينار بحريني) قامت بها شركة تابعة للبنك.

بلغت القيمة العادلة للسندات الاستثمارية بالتكلفة المطفأة ٤٢٨,٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٤٧٠,٦ مليون دينار بحريني).

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	٩،٤٤٧	-	٩،٤٤٧	١١،٦٠٨	-	١١،٦٠٨
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	-	-	-	٤٢	-	٤٢
محمل خلال السنة	٨٦٧	-	٨٦٧	٧٨٥	-	٧٨٥
إعادة إطفاء خلال السنة	(١٥١)	-	(١٥١)	(٥٠٢)	-	(٥٠٢)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(٩٤٠)	-	(٩٤٠)	(٢،٤٨٦)	-	(٢،٤٨٦)
كما في ٣١ ديسمبر	٩،٢٢٣	-	٩،٢٢٣	٩،٤٤٧	-	٩،٤٤٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها (يتبع)

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥) سلما لتقنيات التقييم بناءً على إمكانية قياس وملاحظة المدخلات لتقنيات التقييم أو عدمه. المدخلات القابلة للقياس والملاحظة تعكس معلومات السوق المستقاة من مصادر مستقلة؛ في حين ان المدخلات غير القابلة للقياس

والملاحظة تعكس افتراضات المجموعة لأوضاع السوق. هذان النوعان من المدخلات خلقا سلم القيمة العادلة التالي:

المرتبة ١ - الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للاستثمارات.

المرتبة ٢ - مدخلات قابلة للقياس والملاحظة للاستثمارات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المرتبة ١ إما بشكل مباشر(أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر(أي مشتقة من الأسعار).

المرتبة ٣ - مدخلات للاستثمارات غير معتمدة على معلومات متوفرة في السوق وقابلة للقياس والملاحظة (مدخلات غير قابلة للقياس والملاحظة).

يتطلب السلم استخدام معلومات السوق القابلة للقياس والملاحظة إن وجدت. تعتمد المجموعة أسعار السوق القابلة للقياس والملاحظة ذات الصلة في تثميناتها كلما كان ذلك ممكنا.

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة

	المرتبة ١	المرتبة ٢	المرتبة ٣	المجموع
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات ديون	-	٧٥،٦٥٢	-	٧٥،٦٥٢
سندات حقوق الملكية - مدرجة	٢٢٢	-	-	٢٢٢
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
سندات حقوق الملكية	١٩،٢٨٦	١٩٥	-	١٩،٤٨١
	١٩،٥٠٨	**٧٥،٨٤٧**	**-**	**٩٥،٣٥٥**

	المرتبة ١	المرتبة ٢	المرتبة ٣	المجموع
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات ديون	-	٨٥،٢٩٤	-	٨٥،٢٩٤
سندات حقوق الملكية - مدرجة	٧٢٨	-	-	٧٢٨
سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
سندات حقوق الملكية	١٩،٨٩٣	٢١٦	-	٢٠،١٠٩
	٢٠،٦٢١	**٨٥،٥١٠**	**-**	**١٠٦،١٣١**

لا توجد حركة ما بين المرتبة ١ والمرتبة ٢ خلال السنة

إجمالي الأرباح للسنة المتضمن في بيان الدخل الموحد ١,٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٠,٦ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. موجودات مقتناه بغرض التأجير

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي القيمة الدفترية	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي القيمة الدفترية
ممتلكات ومعدات	١٦٢،٥٦٢	(١٤،٤٧٨)	١٤٨،٠٨٤	١٧٣،٢٤٢	(١٨،٣٨٣)	١٥٤،٨٥٩

وقد تم تحليل صافي القيمة الدفترية للموجودات المشتراة بغرض التأجير على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
تتعلق بالمالكين	١،٢٠٨	١،٣١٠
تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	١٤٦،٨٧٦	١٥٣،٥٤٩
	١٤٨،٠٨٤	١٥٤،٨٥٩

٨. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
ذمم مدينة	٣٣،٩٢٢	٢١،١٢٢	٥٥،٠٤٤	٥٤،٤٤٠	١٣،٢٢٦	٦٧،٦٦٦
مستحقات من أطراف ذات صلة	٨،٢٠٩	-	٨،٢٠٩	١٢،١٣٥	-	١٢،١٣٥
ضرائب - مؤجلة	٣،٥١٩	-	٣،٥١٩	٣،٦٦٤	-	٣،٦٦٤
ضرائب - حالية	٤،٥٨٩	-	٤،٥٨٩	٩،٣٩٠	٢٠	٩،٤١٠
موجودات مستحوذ عليها مقابل مطالبات	٣،١٠٣	-	٣،١٠٣	٥،٠١٩	-	٥،٠١٩
	٥٣،٣٤٢	٢١،١٢٢	٧٤،٤٦٤	٨٤،٦٤٨	١٣،٢٤٦	٩٧،٨٩٤
مخصصات الهبوط في القيمة	(١٤،٣٤٠)	(٤،٥٨٠)	(١٨،٩٢٠)	(١٤،٢٢٧)	(٤،٥٨٢)	(١٨،٨٠٩)
	٣٩،٠٠٢	١٦،٥٤٢	٥٥،٥٤٤	٧٠،٤٢١	٨،٦٦٤	٧٩،٠٨٥

وفيما يلي الحركة في مخصصات الهبوط في القيمة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	١٤،٢٢٧	٤،٥٨٢	١٨،٨٠٩	٧،٨٨٧	٤،٦٢٠	١٢،٥٠٧
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	-	-	-	٦،٤٥٠	-	٦،٤٥٠
محمل خلال السنة	٢٥٩	-	٢٥٩	٦٧٩	-	٦٧٩
إعادة إطفاء خلال السنة	(٣٣)	-	(٣٣)	(٨٢)	(٣٤)	(١١٦)
معاد تصنيفه	-	-	-	(٤٤٧)	-	(٤٤٧)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(١١٣)	(٢)	(١١٥)	(٢٦٠)	(٤)	(٢٦٤)
كما في ٣١ ديسمبر	١٤،٣٤٠	٤،٥٨٠	١٨،٩٢٠	١٤،٢٢٧	٤،٥٨٢	١٨،٨٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩. عقارات قيد التطوير

	تتعلق بالملاك	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرض	٥٢،٢٨٧	٥٤،٦٧١
تكاليف التطوير	٢٣،٥٥١	٢٤،٦٢٥
	٧٥،٨٣٨	٧٩،٢٩٦

تمثل تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية المتكبدة مثل الطرق والشبكات ومحطات الكهرباء وتكاليف التصميم والإشراف والتزامات تكلفة البنية التحتية. من المتوقع أن يتم الوفاء بالتزامات تكلفة البنية التحتية بالمبيعات المتوقعة.

بناءً على ذلك، قدرت الإدارة أن القيمة الدفترية الحالية أقل من صافي القيمة الممكن تحقيقها، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة.

١٠. موجودات ثابتة

	تتعلق بالمالكين			تتعلق بالمالكين		
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي القيمة الدفترية	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	صافي القيمة الدفترية
أراضي ومباني	١٤،٢٧٦	(٣،٧١٩)	١٠،٥٥٧	١٣،٣٩٦	(٣،٩٨٦)	٩،٤١٠
تحسينات عقارية	١٢،٢٤٤	(٨،٠٠٧)	٤،٢٣٧	١١،١٦٣	(٧،٨٠٥)	٣،٣٥٨
أثاث ومعدات	٢٦،٤٩٨	(١٩،٤٥٩)	٧،٠٣٩	٢٤،١٠٥	(١٩،٣٧٦)	٤،٧٢٩
سيارات	١،٠١٥	(٦١٣)	٤٠٢	٩١٥	(٦١٠)	٣٠٥
	٥٤،٠٣٣	(٣١،٧٩٨)	٢٢،٢٣٥	٤٩،٥٧٩	(٣١،٧٧٧)	١٧،٨٠٢

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت قيمة الاستهلاك المحملة ٢,٧ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٢,٨ مليون دينار بحريني).

١١. موجودات غير ملموسة

	تتعلق بالمالكين				
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	مخصصات الهبوط في القيمة	فروق صرف العملات	صافي القيمة الدفترية
الشهرة	٣٤،٢٢٣	-	(٢٢،٨٠٩)	(٤،٤١٥)	٦،٩٩٩
علاقات العملاء	٤٢،٨١٤	(٢٧،٤٣٣)	-	(٥،٢٤٧)	١٠،١٣٤
إيداعات أساسية	٥٨،٦٤١	(٣٩،٢١٩)	-	(٧،١٨٣)	١٢،٢٣٩
أخرى	١٦،٣٣٤	(١٢،١٣٠)	-	-	٤،٢٠٤
	١٥٢،٠١٢	(٧٨،٧٨٢)	(٢٢،٨٠٩)	(١٦،٨٤٥)	٣٣،٥٧٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١١. موجودات غير ملموسة (تابع)

	تتعلق بالمالكين				
	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
	التكلفة	الاستهلاك المتراكم	مخصصات الهبوط في القيمة	فروق صرف العملات	صافي القيمة الدفترية
الشهرة	٣٤،٢٢٣	-	(١٧،٩٠٨)	(٣،٥٨٨)	١٢،٧٢٧
علاقات العملاء	٤٢،٨١٤	(٢٥،٣٧٢)	-	(٥،٠٦١)	١٢،٣٨١
إيداعات أساسية	٥٨،٦٤١	(٣٦،٢٨٧)	-	(٧،٣٦١)	١٤،٩٩٣
أخرى	١٤،٣٣٦	(١١،١٢٣)	-	-	٣،٢١٣
	١٥٠،٠١٤	**(٧٢،٧٨٢)**	**(١٧،٩٠٨)**	**(١٦،٠١٠)**	**٤٣،٣١٤**

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت قيمة الإطفاء المحملة إجمالي ٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٦ مليون دينار بحريني)

تم توزيع القيمة الدفترية للشهرة على الوحدات المولدة للنقد كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
وحدات الأعمال لمصرف البحرين الشامل ش.م.ب. (م) (سابقاً)	٣،٩٨٥	٨،٨٨٦
بنك فيصل المحدود	٣،٠١٤	٣،٨٤١
	٦،٩٩٩	**١٢،٧٢٧**

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد من الوحدات المولدة للنقد على أساس القيمة المستخدمة (VIU) باستخدام تقديرات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة التي تغطي فترة ثلاث سنوات والقيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع (FVLCTS). ويمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدلة لعلاوة المخاطر المناسبة لهذه الوحدات المولدة للنقد. تم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد من الوحدات المولدة للنقد لضمان معقولية القيمة المستخدمة والقيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع ويتم تسجيل التعديل الناتج عن ذلك، إن وجد، في بيان الدخل الموحد. سيؤدي تأثير كل ٠,١ مرة من التغيير في مضاعف الربح / الخسارة إلى تقليل الشهرة بمقدار ٦,٧ مليون دينار بحريني.

١٢. حسابات جارية للعملاء

الحسابات الجارية للعملاء تشمل رصيد متصل لطرف بالغ ٧٦,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٧٨,٠ مليون دينار بحريني) والذي يخضع للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة.

١٣. مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
		تتعلق بحسابات			تتعلق بحسابات	
	تتعلق بالمالكين	الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	الاستثمار المطلقة	المجموع
مبالغ مستحقة لمصارف	٣٨٨،٧٢٥	٦٥،١٧٩	٤٥٣،٩٠٤	٥٠٤،١٠٦	٣٠،١٣٣	٥٣٤،٢٣٩
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤٧،٧١٢	-	٤٧،٧١٢	٦٩،٤٩٢	-	٦٩،٤٩٢
	٤٣٦،٤٣٧	**٦٥،١٧٩**	**٥٠١،٦١٦**	**٥٧٣،٥٩٨**	**٣٠،١٣٣**	**٦٠٣،٧٣١**

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف مالية ومؤسسات أخرى أرصدة بقيمة إجمالية تبلغ ١٦١,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ١٦١,٥ مليون دينار بحريني) من طرفين متعارضين خاضعين للعقوبات بموجب الولايات المتحدة.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى ودائع تقليدية يبلغ مجموعها ١١٢,٦ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٣٥,٨ مليون دينار بحريني) تم قبولها من قبل شركة تابعة للبنك.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت المديونيات المرهونة إجمالي ٨٦,٣ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٦٧,٤ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٤. مبالغ مستحقة لمستثمرين

	تتعلق بالمالكين	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مبالغ مستحقة لشركات	٢٩١،٨٨١	٢٨٣،١٤٣
مبالغ مستحقة لأفراد	٢٧١،٦٨٦	٢٧٠،٣٠٥
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٢٥،٩٨٣	٨٥،٥٥٧
	٥٨٩،٥٥٠	٦٣٩،٠٠٥

مبالغ مستحقة لمستثمرين تمثل ودائع تقليدية عند شركة تابعة للمجموعة

١٥. المطلوبات الأخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
الذمم الدائنة	٧٨،٨٤٨	٢٦،٠٠٠	١٠٤،٨٤٨	١٣٣،١٦٥	٤٠،٧٠٣	١٧٣،٨٦٨
مبالغ مستحقة لأطراف ذات صلة	٦٠	-	٦٠	٤٠	-	٤٠
	٧٨،٩٠٨	٢٦،٠٠٠	١٠٤،٩٠٨	١٣٣،٢٠٥	٤٠،٧٠٣	١٧٣،٩٠٨

١٦. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

يتم استثمار الأموال التي تم استلامها من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بالنيابة عنهم ودون مخاطرة على المجموعة على النحو التالي:

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٣	٣٣،٤٨٨	٢١،٧٠٧
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى		-	-
مرابحات وتمويلات أخرى	٤	٤،٤١١	٥،٩٦٧
تمويلات المشاركة	٥	٤٨٠،٨١٥	٥٢٧،٥٧٢
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها		٢٣٤،٤٤٦	١٨٦،٦٣٥
حسابات الاستثمار المقيدة	٦	٧٢،٧٣٢	٧١،١٤٦
موجودات مقتناة لغرض التأجير	٧	١٤٦،٨٧٦	١٥٣،٥٤٩
موجودات أخرى	٨	١٦،٥٤٢	٨،٦٦٤
مستحق من المجموعة (بالصافي)		٢٩٩،٦٤٨	١٧٢،٩٥٧
		١،٢٨٨،٩٥٨	١،١٤٨،١٩٧
حسابات جارية للعملاء		(١٣٤،١٦٩)	(٨٢،٥٨١)
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٣	(٦٤،٨٦١)	(٣٠،١٣٣)
مطلوبات أخرى	١٥	(٢٦،٠٠٠)	(٤٠،٧٠٣)
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		١،٠٦٣،٩٢٨	٩٩٤،٧٨٠

وقد تم الإفصاح عن الموجودات المتعلقة بحسابات الاستثمار المطلقة صافي احتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ وقدره ١٦،٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ١٨،٨ مليون دينار بحريني). تحرك مخصصات الهبوط في القيمة المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في إيضاح ٢٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٦. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (تابع)

المطلوبات الأخرى تشمل احتياطي معادلة الأرباح والحركة هي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
كما في ١ يناير	٨،٣١٣	٦،٦١٦
صافي الأضافة خلال السنة	(٩٦٢)	١،٦٩٧
كما في ٣١ ديسمبر	**٧،٣٥١**	**٨،٣١٣**

المطلوبات الأخرى تشمل احتياطي مخاطر الأستثمار والحركة هي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
كما في ١ يناير	٥٦٦	٦،٧٦٧
صافي الأضافة / (المستخدم) خلال السنة	(٥٦٦)	٥٦٦
المستخدم لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠	-	(٦،٧٦٧)
كما في ٣١ ديسمبر	**-**	**٥٦٦**

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت نسبة متوسط العائد الإجمالي المتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة للسنة ٤،٦٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤،٩٪) حيث تم توزيع ما نسبته ٣،١٪ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢،٧٪) على المستثمرين وتم الاحتفاظ جانباً بالرصيد إما كمخصصات الهبوط في القيمة، رسوم إدارية (لا تتجاوز نسبتها ١،٥٪ من مجموع مبلغ الاستثمار السنوي لتغطية المصاريف الإدارية المتعلقة به والمصاريف الأخرى المتعلقة بإدارة صناديق مماثلة) و/أو تم استبقاؤه من قبل البنك كحصة من الربح بصفته مضارباً.

١٧. حقوق الأقلية

تتضمن البيانات المالية الموحدة نسبة ١٠٠٪ من الموجودات والمطلوبات وأرباح الشركات التابعة. أما حقوق الملكية للمساهمين الآخرين في الشركات التابعة فيطلق عليها تسمية حقوق الأقلية.

الجدول التالي يلخص حقوق الأقلية للمساهمين من حقوق ملكية الشركات التابعة الموحدة:

	الأقلية ٪	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الأقلية ٪	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بنك فيصل المحدود	٣٣	٣٩،٣٣٨	٣٣	٣٨،٠١٣
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٣٤	٢٦،٩٧٢	٤٣	٣٠،٢٦٣
سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (م)	٥٠	٩٩٧	٥٠	١،٢٠٤
		٦٧،٣٠٧		**٦٩،٤٨٠**

إن حقوق الأقلية في بيان الدخل الموحد البالغة ٣،٨ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ١٢،٧ مليون دينار بحريني) تمثل حصة مساهمي الأقلية من أرباح هذه الشركات التابعة للسنوات المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. رأس المال

	عدد الأسهم (بالآلاف)	رأس المال
المصرح	٧،٥٤٠،٠٠٠	٧٥٤،٠٠٠
المصدرة والمدفوعة بالكامل		
إجمالي الاسهم كما في ١ يناير ٢٠١٨	١،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدققة)	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
المصدرة والمدفوعة بالكامل		
إجمالي الاسهم كما في ١ يناير ٢٠١٩	١،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (مدققة)	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ شمل مجموع رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل ١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ سهم بسعر ١٠٠ فلس للسهم ويبلغ قيمته ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار بحريني. الرئيس التنفيذي يملك سهم واحد وشركة الاثمار القابضة تملك بقية الأسهم. يتم تداول رأس مال البنك بالدينار البحريني.

بما أن البنك غير مدرج، قام البنك بمنح أسهم أفتراضية للموظفين و تم أحتسابها بناء على صافي قيمة موجودات البنك. بلغ عدد الأسهم الأفتراضية الممنوحة للموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ١٠،٥ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ٦،٥ مليون دينار بحريني) منهم ٦،١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ٣،٩ مليون دينار بحريني) كأسهم أفتراضية غير مكتسبة.

١٩. عائد السهم (الأساسي والمخفف)

يتم احتساب عائد السهم الأساسي والمخفف لكل سهم بقسمة صافي ربح الفترة المتعلق بالمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل خلال الفترة.

	للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
صافي الربح المتعلق بالمساهمين (بآلاف الدنانير البحرينية)	(١،٣٥٢)	١،٤٠٩
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل (بالآلاف)	١،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠
عائد السهم (الأساسي والمخفف) - بالفلس	**- ١،٣٥**	**١،٤١**

تم إدراج عائد السهم المتعلق بالإيرادات والمصاريف غير المتوافق مع أحكام الشريعة ضمن إيضاح رقم ٣٧.

٢٠. الدخل من المرابحات والتمويلات أخرى

	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الدخل من التمويلات الإسلامية	١٠،١٢٢	١١،٨٨٨
الدخل من التمويلات الأخرى	٦٧،٨٣٦	٥٨،٤٤٠
	٧٧،٩٥٨	٧٠،٣٢٨

٢١. الدخل من الاستثمارات الأخرى

	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الدخل من سندات استثمارية بالتكلفة المطفأة	٣١،٨٨٥	٢٢،٥١٤
الدخل من سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(١٥٣)	١،١٣٥
الدخل من سندات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٠،٠٩٧	١٠،٤٥٥
دخل الإيجار من الاستثمارات العقارية	٢٥	٦٢٥
	٤١،٨٥٤	٣٤،٧٢٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٢. إيرادات أخرى

	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إيرادات خدمات مصرفية	١٤،٤١٢	١٧،١١٣
الدخل من سلع وودائع	٧،٦٦٦	٢،١٨٢
أرباح فروق صرف العملات	٨٤٧	٣٤٦
إيرادات أخرى	٢٨٧	٩٤
	٢٣،٢١٢	**١٩،٧٣٥**

٢٣. المصروفات الإدارية والعمومية

	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرواتب والمنافع الأخرى	٢٦،٣٧٣	٢٩،٠٤١
مصروفات مكتبية	٢١،٧٣٢	٢١،٦٥٩
رسوم مهنية	٢،٥٨٥	٢،٨٠٣
مصروفات إدارية أخرى	٨،٥٦٠	٧،٨٤٤
	٥٩،٢٥٠	**٦١،٣٤٧**

٢٤. مخصصات الهبوط في القيمة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
كما في ١ يناير	١٧٦،١٨٤	١٨،٨٣٠	١٩٥،٠١٤	١٤١،٠٠٤	١١،٠٩٤	١٥٢،٠٩٨
تأثير معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	-	-	-	٥٣،٦٣٩	٣٣٥	٥٣،٩٧٤
تحويل من أحتياطي مخاطر الأستثمار (إيضاح ١٦)	-	-	-	-	٦،٧٦٧	٦،٧٦٧
محمل خلال السنة	٢١،٣٤٩	٢،١٩٩	٢٣،٥٤٨	٢٠،٧٢٦	٣،٣٤٨	٢٤،٠٧٤
إعادة إطفاء خلال السنة	(١٨،٥٧٠)	(٦٣)	(١٨،٦٣٣)	(١٢،٤٦٦)	(١٤٩)	(١٢،٦١٥)
مستخدم خلال السنة	(٤،٠٧٣)	(٣،٦٧٦)	(٧،٧٤٩)	(١٤٣)	(٢،١٦٤)	(٢،٣٠٧)
الحركة من أستحواذ شركة زميلة	-	-	-	(٦،٤٦٤)	-	(٦،٤٦٤)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(٣،٠٩٢)	(٣٧٦)	(٣،٤٦٨)	(٢٠،١١٢)	(٤٠١)	(٢٠،٥١٣)
كما في ٣١ ديسمبر	**١٧١،٧٩٨**	**١٦،٩١٤**	**١٨٨،٧١٢**	**١٧٦،١٨٤**	**١٨،٨٣٠**	**١٩٥،٠١٤**

يمثل الاعتماد المستخدم خلال السنة، المبالغ المشطوبة خلال الفترة، والتي تتعلق بالمرحلة ٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٤. مخصصات الهبوط في القيمة (يتبع)

توزيع مخصصات الهبوط في القيمة للأصول في ما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
مرابحات وتمويلات أخرى	١٢١،٠٢٦	١٠،٠٣٧	١٣١،٠٦٣	١٣١،٠٢٩	١٢،٨٧٤	١٤٣،٩٠٣
سلع وودائع أخرى لدى مصارف						
ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٩٣	-	٩٣	٥٤	-	٥٤
تمويلات المشاركة	-	٢،٢٩٧	٢،٢٩٧	٣،٥١٩	١،٣٧٤	٤،٨٩٣
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٩،٢٢٣	-	٩،٢٢٣	٩،٤٤٧	-	٩،٤٤٧
موجودات أخرى	١٣،٧٨٢	٤،٥٨٠	١٨،٣٦٢	١٣،٤٥٩	٤،٥٨٢	١٨،٠٤١
معاملات ذات الصلة - خارج الميزانية العمومية	٥٥٨	-	٥٥٨	٧٦٨	-	٧٦٨
الاستثمار في العقارات	٤،٣٠٧	-	٤،٣٠٧	-	-	-
موجودات غير ملموسة	٢٢،٨٠٩	-	٢٢،٨٠٩	١٧،٩٠٨	-	١٧،٩٠٨
	١٧١،٧٩٨	١٦،٩١٤	١٨٨،٧١٢	١٧٦،١٨٤	١٨،٨٣٠	١٩٥،٠١٤

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ما لم تتم الإشارة تحديداً، بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي القيمة الدفترية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
الأصول المالية - التكلفة المطفأة				
النقد والسلع والمواضع الأخرى لدى البنوك ، المؤسسات المالية وغيرها	٣٨٠،٨١٩	-	-	٣٨٠،٨١٩
التمويل (الممول وغير الممول التعرض) الشركات				
مخاطر منخفضة (١ - ٣)	٣٦٦،١١٣	١٥،٦٨٠	-	٣٨١،٧٩٣
مخاطر مقبولة (٤ - ٦)	١،٠٤٨،٩٦٦	٥١،٣٨٩	١٥١	١،١٠٠،٥٠٦
قائمة المراقبة (٧)	-	٤٠،٧٥٦	-	٤٠،٧٥٦
غير عاملة (٨ - ١٠)	-	-	١٥٩،٤٨٠	١٥٩،٤٨٠
مبلغ الدفعة - الشركات	١،٤١٥،٠٧٩	١٠٧،٨٢٥	١٥٩،٦٣١	١،٦٨٢،٥٣٥
التجزئة (غير مصنفة)	٥٠٦،٠٥١	٧،٤٠٤	٢١،٣٩٥	٥٣٤،٨٥٠
تحمل المبلغ بما في ذلك غير الممولة	١،٩٢١،١٣٠	١١٥،٢٢٩	١٨١،٠٢٦	٢،٢١٧،٣٨٥
الصكوك والأدوات الاستثمارية وما في حكمها	٤٢٨،٢٨٣	-	٥،٢٩٧	٤٣٣،٥٨٠
المستحقون الآخرون	٤٤،٢٣٢	٤،٩١١	١٣،٩١٦	٦٣،٠٥٩
بدل الخسارة	(٣٨،١٨٤)	(٣،٤٨٧)	(١١٦،٤١٤)	(١٥٨،٠٨٥)
إجمالي الأصول المالية القيمة الدفترية	٢،٧٣٦،٢٨٠	١١٦،٦٥٣	٨٣،٨٢٥	٢،٩٣٦،٧٥٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٤. مخصصات الهبوط في القيمة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
الأصول المالية - التكلفة المطفأة				
النقد والسلع والمواضع الأخرى لدى البنوك، المؤسسات المالية وغيرها	٣٠٣،٢٤٨	-	-	٣٠٣،٢٤٨
التمويل (الممول وغير الممول التعرض) الشركات				
مخاطر منخفضة (١ - ٣)	٣٥٣،٠٠٦	٣٠،٢١٤	-	٣٨٣،٢٢٠
مخاطر مقبولة (٤ - ٦)	١،١٤٣،٤٨٠	١٣٧،٦٧٩	-	١،٢٨١،١٥٩
قائمة المراقبة (٧)	٢،٣٤٩	٦٤،٠٦٨	-	٦٦،٤١٧
غير عاملة (٨ - ١٠)	-	-	١٥٩،١٢٨	١٥٩،١٢٨
مبلغ الدفعة - الشركات	١،٤٩٨،٨٣٥	٢٣١،٩٦١	١٥٩،١٢٨	١،٨٨٩،٩٢٤
التجزئة (غير مصنفة)	٥٣٧،٤٨٤	٧،٦٦٨	٦،٤٨٩	٥٥١،٦٤١
تحمل المبلغ بما في ذلك غير الممولة	٢،٠٣٦،٣١٩	٢٣٩،٦٢٩	١٦٥،٦١٧	٢،٤٤١،٥٦٥
الصكوك والأدوات الاستثمارية وما في حكمها	٤٦٩،٨٩٤	-	٥،٨٧٢	٤٧٥،٧٦٦
المستحقون الآخرون	٧٦،٦٩٣	-	١٤،٥٣٠	٩١،٢٢٣
بدل الخسارة	(٤٩،٢٦٧)	(٤،٥٤٦)	(١١٩،٩٨١)	(١٧٣،٧٩٤)
إجمالي الأصول المالية القيمة الدفترية	٢،٨٣٦،٨٨٧	٢٣٥،٠٨٣	٦٦،٠٣٨	٣،١٣٨،٠٠٨

بلغ إجمالي التمويل (الممول) في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ١،١ مليار دينار بحريني، ٠،٣ مليار دينار بحريني و ٠،٢ مليار دينار بحريني للمرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على التوالي (٣١ ديسمبر ٢٠١٨ : ١،٢ مليار دينار بحريني، ٠،٣ مليار دينار بحريني و ٠،٢ مليار دينار بحريني) . كانت التغطية الجانبية للتمويل الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ٨٣٪، ٤٦٪ و ٤٩٪ للمرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على التوالي (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١٣٢٪ ، ١٧٪ و ٤٦٪).

٢٥. ضرائب خارجية

	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ضرائب حالية	١٢،١٧٨	٦،٠٢٦
ضرائب مؤجلة	(١،٧٧٠)	٤،٤٦٨
	١٠،٤٠٨	١٠،٤٩٤

تخضع المجموعة لضرائب على الدخل في بعض التشريعات التي تمارس في نطاقها المجموعة أنشطتها. وتوضع تقديرات لتحديد مخصصات الضرائب على الدخل. هناك بعض المعاملات والحسابات تكون فيها عملية تحديد الضرائب غير مؤكدة. وفي حالة إذا كان ناتج الضرائب النهائي على هذه الأمور مختلف عن المبالغ التي تم احتسابها مبدئياً، فإن مثل هذه الفروقات تؤثر على مخصصات الضرائب على الدخل ومخصصات الضرائب المؤجلة في الفترة التي تم فيها التوصل إلى هذا الفرق.

الضرائب الحالية المدينة / (المستحقة)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
في ١ يناير	٩،٤١٠	٩،٩٨١
المحمل خلال السنة	(١٢،١٧٨)	(٦،٠٢٦)
المدفوعات	١٠،٦٢٨	٧،٠٠٢
فروق صرف العملات والتغيرات الأخرى	(٣،٣٢٩)	(١،٥٤٧)
في ٣١ ديسمبر	٤،٥٣١	٩،٤١٠

الضرائب المؤجلة للموجودات/(المطلوبات)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
في ١ يناير	٣،٦٦٤	٦،٨٣٤
المحمل خلال السنة	١،٧٧٠	(٤،٤٦٨)
التغيير الناتج عن احتياطي القيمة العادلة	(٨١٦)	٢٥٣
فروق صرف العملات والتغيرات الأخرى	(١،٠٩٩)	١،٠٤٥
في ٣١ ديسمبر	٣،٥١٩	٣،٦٦٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦. معلومات القطاعات

تشتمل المجموعة على ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:

(أ) أعمال مصرفية للأفراد والشركات، حيث تقوم المجموعة بتلقي أموال وودائع العملاء وتوفير التمويلات لعملائها من الأفراد والشركات.

(ب) محفظة التداول، حيث تقوم المجموعة بتداول الأسهم والعملات الأجنبية وغيرها من المعاملات بهدف تحقيق أرباح قصيرة الأجل.

(ج) إدارة الموجودات / الاستثمار المصرفي، حيث تقوم المجموعة بالمشاركة مباشرة في الفرص الاستثمارية.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩						٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	محفظة التداول	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية	أخرى	المجموع	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	محفظة التداول	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية	أخرى	المجموع
إيرادات تشغيلية	٦١،٦٦٢	٢٢،٥٠٩	(٣٦٠)	(٢٢٥)	٨٣،٥٨٦	٥٦،٩١٠	٢٥،٤٩٦	٨٦٤	٥٤٥	٨٣،٨١٥
إجمالي المصروفات	(٦٠،٨٧٩)	(٤،٠٧٥)	(٢،٩٦٥)	-	(٦٧،٩١٩)	(٥٥،٣٨٧)	(١١،٦١٣)	(٢،٨٤٩)	(٢٦٦)	(٧٠،١١٥)
صافي الربح / (الخسارة)										
قبل المخصصات والضرائب الخارجية	٧٨٣	١٨،٤٣٤	(٣،٣٢٥)	(٢٢٥)	١٥،٦٦٧	١،٥٢٣	١٣،٨٨٣	(١،٩٨٥)	٢٧٩	١٣،٧٠٠
أرباح ناتجة من أستحواذ شركة (صافي)	-	-	-	-	-	-	-	١٩،١٩٤	-	١٩،١٩٤
المخصصات والضرائب الخارجية	(٤،٥٦٤)	(٨،٤٢٩)	(١٩٤)	-	(١٣،١٨٧)	(١١،٤٥٩)	(٧،٢٤٢)	(٥٣)	-	(١٨،٧٥٤)
صافي الربح / (الخسارة) للفترة	(٣،٧٨١)	١،٠٠٠	(٣،٥١٩)	(٢٢٥)	٢،٤٨٠	(٩،٩٣٦)	٦،٦٤١	١٧،١٥٦	٢٧٩	١٤،١٤٠
متعلقة بالتالي:										
مساهمي البنك	-	-	-	-	-	(١٢،٦٨٧)	٤،٤٢١	٩،٤٧٧	١٩٨	١،٤٠٩
حقوق الأقلية	(٥،٥٥٦)	٦،٦٦٠	(٢،٣٠٧)	(١٤٩)	(١،٣٥٢)	٢،٧٥١	٢،٢٢٠	٧،٦٧٩	٨١	١٢،٧٣١
	(٥،٥٥٦)	٦،٦٦٠	(٢،٣٠٧)	(١٤٩)	(١،٣٥٢)	(٩،٩٣٦)	٦،٦٤١	١٧،١٥٦	٢٧٩	١٤،١٤٠
إجمالي الموجودات	٢،٣٢٩،٧٣١	٥٦٤،٧٦٦	٨٢،٦٩٤	١،٧٥٥	٢،٩٧٨،٩٤٦	٢،٤٣٧،٢٠٧	٥٨٩،٤٥٦	٩٨،٨٦٠	٢،٢٧٢	٣،١٢٧،٧٩٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٢،٧٠٦،١٥٦	١١٣،٦٤٤	١٢،٦٦٨	-	٢،٨٣٢،٤٦٨	٢،٦٧٦،٤٦١	٢٦٨،٠٥٩	٢٨،٤١٠	-	٢،٩٧٢،٩٣٠

تشتمل المجموعة على قطاعين جغرافيين وهما: الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	الشرق الأوسط وأفريقيا	آسيا	المجموع	الشرق الأوسط وأفريقيا	آسيا	المجموع
إيرادات تشغيلية	١٤،٥٢٠	٦٩،٠٦٦	٨٣،٥٨٦	١٣،٦٥٧	٧٠،١٥٨	٨٣،٨١٥
إجمالي المصروفات	(٢٤،٤١٣)	(٤٣،٥٠٦)	(٦٧،٩١٩)	(٢٤،١٦٩)	(٤٥،٩٤٦)	(٧٠،١١٥)
قبل المخصصات والضرائب الخارجية	(٩،٨٩٣)	٢٥،٥٦٠	١٥،٦٦٧	(١،٥١٢)	٢٤،٢١٢	١٣،٧٠٠
أرباح ناتجة من أستحواذ شركة (صافي)	-	-	-	١٩،١٩٤	-	١٩،١٩٤
المخصصات والضرائب الخارجية	(٢،٨٥٠)	(١٠،٣٣٧)	(١٣،١٨٧)	(٩،٣٩٤)	(٩،٣٦٠)	(١٨،٧٥٤)
صافي الربح / (الخسارة) للفترة	(١٢،٧٤٣)	١٥،٢٢٣	٢،٤٨٠	(٧١٢)	١٤،٨٥٢	١٤،١٤٠
متعلقة بالتالي:						
مساهمي البنك	(١١،٤٨٥)	١٠،١٣٣	(١،٣٥٢)	(٨،٢٩٣)	٩،٧٠٢	١،٤٠٩
حقوق الأقلية	(١،٢٥٨)	٥،٠٩٠	٣،٨٣٢	٧،٥٨١	٥،١٥٠	١٢،٧٣١
	(١٢،٧٤٣)	١٥،٢٢٣	٢،٤٨٠	(٧١٢)	١٤،٨٥٢	١٤،١٤٠
إجمالي الموجودات	١،٥٠٠،١٦٩	١،٤٧٨،٧٧٧	٢،٩٧٨،٩٤٦	١،٥٢٨،٩٥٤	١،٥٩٨،٨٤١	٣،١٢٧،٧٩٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	١،٤٨٣،١٦٨	١،٣٤٩،٣٠٠	٢،٨٣٢،٤٦٨	١،٥٠١،٨٠٨	١،٤٧١،١٢٢	٢،٩٧٢،٩٣٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٧. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بأداء فريضة الزكاة بشكل مباشر وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار.

٢٨. مطلوبات طارئة والتزامات

المطلوبات الطارئة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
موافقات ومصادقات	٢٢،٢٥٧	٢٩،٤٣٦
ضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء	١٦٥،٤١٧	٢٣١،٠٨٨
مطالبات عملاء ومطالبات أخرى	٨٣،٢٤٢	٩١،٩٢٨
	٢٧٠،٩١٦	**٣٥٢،٤٥٢**

التزامات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
تسهيلات غير مسحوبة وخطوط تمويل والتزامات أخرى بتمويل	**٥٤٠،١٩٦**	**٧٥١،٢٤٥**

٢٩. مخاطر العملات

مع فرض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن اثر مخاطر العملة على بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية بناءً على تغيير معقول هو كالتالي:

	روبية باكستانية	يورو	دولار أمريكي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
مجموع التعرض للعملات	٤٠،٢٢٨	٨٥،٣٩٢	٢٠٥،٥١١
التغيير المعقول	٧,٥١٪	٢,٢٣٪	٠,١٩٪
مجموع الأثر على الدخل/ حقوق الملكية	**٣٠،٢١**	**١،٩٠٤**	**٣٩٠**

	روبية باكستانية	يورو	دولار أمريكي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
مجموع التعرض للعملات	٤٤،٥٨٣	٧٦،٤٤٤	٢٢٦،٠٥٩
التغيير المعقول	١,٧٢٪	٣,٣٦٪	٠,٧٣٪
مجموع الأثر على الدخل/ حقوق الملكية	**٧٦٧**	**٢،٥٦٩**	**١،٦٥٠**

تم التوصل إلى حساب التغيير المعقول من خلال مقارنة السعر الفوري لصرف العملات بالمقارنة مع الأسعار الآجلة لسنة واحدة للفترة ذاتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. مخاطر العملات (يتبع)

تتعرض موجودات ومطلوبات المجموعة لمخاطر العملات، بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة، على الشكل التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	دولار أمريكي	روبية باكستانية	دينار بحريني	يورو	درهم إماراتي	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢٨،٨٦٩	١٢٥،٢١٢	٧٥،٢٨٧	١٦،٧٨٧	٥٨١	٦،٣٨٨	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٢٦،١٠٤	٤،٤١١	٨٠،١٦٢	١٦،٩٢٥	-	-	١٢٧،٦٠٢
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٥١،٢٩٨	٥١٩،١٥٤	٤٠٠،٤٠٤	٢،٣٣٢	-	٢٤،٢٠٣	١،٤٩٧،٣٩١
تمويلات المشاركة	-	٢٣٩،٤٥٢	-	-	-	-	٢٣٩،٤٥٢
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	١،٣٢٤	٤٨٦،٦١٣	٣٥،٧٦٥	-	-	-	٥٢٣،٧٠٢
موجودات مقتناة بغرض التأجير	٤٥	-	١٤٨،٠٣٩	-	-	-	١٤٨،٠٨٤
موجودات أخرى	١٣،٥٧٩	٢٦،٠٣٦	١٥،٧٠٨	-	-	٢٢١	٥٥،٥٤٤
استثمارات عقارية	-	٢،٣٩٨	-	-	-	-	٢،٣٩٨
عقارات قيد التطوير	-	-	٧٥،٨٣٨	-	-	-	٧٥،٨٣٨
موجودات ثابتة	-	٢١،٤٩٥	٧٤٠	-	-	-	٢٢،٢٣٥
موجودات غير ملموسة	٣٠،١٩٩	٣،٣٧٧	-	-	-	-	٣٣،٥٧٦
إجمالي الموجودات	٦٥١،٤١٨	١،٤٢٨،١٤٨	٨٣١،٩٤٣	٣٦،٠٤٤	٥٨١	٣٠،٨١٢	٢،٩٧٨،٩٤٦
حسابات جارية للعملاء	٤٣،٣٨٧	٣٣٣،٦١٥	١٠٦،١٣٦	٨٢،٠١٤	٩٠	٧،٢٢٤	٥٧٢،٤٦٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٣٦،٧١٩	١٥٦،٦١٠	٤٧،١٣٠	٣٧،٧٢١	١٢٣،٤٣٦	-	٥٠١،٦١٦
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٤٠،٩٦٢	٥٤٣،٢٤٦	-	٧٦٢	-	٤،٥٨٠	٥٨٩،٥٥٠
المطلوبات الأخرى	٢،٩٨٧	٤٥،٥٥٧	٥٤،٨٥٧	٩٣٩	٤٩٧	٧١	١٠٤،٩٠٨
إجمالي المطلوبات	٢٢٤،٠٥٥	١،٠٧٩،٠٢٨	٢٠٨،١٢٣	١٢١،٤٣٦	١٢٤،٠٢٣	١١،٨٧٥	١،٧٦٨،٥٤٠
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١٤٢،٦٨١	١٥٥،٠٩٦	٧٦٦،١٥١	-	-	-	١،٠٦٣،٩٢٨
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٣٦٦،٧٣٦	١،٢٣٤،١٢٤	٩٧٤،٢٧٤	١٢١،٤٣٦	١٢٤،٠٢٣	١١،٨٧٥	٢،٨٣٢،٤٦٨
مطلوبات طارئة والتزامات	٢٦٥،٩٤٤	٤٧٥،٠٧٦	٢٢،٣٩٤	٢٠،٩٧٥	١٠،٠٤٧	٢٥،٦٧٦	٨١١،١١٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
إجمالي الموجودات	٦٧٥،٠٢٠	١،٥٥٢،٣٣٢	٨١٣،٩٤٨	٥٠،٢٤٣	٧،٩٥٥	٢٨،٢٩٧	٣،١٢٧،٧٩٥
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٣٦٣،٥٧٦	١،٣٤٦،٨٤٦	٩٩٩،٩٢٦	١٢٦،٦٨٧	١٢٤،٤٠٣	١١،٤٩٢	٢،٩٧٢،٩٣٠
مطلوبات طارئة والتزامات	٢٨٩،٤٩٩	٦٥٠،٩٨٨	٨٩،٥١٥	٣٣،٩٤٨	٨٨١	٣٨،٨٦٦	١،١٠٣،٦٩٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠. جدول الاستحقاقات

إن جدول الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات للمجموعة، بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة، هو على الشكل التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية شهر واحد	اكثر من شهر إلى ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٥ سنوات	٥ سنوات فأكثر	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢٥٢،٢٤٨	٨٧٦	-	-	-	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية						
ومؤسسات أخرى	١٢١،٣٤٣	١،٨٤٨	-	٤،٤١١	-	١٢٧،٦٠٢
مرابحات وتمويلات أخرى	٢٤١،٠٨٠	٦٤،٠٩٠	١٥٢،٦١٥	٨٣٨،٦٠٤	٢٠١،٠٠٢	١،٤٩٧،٣٩١
تمويلات المشاركة	٤٢،٧٨٧	٦،١٣٣	٥٦،١١٨	٧٧،٢٦٩	٥٧،١٤٥	٢٣٩،٤٥٢
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٣،١٠٦	٣٠٤،٩٨٨	٤٣،١٥٦	٨،٤١٨	١٦٤،٠٣٤	٥٢٣،٧٠٢
موجودات مقتناة بغرض التأجير	١٠٣	٧٦	٢٢٧	٢،٠٨١	١٤٥،٥٩٧	١٤٨،٠٨٤
موجودات أخرى	٣٤،٧٢٤	٤،٤٤٨	١٢،٢٨٤	٤،٠٨٨	-	٥٥،٥٤٤
استثمارات عقارية	-	-	٢،٣٩٨	-	-	٢،٣٩٨
عقارات قيد التطوير	-	-	-	٧٥،٨٣٨	-	٧٥،٨٣٨
موجودات ثابتة	-	-	-	١٠،٨٨٨	١١،٣٤٧	٢٢،٢٣٥
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	٣٣،٥٧٦	٣٣،٥٧٦
إجمالي الموجودات	**٦٩٥،٣٩١**	**٣٨٢،٤٥٩**	**٢٦٦،٧٩٨**	**١،٠٢١،٥٩٧**	**٦١٢،٧٠١**	**٢،٩٧٨،٩٤٦**
حسابات جارية للعملاء	٥٧٢،٤٦٦	-	-	-	-	٥٧٢،٤٦٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٣٤٧،٣٢٨	٣٣،٩٩٧	٣١،٩٠٣	٨٨،٣٨٨	-	٥٠١،٦١٦
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٣٩٠،٩٩٥	٦٦،٣٠٥	١٢٧،٧٠٤	٤،٥٤٦	-	٥٨٩،٥٥٠
المطلوبات الأخرى	٨٧،٤٤٩	١٤٦	٢،٨٦٢	١٤،٤٥١	-	١٠٤،٩٠٨
إجمالي المطلوبات	**١،٣٩٨،٢٣٨**	**١٠٠،٤٤٨**	**١٦٢،٤٦٩**	**١٠٧،٣٨٥**	**-**	**١،٧٦٨،٥٤٠**
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١٨٧،٤٧٠	٣٦٤،٦٨٦	٣٥٨،٣٤٨	١٥٣،٤٢٤	-	١،٠٦٣،٩٢٨
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**١،٥٨٥،٧٠٨**	**٤٦٥،١٣٤**	**٥٢٠،٨١٧**	**٢٦٠،٨٠٩**	**-**	**٢،٨٣٢،٤٦٨**
صافي المكانة	**(٨٩٠،٣١٧)**	**(٨٢،٦٧٥)**	**(٢٥٤،٠١٩)**	**٧٦٠،٧٨٨**	**٦١٢،٧٠١**	**١٤٦،٤٧٨**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٤٥٠،٨٨٣**	**١٤٣،٤٨٥**	**١٠٢،٧١١**	**١١١،٨٥٢**	**٢،١٨١**	**٨١١،١١٢**
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
إجمالي الموجودات	**٧٤٧،٧٢٤**	**٤٣٨،٠٤٩**	**٣٢٩،٩٩٤**	**١،١١٧،٦٥٥**	**٤٩٤،٣٧٣**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٢،٠١٩،١٥٨**	**٢٩٥،٥٤١**	**٤٣٢،٩٠٨**	**٢٠٠،٧٦٤**	**٢٤،٥٥٩**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٦٥٥،٧٥١**	**١١٤،١٤٠**	**١٨٠،١١١**	**١٢٦،٦٢١**	**٢٧،٠٧٤**	**١،١٠٣،٦٩٧**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣١. تمركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان

إن موجودات ومطلوبات المجموعة، بما فيها حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وخطابات الاعتماد والضمان، موزعة على المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	العقارات والإنشاءات	الخدمات	الأفراد	الأقمشة	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢٥٣،١٢٤	-	-	-	-	-	-	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٢٧،٦٠٢	-	-	-	-	-	-	١٢٧،٦٠٢
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٩٢،٧٩٣	٢٩٩،٠٢٠	٣٣،٧١٣	١٨١،٢٩٢	٣١٤،٩٦١	٢٦،٢٢٢	٤٩،٣٩٠	١،٤٩٧،٣٩١
تمويلات المشاركة	٤٢٤	١٣٠،٨٥٨	٣،٠٩٨	٤٢،٠٤٢	٥٢،٣٧٠	١،٢٤٠	٩،٤٢٠	٢٣٩،٤٥٢
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٣٤١،٥٧٦	٦،٢٥٢	٦٤٧	١٧٥،١٣٣	-	-	٩٤	٥٢٣،٧٠٢
موجودات مقتناة بغرض التأجير	١،١٦٣	١٤،٨٥٠	-	٧٦	١٣١،٩٩٥	-	-	١٤٨،٠٨٤
موجودات أخرى	٢٥،١٧٦	١٨٣	١٣،٠٥٣	٤،٤٤٨	١١،٩٠٠	-	٧٨٤	٥٥،٥٤٤
استثمارات عقارية	-	-	٢،٣٩٨	-	-	-	-	٢،٣٩٨
عقارات قيد التطوير	-	-	٧٥،٨٣٨	-	-	-	-	٧٥،٨٣٨
موجودات ثابتة	٢١،٤٩٥	-	٧٤٠	-	-	-	-	٢٢،٢٣٥
موجودات غير ملموسة	٣٣،٥٧٦	-	-	-	-	-	-	٣٣،٥٧٦
إجمالي الموجودات	**١،٣٩٦،٩٢٩**	**٤٥١،١٦٣**	**١٢٩،٤٨٧**	**٤٠٢،٩٩١**	**٥١١،٢٢٦**	**٢٧،٤٦٢**	**٥٩،٦٨٨**	**٢،٩٧٨،٩٤٦**
حسابات جارية للعملاء	٦،٧٩٢	١٦٦،٤٠٧	٤٠،٨٣٤	٦١،٩٧٩	١٤٢،٧٥٢	٣،٠٦١	١٥٠،٦٤١	٥٧٢،٤٦٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤٧٨،٤٤٠	-	-	٢٣،١٧٦	-	-	-	٥٠١،٦١٦
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٢٥،٩٨٣	١٤٩،٣٢٣	١٦،١١٥	١١٣،١٥٦	١٥٢،٦٢٢	٤،٠١٤	١٢٨،٣٣٧	٥٨٩،٥٥٠
المطلوبات الأخرى	٢١،٧٤٤	١٩،٨٨٨	١٢،٧٢٠	-	٤،٦٧١	-	٤٥،٨٨٥	١٠٤،٩٠٨
إجمالي المطلوبات	**٥٣٢،٩٥٩**	**٣٣٥،٦١٨**	**٦٩،٦٦٩**	**١٩٨،٣١١**	**٣٠٠،٠٤٥**	**٧،٠٧٥**	**٣٢٤،٨٦٣**	**١،٧٦٨،٥٤٠**
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٤١،٠٦٢	٢٦٠،٨١٣	٣١،١١٦	١٥٢،٢٣١	٥١٨،٥١١	٨٤٥	٥٩،٣٥٠	١،٠٦٣،٩٢٨
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٥٧٤،٠٢١**	**٥٩٦،٤٣١**	**١٠٠،٧٨٥**	**٣٥٠،٥٤٢**	**٨١٨،٥٥٦**	**٧،٩٢٠**	**٣٨٤،٢١٣**	**٢،٨٣٢،٤٦٨**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٢٣٣،٣٨٩**	**٣٢٨،٥٩٧**	**١٣،٦٣٧**	**٥٩،٣٧٢**	**٧،٣٣٠**	**٤٤،٢١٠**	**١٢٤،٥٧٧**	**٨١١،١١٢**
٣١ ديسمبر ٢٠١٨								
إجمالي الموجودات	**١،٧١٤،٠٧٧**	**٤٥٠،٩٧٤**	**١٤٦،٦٠٤**	**٩٦،٣٠٧**	**٥٧٦،٩٨٨**	**٦٦،٢٣٠**	**٧٦،٦١٥**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**٨٢٢،١٦١**	**٣٦٩،٤٨٩**	**٦٤،٦٤٤**	**٣٠٠،٣٢٥**	**١،٠٠٥،١٠٣**	**٢٣**	**٤١١،١٨٥**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٤١١،٦٨٣**	**٣٣٠،٣٤٩**	**١٤،٧٢٩**	**١٤٨،٣١٤**	**٢،٨٤٥**	**١٣،١١٧**	**١٨٢،٦٦٠**	**١،١٠٣،٦٩٧**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣١. تمركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	آسيا / الباسيفك	الشرق الأوسط	أوروبا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٥٣،٧٣٢	٧٨،١٣٨	١٩،١٤٧	٢،١٠٧	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف					
ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤،٥٤٧	١٢٣،٠٥٥	-	-	١٢٧،٦٠٢
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٣٩،٨٢٩	٩٤٥،٨١٠	٩،٤٦٨	٢،٢٨٤	١،٤٩٧،٣٩١
تمويلات المشاركة	٢٣٩،٤٥٢	-	-	-	٢٣٩،٤٥٢
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٤٨٦،٦١٣	٣٧،٠٨٩	-	-	٥٢٣،٧٠٢
موجودات مقتناة بغرض التأجير	-	١٤٨،٠٨٤	-	-	١٤٨،٠٨٤
موجودات أخرى	٢٦،١٩١	٢٩،٣٥٣	-	-	٥٥،٥٤٤
استثمارات عقارية	٢،٣٩٨	-	-	-	٢،٣٩٨
عقارات قيد التطوير	-	٧٥،٨٣٨	-	-	٧٥،٨٣٨
موجودات ثابتة	٢١،٤٩٥	٧٤٠	-	-	٢٢،٢٣٥
موجودات غير ملموسة	٤،٥٢٠	٢٩،٠٥٦	-	-	٣٣،٥٧٦
إجمالي الموجودات	**١،٤٧٨،٧٧٧**	**١،٤٦٧،١٦٣**	**٢٨،٦١٥**	**٤،٣٩١**	**٢،٩٧٨،٩٤٦**
حسابات جارية للعملاء	٣٧٥،٤٤٣	١١٧،٢٢٦	٧٧،٢٠٠	٢،٥٩٧	٥٧٢،٤٦٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٧٧،٧٥٦	٣٢١،٧٤٢	١،٨٤٧	٢٧١	٥٠١،٦١٦
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٥٨٩،٥٥٠	-	-	-	٥٨٩،٥٥٠
المطلوبات الأخرى	٤٨،٥٤٤	٥٦،٣٦٤	-	-	١٠٤،٩٠٨
إجمالي المطلوبات	**١،١٩١،٢٩٣**	**٤٩٥،٣٣٢**	**٧٩،٠٤٧**	**٢،٨٦٨**	**١،٧٦٨،٥٤٠**
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١٥٨،٠٠٧	٩٠٥،٩٢١	-	-	١،٠٦٣،٩٢٨
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**١،٣٤٩،٣٠٠**	**١،٤٠١،٢٥٣**	**٧٩،٠٤٧**	**٢،٨٦٨**	**٢،٨٣٢،٤٦٨**
مطلوبات طارئة والتزامات	**٧٧٩،٢٨٣**	**٣١،٨٢٩**	-	-	٨١١،١١٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٨					
إجمالي الموجودات	**١،٥٩٨،٨٤١**	**١،٤٧٨،٨٣٨**	**٣٢،٤٢٨**	**١٧،٦٨٨**	**٣،١٢٧،٧٩٥**
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	**١،٤٧١،١٢٢**	**١،٤١١،٠١٤**	**٨٦،٤٥٣**	**٤،٣٤١**	**٢،٩٧٢،٩٣٠**
مطلوبات طارئة والتزامات	**١،٠٠٨،٢٦٣**	**٩٥،٣٩٦**	-	**٣٨**	**١،١٠٣،٦٩٧**

٣٢. إدارة المخاطر

إن أنشطة البنك معرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتشمل تلك الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة الخطر أو مجموعة من المخاطر. تعتبر المخاطر أساسية في الأعمال المصرفية، وهذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في الأسواق المالية. وبالتالي فإن هدف البنك هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في البنك لتحديد وتحليل هذه المخاطر وتحديد أدوات تخفيف المخاطر والضوابط المناسبة. يراجع البنك سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكل مستمر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

يتم إدارة المخاطر من قبل إدارة المخاطر بموجب السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية للمجموعة. إن أهم أنواع المخاطر التي تحددها المجموعة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان أكثر المخاطر تأثيراً على البنك. يتحمل البنك التعرض لمخاطر الائتمان، وهو خطر فشل الطرف المقابل في معاملة مالية في الوفاء بالتزام اللذي يتسبب في تكبد البنك لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من التمويل (التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء) ومن النقد والودائع الموجودة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. علاوة على ذلك، هناك مخاطر ائتمان في بعض الأدوات المالية خارج الميزانية، بما في ذلك الضمانات وخطابات الاعتماد والقبول والالتزامات بتقديم الائتمان. يتم تنفيذ مراقبة مخاطر الائتمان والسيطرة عليها من قبل إدارة المخاطر التي تحدد المعايير والحدود المالية للبنك والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية.

تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، وأهمها هو تأمين التعرض من خلال ضمانات مناسبة. في حين أن وجود الضمانات ليس شرطا مسبقا للائتمان، فإن التعرضات مضمونة كليا أو جزئيا كخط دفاع ثان. لدى البنك سياسة تخفيف مخاطر الائتمان توفر إرشادات حول أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان ومنهجية تقييم هذه الأصول. بشكل عام، يتم تقييم جميع الضمانات بشكل دوري اعتمادًا على نوع الضمان. لقد تم إثبات الصلاحية القانونية للوثائق المستخدمة للضمان وقابليتها للتنفيذ من قبل موظفين مؤهلين، بمن فيهم المحامون وعلماء الشريعة.

تدعم محفظة البنك الائتمانية أنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والنقد والضمانات. يفضل البنك ضمانات ائتمانية سائلة وقابلة للتسويق؛ ومع ذلك، يتم قبول أنواع الضمان الأخرى بشرط أن يتم تقييم هذه الضمانات بشكل معقول. لا يتم قبول ضمانات الطرف الثالث كضمان إلا بعد تحليل القوة المالية للجهات الضامنة.

التقييم الجانبي

عندما يتم تحديد الضمانات ذات القيمة المعقولة، إلا أن قيمتها ستتغير على مدى فترة من الزمن بسبب الظروف الاقتصادية السائدة، وتصبح الآلات والآلات قديمة بسبب التقدم التكنولوجي، وبسبب مرور الوقت وبسبب زيادة توافر المواد المضمونة المماثلة ضمانات. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة على فترات شهرية، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة على فترات سنوية، ويتم تقييم الممتلكات العقارية مرة واحدة على الأقل كل سنتين، ويتم تقييم الأصول الخاصة لطبيعة السفن البحرية والطائرات على فترات سنوية. يتم احتساب قيمة الضمانات بعد تعيين مستويات مختلفة من حلاقة الشعر حسب نوع الضمان، ويتم توفير نفس الشيء في سياسة تخفيف مخاطر الائتمان.

الضمانات

تؤخذ الضمانات من الأفراد والشركات. في الحالات التي يتم فيها تقديم خطاب ضمان من الشركة الأم للطرف المقابل أو من طرف ثالث كتخفيف مخاطر الائتمان، يجب أن تكون الضمانات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة. إذا كان الضامن موجودًا خارج البحرين، فيتم الحصول على الرأي القانوني من مستشار قانوني مقيم في بلد الضامن (في الخارج) فيما يتعلق بإنفاذ الضمان. علاوة على ذلك، يتم تحليل الوضع المالي للضامن بشكل كافٍ لتحديد قيمة الضمان وصلاحيته التجارية.

تمركز الضمانات

وضع البنك مقاييس داخلية لتجنب الإفراط في التمركز على فئة معينة من الضمانات. تم وضع حدود قصوى محكمة لقبول الضمانات كتخفيف لمخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، والتي قد تنشأ بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية.

تنشأ مخاطر السيولة إما:

- من عدم القدرة على إدارة النقص أو التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل ؛ أو
- من الفشل في التعرف على أو معالجة التغييرات في ظروف السوق التي تؤثر على القدرة على تصفية الأصول بسرعة وبأقل خسارة في القيمة.

تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل، وتتم إدارة التمويل والسيولة بشكل مركزي من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO). تم تصميم سياسات المجموعة للسيولة لضمان وفائها بالتزاماتها عند استحقاقها، من خلال ضمان قدرتها على توليد أموال من السوق، أو امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLAs) لبيع وجمع أموال فورية دون تكبد غير مقبول التكاليف والخسائر. يراقب البنك بانتظام تركيز مصادر التمويل ويضمن تنويع مصادر التمويل بشكل مناسب.

أدخل مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل الصافي الثابت (NSFR) خلال عام ٢٠١٩. حيث يحتفظ البنك بـ ١٦٠,٧٣٪ ١١٣,٠١٪ كنسب على التوالي. وهي أعلى من الحد الأدنى التنظيمي بنسبة ١٠٠٪.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المحتملة الناتجة عن التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق المرجعية الأساسية، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الربح.

تقع مسؤولية إدارة مخاطر السوق على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة مع شركات المجموعة التي تشرف عليها لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو عن الأحداث الخارجية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال للشريعة. هذا التعريف يستبعد المخاطر الاستراتيجية والسمعة.

من خلال إطار تحكم ومراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها، فإن الإثمار قادرة على إدارة المخاطر التشغيلية إلى مستوى مقبول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان

يبين الإيضاح رقم ٣٣ تمركز مخاطر الائتمان الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تعتبر التمويلات المستحقة الغير مدفوعة لأكثر من ٩٠ يوم وبشكل متحفظ كغير مؤدية. ولا يتم إدراج الربح الناتج عن هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد. فيما يلي تفاصيل التعرض للتمويلات المتعثرة والمستحقة المتعلقة بالبنك وحسابات الاستثمار المطلقة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
إجمالي التعرض						
التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية	٥٠،٤١٣	٣٦،٤٠٠	٨٦،٨١٣	٦٧،٨٧٠	٤٥،٠١١	١١٢،٨٨١
تعرض تمويلات غير مؤدية	٩٦،٥٣٧	٨٨،٣٥٨	١٨٤،٧١٥	٩٧،٠٣٤	٦٤،٨٢٣	١٦١،٨٥٧
	١٤٦،٧٧٠	**١٢٤،٧٥٨**	**٢٧١،٥٢٨**	**١٦٤،٩٠٤**	**١٠٩،٨٣٤**	**٢٧٤،٧٣٨**
القيمة العادلة للضمانات						
التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية	٤٣،٦١٠	٣٦،٣١١	٧٩،٩٢١	٧٩،٧٢٥	٨٧،٤٣١	١٦٧،١٥٦
تعرض تمويلات غير مؤدية	٢١،٣٥٢	٦٧،٢٥٧	٨٨،٦٠٩	٢٢،٨٤٥	٥١،٧١٨	٧٤،٥٦٣
	٦٤،٩٦٢	**١٠٣،٥٦٨**	**١٦٨،٥٣٠**	**١٠٢،٥٧٠**	**١٣٩،١٤٩**	**٢٤١،٧١٩**

تتضمن التعرضات للتمويلات المؤدية للمجموعة تسهيلات معاد هيكلتها خلال السنة وبالتالي اعتبارها غير مؤدية وهي على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع	تتعلق بالمالكين	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	المجموع
تمويلات معاد هيكلتها	٦٧٠	٢،٥٣٠	٣،٢٠٠	٣،٤٥٢	٤،١٩٦	٧،٦٤٨

بلغت قيمة التمويلات المعاد هيكلتها في فترة التبريد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ٤،٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٥،١ مليون دينار بحريني)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر معدلات الربح

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح. ويشتمل على الأدوات المالية للمجموعة بالقيم الدفترية، مصنفة بإعادة التسعير المتعاقد عليها أو تواريخ الاستحقاق أيهما يحدث أولا.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تأثر بالأسعار	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	-	-	-	-	-	٢٥٣،١٢٤	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية							
ومؤسسات أخرى	١٢٣،٠٥٥	-	-	٤،٥٤٧	-	-	١٢٧،٦٠٢
مرابحات وتمويلات أخرى	٣٠٠،٨١٣	٣٣،٥٨١	٧٠٤،٥٣٢	٣٢٢،٧١٧	١٣٥،٧٤٨	-	١،٤٩٧،٣٩١
تمويلات المشاركة	١٦٢	٣،٧١٢	٧،٠١٨	١١٦،٢٢١	١١٢،٣٣٩	-	٢٣٩،٤٥٢
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	١٢٦،٩٤٦	١١٥،٧١٠	٩٩،٢٢١	٢٨،٧٩٦	١٣٣،٥٤٨	١٩،٤٨١	٥٢٣،٧٠٢
موجودات مقتناة بغرض التأجير	-	-	١٤٩	٢،٣٧٧	١٤٥،٥٥٨	-	١٤٨،٠٨٤
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	٥٥،٥٤٤	٥٥،٥٤٤
إجمالي الموجودات المالية	٥٥٠،٩٧٦	١٥٣،٠٠٣	٨١٠،٩٢٠	٤٧٤،٦٥٨	٥٢٧،١٩٣	٣٢٨،١٤٩	٢،٨٤٤،٨٩٩
حسابات جارية للعملاء	-	-	-	-	-	٥٧٢،٤٦٦	٥٧٢،٤٦٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية							
ومؤسسات أخرى	٣٤٨،٢٩٨	٩٧،٨٨٣	٤٤،٤٩٥	٤،٧٧٤	٦،١٦٦	-	٥٠١،٦١٦
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٣٥٢،٧١٨	٧٥،٩٤٣	١٤٩،٦٩٤	١١،١٩٥	-	-	٥٨٩،٥٥٠
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	١٠٤،٩٠٨	١٠٤،٩٠٨
إجمالي المطلوبات المالية	٧٠١،٠١٦	١٧٣،٨٢٦	١٩٤،١٨٩	١٥،٩٦٩	٦،١٦٦	٦٧٧،٣٧٤	١،٧٦٨،٥٤٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٤٥١،٦٥٣	١٣٥،٢٤٢	٣٥٢،٢٧٥	١٢٤،٧٥٨	-	-	١،٠٦٣،٩٢٨
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١،١٥٢،٦٦٩	٣٠٩،٠٦٨	٥٤٦،٤٦٤	١٤٠،٧٢٧	٦،١٦٦	٦٧٧،٣٧٤	٢،٨٣٢،٤٦٨
إجمالي فارق إعادة التسعير	(٦٠١،٦٩٣)	(١٥٦،٠٦٥)	٢٦٤،٤٥٦	٣٣٣،٩٣١	٥٢١،٠٢٧	(٣٤٩،٢٢٥)	١٢،٤٣١
٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
إجمالي المطلوبات المالية	٥٣٤،٩٩٧	٣٤٣،٨٦٨	٩٧٨،١٧٥	٤٦٤،٧٨٧	٣٥٣،٨١٨	٣٠٨،٣٧٩	٢،٩٨٤،٠٢٤
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٩٩١،٠٣٢	٤٧١،٥٠٧	٤٩٠،١٢٩	١٠٢،٣٢٣	-	٩١٧،٩٣٩	٢،٩٧٢،٩٣٠
إجمالي فارق إعادة التسعير	(٤٥٦،٠٣٥)	(١٢٧،٦٣٩)	٤٨٨،٠٤٦	٣٦٢،٤٦٤	٣٥٣،٨١٨	(٦٠٩،٥٦٠)	١١،٠٩٤

	دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم إماراتي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
إجمالي التعرض لمعدلات الربح	٢٥٤،٤٨٣	١٦٦،٧٥٤	١٢٣،٤٤٢
التغير المعقول	٪١،٠٦	٪١،٠٥	٪١،١٤
إجمالي التأثير على الدخل	٢،٦٩٨	١،٧٥١	١،٤٠٧
	دولار أمريكي	**روبية باكستانية**	**درهم إماراتي**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
إجمالي التعرض لمعدلات الربح	٢٧٢،٨٣٣	١٨٠،٣٥٩	١١٦،٥٤٤
التغير المعقول	٪٠،٩٢	٪٣،٨٥	٪١،٣٤
إجمالي التأثير على الدخل	٢،٥١٠	٦،٩٤٤	١،٥٦٢

تم التوصل إلى حساب التحول المعقول من خلال مقارنة سعر الإقراض الداخلي بين البنوك في بداية ونهاية السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٢. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الأسعار

يلخص الجدول أدناه تأثير زيادة أو انخفاض مؤشرات الأسهم على ربح المجموعة ما بعد الضريبة للسنة والعناصر الأخرى لحقوق الملكية. ويستند هذا التحليل إلى افتراضات زيادة أو انخفاض مؤشرات الأسهم بنسبة ١٠٪ مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة وتحرك كافة أدوات الأسهم الخاصة بالمجموعة وفقا للتغيرات التاريخية مع المؤشرات.

	التأثير على العناصر الأخرى لحقوق الملكية	
المؤشر	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بورصة باكستان (+/ - ١٠٪)	١،٦٥٧	١،٦٤٦

٣٣. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لأحد هذه الأطراف الإمكانية بالسيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات التشغيلية والمالية.

تشتمل الأطراف ذات الصلة على ما يلي:

أ أعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يملكون فيها حصص ملكية؛

ب المساهمين الأغلبية للبنك والشركة الأم الرئيسية والشركات التي تملك فيها حصص ملكية والشركات التابعة لتلك الشركات؛

ج الشركات الزميلة للبنك

د الإدارة العليا.

تكون معاملات الأطراف ذات الصلة عبارة عن تحويل الموارد والخدمات، أو الالتزامات بين الأطراف ذات الصلة، بغض النظر عن إذا تم احتساب السعر.

تتكون الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات الصلة مما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات					
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٨٦،٦٠٢	-	٤،٨٢٨	٧٩٠	٥٩٢،٢٢٠
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٣٣١	-	-	-	٣٣١
موجودات أخرى	٨،٠٥٣	-	-	١٥٦	٨،٢٠٩
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	٤،٥٢٠	٤،٠٠٤	-	٣١١	٨،٨٣٥
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٢٠،٥٠٥	٢٧،١٩٤	-	-	٤٧،٦٩٩
المطلوبات الأخرى	٦٠	-	-	-	٦٠
حسابات الاستثمار المطلقة	٧،٤٠٦	-	-	١،٥٦٤	٨،٩٧٠
إلتزامات	١،٢٨١	-	-	-	١،٢٨١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٣. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (يتبع)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الإيرادات					
العائد لحسابات الاستثمار المطلقة	(٢٩٦)	-	-	(٤٧)	(٣٤٣)
الدخل من المرابحات والتمويلات الأخرى	٩،٩٧١	-	-	-	٩،٩٧١
أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي)	(٣٧٨)	(١،٣٠٤)	-	-	(١،٦٨٢)
إيرادات أخرى - رسوم الإدارة	(٥٩٥)	-	-	-	(٥٩٥)
المصروفات					
المصروفات الإدارية والعمومية	٢٠٧	-	١٨	-	٢٢٥

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات					
مرابحات وتمويلات أخرى	٦٠٧،٩٤٨	-	٤،٨٢٨	-	٦١٢،٧٧٦
موجودات أخرى	١١،٩٧١	-	-	١٦٤	١٢،١٣٥
المطلوبات					
حسابات جارية للعملاء	٩٤٠	-	-	٤٥٦	١،٣٩٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٢٤،٨٨٩	٤٤،٦٠٣	-	-	٦٩،٤٩٢
حسابات الاستثمار المطلقة	٦،١٩٥	-	-	١،٠٨٨	٧،٢٨٣
المطلوبات الأخرى	٤٠	-	-	-	٤٠
إلتزامات	٢٧٣	-	-	-	٢٧٣

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
	المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الإيرادات					
العائد لحسابات الاستثمار المطلقة	(٦٨)	(١٢٩)	-	٤٤	(١٥٣)
الدخل من المرابحات والتمويلات الأخرى	١١،١٦٧	-	-	-	١١،١٦٧
أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي)	(٩٣٣)	(١،٢٤٣)	-	-	(٢،١٧٦)
إيرادات أخرى - رسوم الإدارة	(٢٦٨)	-	-	-	(٢٦٨)
المصروفات					
المصروفات الإدارية والعمومية	٢٠٧	-	١٨	-	٢٢٥

فيما يتعلق بتسهيلات تمويل بقيمة ٤،٨ مليون دينار بحريني تتعلق بعضو في مجلس الإدارة، لا يتم جني أي ربح لأن الربح يرتبط بخروج استثمار معين (يحتفظ به كضمان).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال بمبدأ أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي في:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الجهات المنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي والتي تعمل ضمنها المجموعة.
- حماية قدرة المجموعة بالاستمرار على أساس تجاري بحيث تستطيع مواصلة تقديم العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف الأخرى الرئيسية؛
- والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعماله.

يلخص الجدول أدناه تكوين رأس المال التنظيمي ونسب المجموعة للسنة المنتهية. تم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي التي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. تلتزم الشركات التابعة بتوجيهات المنظمين المحليين المعنيين بإدارة رأس المال.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الشريحة الأولى	١٢١،١٢٦	١٣٤،٥٠٩
الشريحة الثانية	٢٤،٧٦٨	٢٠،٧٧٨
إجمالي قاعدة رأس المال	**١٤٥،٨٩٤**	**١٥٥،٢٨٧**
مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر	١،٠٧٩،٣٠٣	١،١٥٦،٢٢٢
معدل ملاءة رأس المال	**٪١٣,٥٢**	**٪١٣,٤٣**

٣٥. أرباح الأسهم المقترحة

لم يقم مجلس الإدارة بإقتراح توزيع أرباح أسهم للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: صفر).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٦. الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة

وردت بعض الإيرادات والمصروفات للمجموعة خلال السنة من موجودات ومطلوبات تقليدية، يتم التعامل معها من خلال خطة التوافق مع أحكام الشريعة. تفاصيل إجمالي الإيرادات والمصروفات هي على النحو التالي:

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الإيرادات		
الدخل من التمويلات الأخرى	٦٧،٨٣٦	٥٨،٤٤٠
الدخل من الاستثمارات	٤١،٨٥٦	٣٥،٠٢٣
إيرادات أخرى	٨،٤٤٨	١٠،١٢٥
إجمالي الإيرادات	**١١٨،١٤٠**	**١٠٣،٥٨٨**
ناقصا: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي) - إيضاح ٢	(٦١،٣٢٧)	(٤٥،٤٧٨)
إجمالي الإيرادات	**٥٦،٨١٣**	**٥٨،١١٠**
المصروفات		
المصروفات الإدارية والعمومية - إيضاح ٢	(٣٠،٠٥٦)	(٣٣،٥٤٠)
الإستهلاك والإطفاء	(٤،١٦١)	(٤،٥٣٩)
إجمالي المصروفات	**(٣٤،٢١٧)**	**(٣٨،٠٧٩)**
صافي الربح قبل مخصصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية	**٢٢،٥٩٦**	**٢٠،٠٣١**
مخصصات الهبوط في القيمة (صافي)	(٢،٩٦٥)	١،١٣٥
صافي الربح قبل الضرائب الخارجية	**١٩،٦٣١**	**٢١،١٦٦**
ضرائب خارجية	(١٠،١٧٩)	(٩،٦٣٧)
صافي ربح السنة	**٩،٤٥٢**	**١١،٥٢٩**
متعلقة بالتالي:		
مساهمي البنك	٦،٢٩٢	٧،٦٧٥
حقوق الأقلية	٣،١٦٠	٣،٨٥٤
	٩،٤٥٢	١١،٥٢٩
عائد السهم الأساسي والمخفف - فلس	**٦,٢٩**	**٧,٦٨**

إيضاح ١- تستند حصة الأرباح من الشركات الزميلة غير المتوافقة مع الشريعة على سياساتهم المحاسبية التي تختلف عن السياسات المحاسبية للمجموعة. بما انه يتم الإفصاح عن الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة على حدة، فبالتالي ليس هناك أي تعديل لتأثير السياسات المحاسبية المختلفة.

إيضاح ٢- مصروفات تتعلق بالمؤسسات التي يتم توحيدها كل بند على حدة ولا يشمل الشركات الزميلة

إيضاح ٣ — قامت شركة من الشركات التابعة التي تعمل في الوقت الحاضر باعتبارها بنك تقليدي بزيادة عدد فروعها الإسلامية خلال العام الى ٤١٤ (٢٠١٨: ٢٥٥) فرعاً من أصل مجموع ٥٥٥ (٢٠١٨: ٤٥٥) فرعاً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٧. الاستحواذ على شركة

صندوق دلمونيا للتطوير ١

خلال ديسمبر ٢٠١٨، أرتفعت نسبة الأستحواذ في دلمونيا الى ٥٣,٥٤٪ من ٤٠,٥٦٪ من استردادت وحدات من المستثمرين من العقار قيد التطوير. لذلك البنك أستحوذ ٣,٦١٪ نسبة أضافية من حصة دلمونيا في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من سداد بعض التمويلات مما زادت نسبت الأستحواذ الى ٥٧,١٥٪. لذلك تم أعادت تصنيف الصندوق كشركة تابعة لها من تصنيف حسابات الاستثمار المقيدة.

المعاملة أدت الى أعادت تصنيف الصندوق كشركة تابعة عن طريق أعادة الشراء خلال تطبيق معيار المحاسبة المالي الدولي (IFRS 3) "أندماج الشركات". تم أحتساب تكلفة المعاملة عن طريق القيمة العادلة. الموجودات المستحوذة المحددة والمطلوبات المفترضة او المحصلة تم أحتسابها بالقيمة العادلة في تاريخ الأستحواذ كما يلي:

	المبلغ
القيمة العادلة لصافي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (على أساس التقييم المستقل للعقار على قيد التنمية) :	٧٠،٦٢٤
نسبة صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذة	٥٧,١٥٪
القيمة العادلة لصافي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤٠،٣٦٢
ناقص: حقوق الملكية الموجودة	(٢٩،٥٢٧)
الربح على شراء الصفقة	**١٠،٨٣٥**
حقوق الأقلية	**٨،٣٥٩**
مجموع الربح على شراء الصفقة	**١٩،١٩٤**

القيمة العادلة لصافي الموجودات المكتسبة هي كما يلي:

	القيمة الدفترية للشركة المستحوذة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	تعديل في القيمة العادلة	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الموجودات:			
النقد والأرصدة لدى مؤسسة مالية	٦،٦٣٥	-	٦،٦٣٥
الموجودات الأخرى	١٤،٨٣٠	(١،٥٩٣)	١٣،٢٣٧
عقارات قيد الأنشاء	٤١،٨٥١	٣٧،٤٤٥	٧٩،٢٩٦
	٦٣،٣١٦	**٣٥،٨٥٢**	**٩٩،١٦٨**
المطلوبات			
المطلوبات الأخرى	١١،٨٨٦	١٦،٦٥٨	٢٨،٥٤٤
	١١،٨٨٦	**١٦،٦٥٨**	**٢٨،٥٤٤**
صافي الموجودات	**٥١،٤٣٠**	**١٩،١٩٤**	**٧٠،٦٢٤**

٣٨. المسئوليات الاجتماعية

قامت المجموعة بتطبيق التزامها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال تبرعات لأسباب ومؤسسات خيرية.

٣٩. أرقام المقارنة

تم إعادة تنظيم بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض أرقام السنة الحالية.

٤٠. حدث لاحق

لم تكن هناك أحداث بعد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الإفصاحات العامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المحتويات

١. المقدمة	١٠٦
٢. إطار عمل بازل ٣	١٠٦
٣. إدارة رأس المال	١٠٦
٤. الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي	١٠٧
٥. مكونات رأس المال النظامي	١٠٧
٦. معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال	١١٠
٧. إدارة المخاطر	١١٠
٨. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الائتمان بموجب الطريقة المعيارية	١١٦
٩. إجمالي التعرضات للائتمان:	١١٧
١٠. التوزيع الجغرافي للتعرضات للائتمان	١١٧
١١. التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للائتمان	١١٨
١٢. تفاصيل التعرضات للائتمان حسب الاستحقاق ومتطلبات التمويل	١١٨
١٣. أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للائتمان	١١٩
١٤. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة	١١٩
١٥. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية	١٢٠
١٦. تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تمت إعادة هيكلتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٢٠
١٧. التعرضات الائتمانية المغطاة بضمان مالي فعال	١٢٠
١٨. مخاطر السوق	١٢١
١٩. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية	١٢٢
٢٠. مخاطر العملات	١٢٣
٢١. وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية	١٢٣
٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية	١٢٣
٢٣. مخاطر التشغيل	١٢٤
٢٤. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي	١٢٦
٢٥. مخاطر السيولة	١٢٦
٢٦. مطلوبات قانونية طارئة	١٢٩
٢٧. مخاطر التبادل التجاري	١٢٩
٢٨. إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	١٣٠
٢٩. متوسط نسبة العائد المفصح عنه لودائع المضاربة العامة	١٣٠
٣٠. الحركة في احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات واحتياطي مخاطر الاستثمار	١٣١
٣١. إفصاحات أخرى	١٣١

الإفصاحات العامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١. المقدمة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة في هذا الجزء وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في وحدة الإفصاح العام لمصرف البحرين المركزي، المجلد الثاني للمصارف الإسلامية. يتم عرض الإيضاحات الواردة في هذا التقرير والإيضاحات المعروضة ضمن البيانات المالية الموحدة لبنك الإثمار ش.م.ب. (م) (بنك الإثمار / البنك / المجموعة) للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

٢. إطار عمل بازل ٣

أصدر مصرف البحرين المركزي تعليمات بازل ٣ من أجل تطبيق إطار عمل بازل ٣ لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن إطار عمل بازل ٣ يستند على أسلوب مبني على المخاطر من أجل حساب رأس المال النظامي. يتوقع من إطار عمل بازل ٣ أن يقوي ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

يستند إطار عمل بازل ٣ على ثلاثة عناصر كما يلي:

- العنصر ١: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بما في ذلك حساب معدل ملاءة رأس المال.
- العنصر ٢: عمليات المراجعة الرقابية والتي تتضمن عمليات التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر ٣: انضباط السوق والذي يتضمن الإفصاح عن إدارة المخاطر والمعلومات المتعلقة بملاءة رأس المال

٣. إدارة رأس المال

توفر عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال لدى بنك الإثمار التوجيهات والمنهجيات اللازمة لتقييم متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر العنصر الأول (Pillar 1) والعنصر الثاني (Pillar 2)، ومن ثم تضمن تلبية البنك بمتطلبات رأس المال التي فرضها مصرف البحرين المركزي تماشياً مع وحدة كفاية رأس المال فيما يتعلق بمخاطر العنصر الأول ووحدة عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال الخاصة فيما يتعلق بجميع مخاطر العنصر الثاني. كما تضمن إدارة رأس المال أيضاً حماية القيمة الخاصة بالمساهمين وتعزيزها.

ويتبنّى البنك منهجاً خاصاً للعنصرين الأول والثاني لتقدير رأس المال وفقاً للتوصيات المنصوص عليها في توجيهات مصرف البحرين المركزي. وبموجب هذا المنهج، يقوم البنك بحساب رأس المال الخاص بالعنصر الأول أو الحد الأدنى من متطلبات رأس المال النظامي وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمنصوص عليها في وحدة كفاية رأس المال من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي. وثانياً، يتم حساب متطلبات رأس المال الإضافية الخاصة بالعنصر الثاني على نحو منفصل استناداً إلى نهج "الإضافة"، حيث تُضاف متطلبات رأس المال الإضافية إلى متطلبات رأس المال المحسوبة للعنصر الأول، ومن ثم تُضاف إلى متطلبات رأس المال الداخلية لدى البنك وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ولضمان أن نموذج الأعمال قد تم اختباره وتحليله بدقة، يتم دعم عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال باختبار ضغوط شامل.

ويتم تنفيذ التقييم الشامل لخطط الأعمال والميزانية بشكل مستقل من خلال إدارة المخاطر والتي تقوم من بين أمور أخرى بتقييم متطلبات رأس مال بنك الإثمار لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية في ظل سيناريوهات عادية وصعبة. وتجرى مراقبة وضع رأس مال بنك الإثمار بصفة دورية ويتم تقديم التقارير إلى إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

آلية ملاءة رأس المال

بحسب متطلبات مصرف البحرين المركزي لإطار عمل ملاءة رأس المال لبازل ٣ فإن طريقة حساب معدل ملاءة رأس المال الموحد للمجموعة يتلخص في ما يلي:

- التوحيد لكل بند على حدة والذي يتم تطبيقه لتعرضات المخاطر ورأس المال النظامي لجميع الشركات التابعة ضمن المجموعة مع استبعاد المصارف التابعة للبنك والتي تم تأسيسها خارج مملكة البحرين، والتي تعمل في قطاع متوافق مع بازل ٣، حيث يتم جمع التعرضات الموزونة بمخاطر، ورأس المال النظامي بشكل كلي وذلك حسب متطلبات وحدة ملاءة راس المال ضمن كتاب قوانين مصرف البحرين المركزي.
- تعتبر جميع الاستثمارات الهامة في المؤسسات التجارية موزونة بمخاطر إذا كانت نسبتها بين ١٥٪ من قاعدة رأس المال على المستوى الفردي و٦٠٪ على المستوى الكلي. ويعتبر أي تعرض موزون بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪ إذا تجاوزت نسبته الـ ١٥٪.
- جميع التعرضات التي تجاوزت الحد الأقصى للتعرض بحسب وحدة إدارة مخاطر الائتمان ضمن مجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي هي موزونة بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪ .

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤. الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي

تتلخص الطريقة المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي للتوافق مع بازل ٣ فيما يلي:

مخاطر الإئتمان	الطريقة المعيارية
مخاطر السوق	الطريقة المعيارية
مخاطر التشغيل	طريقة المؤشر الأساسي

٥. مكونات رأس المال النظامي

الخطوة ١: الإفصاح عن الميزانية العمومية تحت النطاق النظامي للتوحيد

تقوم الشركات التابعة للبنك (توحيد كل بند على حدة للأغراض المحاسبية) بالطرق التالية للأغراض النظامية

الاسم	إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية	الملكية	بلد التأسيس	النشاط التجاري الرئيسي	طريقة التوحيد
بنك فيصل المحدود	١،٤٦٠،٧٩١	١١١،٤٦٨	٦٧٪	باكستان	أعمال مصرفية	تجميع كامل
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٥٩،١٩٤	٥٠،٣٤٠	٦٦٪	جزر كايمان	عقارات	موزونة بمخاطر

يمثل الجدول التالي مطابقة المعلومات المالية المنشورة للعائد النظامي:

الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة	٢،٩٧٨،٩٤٦
تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠	٣٢،٠٠٧
التجميع	٣٤،٧١٦
الميزانية العمومية حسب العائد النظامي	**٣،٠٤٥،٦٦٩**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مكونات رأس المال النظامي (تابع)

الخطوة ٢: مطابقة الميزانية العمومية المنشورة للتقارير النظامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الموجودات	حسب البيانات المالية المنشورة	حسب المعلومات الاحترازية للبنوك الإسلامية	المرجع
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية	٢٥٣،١٢٤	٢٥٣،١٢٤	
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٢٧،٦٠٢	١٢٧،٦٠٢	
مرابحات وتمويلات أخرى	١،٤٩٧،٣٩١	١،٤٩٧،٣٩١	
تمويلات المشاركة	٢٣٩،٤٥٢	٢٣٩،٤٥٢	
صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها	٥٢٣،٧٠٢	٥٢٣،٧٠٢	
موجودات مُقتناة بغرض التأجير	١٤٨،٠٨٤	١٤٨،٠٨٤	
موجودات أخرى	٥٥،٥٤٤	٥٥،٥٤٤	
استثمارات عقارية	٢،٣٩٨	٢،٣٩٨	
عقارات قيّد التطوير	٧٥،٨٣٨	٧٥،٨٣٨	
موجودات ثابتة	٢٢،٢٣٥	٢٢،٢٣٥	
موجودات غير ملموسة	٣٣،٥٧٦	٣٣،٥٧٦	
مخصص عام	-	٣٢،٠٠٧	
التجميع	-	٣٤،٧١٦	
إجمالي الموجودات	**٢،٩٧٨،٩٤٦**	**٣،٠٤٥،٦٦٩**	-
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	١،٠٦٣،٩٢٨	١،٠٦٣،٩٢٨	
المطلوبات الأخرى	١،٧٦٨،٥٤٠	١،٧٦٨،٥٤٠	
إجمالي المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة	**٢،٨٣٢،٤٦٨**	**٢،٨٣٢،٤٦٨**	-
حقوق الأقلية	٦٧،٣٠٧	٦٧،٣٠٧	
حقوق الملكية			
رأس المال	١٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	
الاحتياطيات	٧،٥٩٠	٧،٥٩٠	
الخسائر المتراكمة	(٢٨،٤١٩)	(٢٨،٤١٩)	
منها مؤهلة للشريحة الأولى لرأس المال المشترك	-	(٤٨،٩٨٩)	
مخصص عام	-	٣٢،٠٠٧	
التجميع	-	٣٤،٧١٦	
إجمالي حقوق الملكية	**٧٩،١٧١**	**١٤٥،٨٩٤**	
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**٢،٩٧٨،٩٤٦**	**٣،٠٤٥،٦٦٩**	

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مكونات رأس المال النظامي (تابع)

الخطوة ٣: قالب الإفصاح المشترك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

الشريحة الأولى لرأس المال المشترك الصادر مباشرة: الأدوات والاحتياطيات:	**المبلغ**
رأس المال المشترك المؤهل الصادر مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم المرتبط به	١٠٠،٠٠٠
أرباح مستبقاة	(٤٨،٩٨٩)
الدخل الشامل الآخر المتراكم (والاحتياطيات الأخرى)	٥،٠٤٩
رأس المال المشترك الصادر عن الشركات التابعة ومحتفظ به لدى أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في الشريحة الأولى لرأس المال المشترك للمجموعة)	٦٥،٠٦٦
الشريحة الأولى لرأس المال المشترك قبل التعديلات النظامية	**١٢١،١٢٦**
مجموع التعديلات النظامية للشريحة الأولى لرأس المال المشترك	**١٢١،١٢٦**
الشريحة الأولى لرأس المال (T1 = الشريحة الأولى لرأس المال المشترك + الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي)	**١٢١،١٢٦**
الشريحة الثانية لرأس المال: الأدوات والمخصصات:	
أدوات الشريحة الثانية (والشريحة الأولى لرأس المال المشترك الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي غير المشمولين في الصف ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة ومحتفظ بها لدى أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في الشريحة الثانية للمجموعة)	١٣،٥٣٥
مخصصات	١١،٢٣٣
الشريحة الثانية لرأس مال (T2)	**٢٤،٧٦٨**
مجموع رأس المال (TC = T1 + T2)	**١٤٥،٨٩٤**
إجمالي الموجودات الموزونة بمخاطر	**١،٠٧٩،٣٠٣**
معدلات وواقي رأس المال:	
الشريحة الأولى لرأس المال المشترك (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)	**٪١١,٢٢**
الشريحة الأولى (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)	**٪١١,٢٢**
نسبة ملاءة رأس المال	**٪١٣,٥٢**
متطلبات الواقي المحددة للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال المشترك بالإضافة إلى واقي حماية رأس المال بالإضافة إلى متطلبات واقي التقلبات المعاكسة للدورات الاقتصادية بالإضافة إلى متطلبات واقي المصارف ذات الأهمية محلياً مُعبّر عنها جميعاً كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)	
ومنها: متطلبات واقي حماية رأس المال	٢,٥
ومنها: متطلبات واقي التقلبات المعاكسة للدورات الاقتصادية الخاصة بالبنك تحديداً	غير محدد
ومنها: متطلبات واقي المصارف ذات الأهمية محلياً	غير محدد
الحد الأدنى المحلي بما في ذلك مصرف البحرين المركزي (حيثما يختلف عن بازل ٣)	
الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى لرأس المال المشترك وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي	٩,٠
الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى لرأس المال المشترك وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي	١٠,٥
الحد الأدنى لنسبة إجمالي رأس المال وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي	١٢,٥

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال

	معدلات الشريحة الأولى لرأس المال (شاملة واقي حماية رأس المال)	معدلات إجمالي رأس المال (شاملة واقي حماية رأس المال)
البنك موحد	٪١١,٢٢	٪١٣,٥٢
الشركات التابعة للإثمار والتي يتجاوز رأس مالها النظامي		
٥٪ من رأس المال النظامي الموحد للمجموعة		
سواءً على أساس منفرد أو على أساس التوحيد كانت كما يلي:		
بنك فيصل المحدود	٪١٥,٦٦	٪١٧,٦٨

٧. إدارة المخاطر

١,٧ أهداف إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك، وإدارتها هو أمر بالغ الأهمية حتى يواصل البنك تحقيق نجاحاته والربحية. ويكمن جوهر إدارة المخاطر الفعّالة في تعزيز القيمة للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية من خلال تحقيق أرباح تتناسب مع المخاطر والبحث عن سبل لتقليل التأثيرات المعاكسة المحتملة على الأداء المالي للبنك. ومع مرور السنين، عمل بنك الإثمار على تطوير إدارة المخاطر تجاه كفاءته الأساسية ليظل محتفظاً بمكانته وإمكانياته في مواجهة التحديات. ولطالما كانت إدارة المخاطر في البنك تتخذ إجراءات حذرة مسبقاً بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

وقد تبنى بنك الإثمار خلق إطار متكامل لإدارة المخاطر لتحديد وبشكل استباقي وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر في قراراته وعملياته. إن إطار إدارة المخاطر في البنك مبني على التوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي، وكذلك على المبادئ السليمة لإدارة المخاطر الصادرة عن بنك التسويات الدولية، هذا إلى جانب إتباع أفضل الممارسات الدولية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذا الشأن.

٢,٧ الاستراتيجيات والعمليات والتدقيق الداخلي

١,٢,٧ استراتيجية إدارة المخاطر

إن لائحة إدارة المخاطر ببنك الإثمار تضع الأسس لهيكل حوكمة المخاطر. وتتمثل استراتيجية المخاطر، من حيث قبولها بشكل كامل ومستويات تحملها ومنهجيات إدارتها، في سياسات المخاطر المتعددة وتقرير عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال. وتتم مراجعة استراتيجية المخاطر سنوياً بما يتماشى مع استراتيجية أعمال بنك الإثمار. ويشرف مجلس الإدارة على وضع وتنفيذ أنظمة وسياسات إدارة جميع عمليات وحالات التعرض للمخاطر.

وتتم عملية إدارة المخاطر من قبل جهة رقابية مستقلة، وهي دائرة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر الذي يتبع مباشرة لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. ويعتبر هذا القسم مكلفاً بتحديد وقياس وتقييم كافة المخاطر ووضع الحدود المناسبة في إطار المعايير الشاملة لاستراتيجية إدارة المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة.

ويتم تطبيق هيكل حوكمة محدد جيداً حيث تم توضيح مستويات السلطة بجلاء لجميع المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقافة المخاطرة في الأعمال قد تم وضعها من خلال مجموعة صارمة من الضوابط والفحوصات والمراقبة. وكجزء من مبادرات التحسين المستمرة، فإن بنك الإثمار يقوم بمراجعة السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بالمخاطر وتطوير سياسات وإجراءات جديدة من خلال مقارنتها مقابل التغيرات والمتطلبات الجديدة للأنظمة والبيئة المحيطة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد السياسة "التقديرية للأعمال" والتي تضع صلاحيات لتقديم الموافقات على معاملات معينة.

٢,٢,٧ مخاطر الأسهم في السجلات البنكية

إن تعرض بنك الإثمار لمخاطر الأسهم في السجلات البنكية متعلق بالتعرض للاستثمارات. ولدى بنك الإثمار إدارة مخصصة للأصول، والتي تتولى إدارة الاستثمارات الحالية. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس سياسة إدارة المخاطر والتي تضع إرشادات لإدارة الاستثمارات.

وتتم مراجعة جميع التعرضات الاستثمارية سنوياً وتقدم إلى لجان الإدارة أو لجان على مستوى لجان مجلس الإدارة حسب قيمة الأصول.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٣,٢,٧ المعاملات المهمة - موافقة مجلس الإدارة

حيث تتطلب جميع التعرضات المالية والاستثمارية التي تزيد عن قيمة محددة موافقة مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عن قيمتها تتطلب موافقة مجلس الإدارة.

٣,٧ نظام تسجيل وقياس المخاطر

إن قدرة بنك الإثمار على تحمل المخاطر تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وللاضطلاع بمراقبة فعّالة لأنشطة بنك الإثمار لتكون متوافقة مع قدرته على تحمل المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة، فإنه تم تحديد عمليات قياس ومراقبة للتعرضات مقابل الحدود المنصوص عليها في سياسات إدارة المخاطر المختلفة. وقد وضعت سياسات المخاطر خطوطاً إرشادية عريضة لتحديد تمركز المخاطر في المحفظة الاستثمارية للإثمار من حجم الأصل المعرض للخطر والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات والمدد والمنتجات. ويستخدم بنك الإثمار نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. وباستثناء حدود التعرضات التي تم وضعها في السياسات، فإنه يتم تصعيد المخاطر إلى الجهة المناسبة والمخولة لذلك.

٤,٧ مخاطر الائتمان

يتم احتساب مخاطر الائتمان على رأس المال بموجب الطريقة المعيارية.

١,٤,٧ هيكل إدارة مخاطر الائتمان

إن هيكل إدارة مخاطر الائتمان في بنك الإثمار يتضمن كل مستويات السلطات والهيكل التنظيمي والأفراد والأنظمة المطلوبة لتسهيل سير عمليات إدارة مخاطر الائتمان.

ولدى البنك هيكل تنظيمي محدد جيداً يوضح بشكل مفصل دور ومسؤوليات وظيفة إدارة مخاطر الائتمان في البنك.

ويمتلك بنك الإثمار طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط، وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام. وقد قام بنك الإثمار بوضع سياسة عامة للتمويل والتي تتناول مبادئ الأعمال الأساسية للبنك، والتي تعد أساس ثقافته الائتمانية، بالإضافة إلى توجيهات عامة للمعاملات المسموحة والممنوعة. وتحدد هذه السياسة منهجية تقييم الائتمان ومعايير تفصيلية لتوثيق معلومات العميل.

ويتولى بنك الإثمار إدارة مخاطر الائتمان التي قد تنشأ عن أنشطة أعماله المصرفية، وذلك من خلال تطبيق سياسات وإجراءات صارمة تتعلق بتحديد وقياس ومراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها والتخفيف من حدتها.

١,١,٤,٧ مخاطر ائتمان الشركات (تتضمن المؤسسات المالية)

تتمثل مخاطر ائتمان الشركات في الخسائر المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. وتدار مخاطر ائتمان الشركات من خلال التقييم السليم للمخاطر الكامنة في طلب ائتمان فرد وكذلك المراجعة المستمرة لمحفظة ائتمان الشركات لضمان مطابقتها لقدرة بنك الإثمار على تحمل مخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى القيام بتحليل الائتمان بشكل دقيق، ومراقبة عقود كل طلب تمويل بدقة من قبل دائرة إدارة الائتمان.

ولدى البنك طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط، وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام. حيث يتم القيام بالمراجعة المستمرة لكل حساب مع تخفيف المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق، والتي تتضمن الحصول على ضمانات وتأمينات وإحالة المستحقات. كما يتم تصنيف حسابات الشركات وفقاً لنظام تصنيف مخاطر ائتمان مشترك، وهذا يعزز عملية مراجعة الائتمان ويضمن تحديد الوقت المناسب لحدوث أي تدهور لحالة الشركة مع إمكانية تنفيذ إجراءات تصحيحية. ويدمج نظام تقييم مخاطر الائتمان الداخلي معايير المخاطر الكمية والنوعية المستخدمة في تقييم وتصنيف العملاء من الشركات. ويوجد لدى البنك سياسة وتوجيهات لتخطيط التقييم الخارجي مقابل التقييم الداخلي.

ويوجد نظام مركزي لإدارة مخاطر ائتمان الشركات، حيث تتولى إدارة المخاطر بصفة مستقلة عملية مراجعة جميع الطلبات الائتمانية المقدمة من الشركات والمؤسسات المالية قبل موافقة الهيئات التنظيمية عليها.

جميع المخاطر الائتمانية تتم على الأقل مراجعتها وتقييمها سنوياً ويتم الاحتفاظ بالمخصصات المناسبة لأي حساب مصنف وفقاً لسياسة المخصصات بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي. ومع ذلك فإنه يتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر.

فيما يتعلق بالحسابات العاملة للشركات، فإنه يتم توفير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتوجيهات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ (FAS 30). ويوجد لدى البنك تطبيق آلي من أجل حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى معايير ومتغيرات المخاطر المُعدة في التطبيق.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٧,٤,١,٢ مخاطر ائتمان الأفراد

إن ائتمان الأفراد يقدم للعملاء بشكل أساسي حسب برامج المنتجات الموافق عليها، حيث تحدد معايير قبول المخاطر. وتتم مراقبة المبالغ المتأخرة في محفظة ائتمان الأفراد لمنع احتمالية أن تصبح حسابات الائتمان الفردية متعثرة. كما تتم مراقبة المنتجات الائتمانية للأفراد بشكل دوري لضمان التزامها بالإرشادات التنظيمية الحالية مع تعزيز عملية تسويقها. وفي أي خطوة تتخذ، فإنه يتم إعطاء الأولوية لمصلحة العملاء.

وتتم مراجعة محفظة ائتمان الأفراد على فترات شهرية.

فيما يتعلق بالحسابات العاملة للأفراد، فإنه يتم توفير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتوجيهات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ (FAS 30). ويوجد لدى البنك تطبيق آلي من أجل حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى معايير ومتغيرات المخاطر المُعدة في التطبيق.

أصول الأموال تحت الإدارة

إن سياسة الأموال تحت الإدارة تقدم توجيهات منفصلة عن الأصول المناسبة للتمويل من خلال الحسابات الاستثمارية المطلقة، وهي توضح أن أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة سيتم استخدامها لتمويل الأصول منخفضة المخاطر.

٧,٤,٢ تمركز المخاطر

وقد وضعت سياسات المخاطر في البنك خطوطاً إرشادية عريضة لتحديد تمركز المخاطر في المحفظة الاستثمارية للإثمار من حجم الأصل المعرض للخطر والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات والمدد والمنتجات. ويستخدم بنك الإثمار نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. ويوجد لدى البنك إطار لتقبّل المخاطر، وتوفر هذه السياسة توجيهات بشأن الحدود. وفقاً لمصرف البحرين المركزي، حيث أن البنوك في البحرين ملزمة بالحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي لأي تعرض مقترح لأحد الأطراف أو مجموعة من الأطراف المتصلة والتي تتجاوز نسبته ١٥٪ من رأس المال النظامي.

٧,٤,٣ إدارة المخاطر الائتمانية

إن إدارة هذه المحفظة هي جزء لا يتجزأ من عمليات إدارة مخاطر الائتمان التي تمكن البنك من تقليل حدود التركيزات وتقليل التقلبات وزيادة السيولة وتحقيق عائدات أفضل. ويقوم البنك بذلك من خلال دمج استراتيجية وخطط المحفظة وتقييم الأداء وتقديم التقارير في عملية إدارة واحدة وشاملة. أما إدارة المخاطر، فهي مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة محفظة مخاطر الائتمان بالتنسيق مع إدارات الأعمال والدعم. وتبحث إدارة المخاطر عن معلومات من مختلف وحدات الأعمال والوحدات المساندة بانتظام لتنفيذ هذه المهمة. وتتعهد إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة والتحكم في هياكل الحدود وفقاً لمعايير متنوعة للمحفظة.

٧,٤,٤ التعرض لمخاطر الدول

يشمل إطار تقبّل المخاطر حدود التعرض لمخاطر الدول، وتتوقف هذه الحدود على تقييم الدول من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان. ويتم مراقبة التعرضات مقابل الحدود للدول باستمرار وتقدم معلومات عنها إلى لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر كل ثلاثة أشهر.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٧,٤,٥ التخفيف من مخاطر الائتمان

يستخدم بنك الإثمار مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، ويعتبر تأمين التعرض عن طريق الضمانات المناسبة هو الأداة الرئيسية. وفي الوقت الذي تكون فيه الضمانات ليست شرطاً مسبقاً للائتمان، إلاّ أنّ جزءاً كبيراً من التعرضات القائمة مضمونة بصفة كلية أو جزئية وذلك كخط دفاعي ثاني. ولدى بنك الإثمار سياسة للتخفيف من مخاطر الائتمان تتضمن توجيهات بشأن أنواع الموجودات التي قد يتم قبولها كضمان وكيفية تقييمها. وبشكل عام، فإنه يتم تقدير قيمة كل الضمانات بشكل دوري، وذلك اعتماداً على نوع الضمانات. وقد أنشئت الصلاحية القانونية وإنفاذ الوثائق المستخدمة للضمانات من قبل موظفين مؤهلين بما في ذلك محامين وعلماء الشريعة.

إنّ محفظة البنك الائتمانية مدعمة بأنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والأموال النقدية والضمانات. ويفضل البنك الضمانات المالية السائلة والقابلة للتسويق، على الرغم من أنه يتم قبول أنواع أخرى من الضمانات، شريطة أن تكون هذه الضمانات يمكن تقييمها بشكل معقول. ويتم قبول فقط ضمانات الطرف الثالث بعد تحليل القوة المالية للضامنين وفقاً للسياسة المتبعة.

ويقبل بنك الإثمار أنواع الضمانات التالية:

- ضمانات رئيسية
- دعم الضمان

تتكون الضمانات الرئيسية من أصول عقارية ورسوم ثابتة على الممتلكات المتغيرة وضمانات نقدية وهي مطلوبة لتلبية الشروط الأساسية التالية:

- أن تكون الأصول (الأموال) ملموسة أو غير ملموسة؛
- أن يسهل التعرف عليها في سوق ثانوية أخرى؛
- أن يسهل ربط الأصول بالقيمة النقدية؛
- أن يسهل تحويلها بسهولة إلى أموال نقدية دون تكاليف إضافية (مثل تكاليف التفكيك)؛
- يمكن تحويل ملكيتها قانونياً للبنك وأن تكون مرهونة له وفقاً للقوانين المعمول بها؛
- أن يكون البنك مسؤولاً عن الأصول.

في حالة الموجودات المرهونة كجزء من عقود الإجارة، يعتبر البنك هذه العقارات المرهونة ضماناً بقيمة يتم تحديدها عقب تقييم هذه الموجودات. وتتفق توجيهات التقييم والخصم من القيمة السوقية الخاصة بالموجودات المرهونة مع سياسة تخفيف مخاطر الائتمان لدى البنك.

دعم الضمان هي الأصول التي لا تستوفي الشروط الأساسية المنصوص عليها في الضمانات الرئيسية المذكورة أعلاه. قد يقوم البنك بقبول هذه الأصول كوسيلة للسيطرة على التعرضات للمخاطر من الطرف الآخر بدلاً من إسناد القرارات الائتمانية على قيمة الأصول.

وتعد الأصول التالية دعم للضمان:

- الرهن العقاري للسلع القابلة للبيع أو المباني والآلات التي يمكن تسجيلها قانونياً؛
- رسوم ثابتة على الأصول على المتغيرة والتي لم يتم تسجيلها قانونياً أو يصعب تحديد قيمتها؛
- رسوم ثانوية على العقارات والأصول المتغيرة؛
- رهن الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة مثل الأسهم والسندات؛
- إحالة المسجلين في سياسات منح التأمين على الحياة- إلى حد استلام المبالغ النقدية للقيمة؛
- إصدار ضمانات الطرف الثالث أو الشركات عن طريق أفراد أو مؤسسات غير البنوك؛
- التنازل عن عقود العوائد أو الإيجارات؛
- الاستثمارات في الحسابات الاستثمارية المقيدة التي يديرها البنك باستثناء الحسابات التي حصل عليها كضمانات ضد التعرضات الحالية.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٧. إدارة المخاطر (تابع)

١,٥,٤,٧ قيمة الضمان

عند اتخاذ الضمانات فإنه يتم تحديدها بقيمة معقولة، ومع ذلك فإن هذه القيم تتغير كل فترة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، كما تصبح المباني والآلات قديمة بسبب التقدم التكنولوجي ونتيجة لمرور الوقت عليها ولزيادة توافر أوراق مالية مضمونة مماثلة. وتقدر قيمة الأوراق المالية المدرجة في البورصة شهرياً، أما العقارات فيتم تقييمها مرة كل سنتين على الأقل، ويتم تقييم الأصول الخاصة كالسفن البحرية والطائرات سنوياً. ويتم حساب قيمة الضمانات بعد تحديد المستويات المختلفة لقيمة الخصم من القيمة السوقية وفقاً لأنواع الضمانات، والتي تحدد في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان للبنك.

٢,٥,٤,٧ الضمانات

يتم اتخاذ الضمانات من الأفراد والشركات. وفي الحالات التي تقدم فيها خطابات الضمان من الشركة الأم لطرف آخر أو من طرف ثالث كوسيلة للتخفيف من المخاطر، يجب التأكد من أن الضمانات غير قابلة للتغيير وغير مشروطة. وإذا كان الضامن خارج البحرين، يتم أخذ الرأي القانوني من مستشار قانوني مقيماً في بلد الضامن (في الخارج) لقبول الضمان، كما يتم تحديد المركز المالي للضامن بشكل كاف لتحديد قيمة الضمان وجدواه التجارية.

٣,٥,٤,٧ تركيز الضمانات

لقد قام بنك الإثمار بوضع حدود داخلية لتجنب التركيز المفرط لأنواع محددة من الضمانات. كما وضع الحدود القصوى الحذرة لقبول الضمانات كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان.

٤,٥,٤,٧ إدارة الضمانات

إن الوثائق المتعلقة بالضمانات المقدمة لبنك الإثمار تقوم بإدارتها وحدة إدارة الائتمان، حيث توجد سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة الضمانات من أجل تقييمها والمحافظة على الوثائق الأصلية والإصدارات المؤقتة والدائمة لمثل هذه الضمانات. كما تتوفر نظم معلومات إدارية كافية لدعم إدارة الضمانات.

وضع البنك ممارسات خاصة بالتصرف في الضمانات أو إنفاذها. ففي حالات تقصير المدينين، يمكن للبنك (أي الطرف المكفول بالضمان) إما الاستحواذ على الضمانات أو رفع دعوى قضائية ضد المدين لإنفاذ الضمان. ويرسل البنك إشعاراً معقولاً مُوثّقاً عن طريق المحكمة بشأن التصرف في الضمانات. ويهدف هذا الإشعار إلى إتاحة فرصة للمدين وغيره من الأطراف المعنية لمراقبة عملية التصرف في الضمانات. وعادة ما يتم إعطاء فترة محددة من الوقت للمقترضين يمكنهم خلالها سداد القرض وإلا سيتم بيع الممتلكات عن طريق المحكمة. وتتفق التسوية النهائية للمسألة مع القرار الذي اتخذته المحكمة / القاضي.

٦,٤,٧ تصنيفات التعرضات الائتمانية

لدى البنك سياسة مفصلة لتصنيف المخصصات وسياسة لشطبها، وتقدم هذه السياسة توجيهات مفصلة لمخصصات وتصنيفات التسهيلات الائتمانية.

وتصنف جميع التعرضات الائتمانية كمبالغ مستحقة ومتدنية عندما لا يتم دفع الأقساط لمدة تتجاوز ٩٠ يوماً. ومع ذلك فإنه يتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر. وتصنف حسابات المستحقات الماضية على فترة ٩٠ يوماً إلى فئات دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والأصول غير المربحة. كما يتم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة للحسابات المصنفة حسب سياسة المخصصات وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ويتبع بنك الإثمار، باستثناء الشركات التابعة التي قد تتبع توجيهات تنظيمية محلية خاصة بها معيار زمني من أجل تقدير متطلبات المخصصات الخاصة وتتم مراجعة الحسابات المستحقة الماضية بصورة دورية.

فيما يتعلق بالمخصصات العامة، فقد أقّر البنك باشتراطات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الخاص بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وسعياً إلى تمكين عملية الحساب، فقد تم وضع سياسة مفصلة بعنوان "سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠". كما قام البنك بأتمتة عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تطبيق برمجية تسمى حاسبة اضمحلال القروض والتي بدأ العمل بها ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٧,٤,٧ مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى

يعرف الطرف الآخر بالأفراد والكيانات القانونية والضامن الذين يحصلون على تمويلات من بنك الإثمار. كما يشمل التعريف أيضاً المصدر للأوراق المالية كضمان للبنك. وقد تبنى البنك طريقة معيارية لتوزيع رأسمال مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان إرشادات لتأمين تعرضات الأطراف الأخرى. كما يوجد أيضاً حدود لأطراف بنك الإثمار الأخرى وحدود للدول والقطاعات. في حالة تدهور التصنيف الائتماني للأطراف الأخرى، فإنه يتم الاستعانة بضمانات إضافية أو يتم تقليل تعرضات الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التصنيفات والمخصصات والإلغاء توجيهات تفصيلية لتعرضات تصنيفات ومخصصات الطرف الآخر التي تم تصنيفها.

ترد إرشادات السياسة الخاصة بالخسائر الائتمانية المتوقعة في سياسة "FAS30 - خسائر الائتمان المتوقعة" للبنك.

٨,٤,٧ تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان

لقد اعتمد بنك الإثمار توجيهات مصرف البحرين المركزي للاستفادة من التقييمات الخارجية، إن وجدت، من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية للائتمان (ECAI) بهدف تقييم المخاطر. وفي حالة توفر عدد من تصنيفات (ECAI) لطرف واحد، فإن التصنيف الأقل بينهم هو الذي سيتم اعتماده لتحديد فئة المخاطر. وتُؤخذ تصنيفات ستاندرد آند بورز وموديز في الاعتبار عند تعيين نسبة المخاطر المقابلة للتعرضات. كما يلتزم البنك بجميع المتطلبات النوعية المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي لعملية التقدير ووضع المعايير المؤهلة لتصنيفات المؤسسات الخارجية من أجل تقييم الائتمان في سياسة إدارة مخاطر الائتمان، وتطبق تصنيفات المؤسسات المالية لتقييم الائتمان على جميع التمويلات المسجلة.

٩,٤,٧ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقاً لسياسات البنك، تتضمن الأطراف الأخرى ذات الصلة الشركات والأفراد المتصلين بالبنك، بما في ذلك على وجه الخصوص: الجهات المُسيطرة على البنك وممثليها المعينين في مجلس الإدارة كما هو محدد في فصل (GR-5) من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي؛ والشركات التابعة والزميلة والأطراف ذات الصلة بالبنك كما هو محدد في معايير المحاسبة المالية (IFRS)؛ وأصحاب الوظائف الخاضعة للرقابة في البنك كما هو محدد في وحدة (LR-1A) من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي وأفراد أسرهم المباشرين كما هو محدد في معايير المحاسبة المالية (IFRS) ومعيار المحاسبة الدولي IAS 24؛ وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

خضع بنك الإثمار ش.م.ب. سابقاً (شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. حالياً) لعملية إعادة هيكلة كبرى في عام ٢٠١٧. وفي إطار هذه العملية، فإن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. وشركاتها التابعة المملوكة لها بالكامل، وهي بنك الإثمار ش.م.ب. (م) وشركة آي بي كابيتال ش.م.ب. (م) قد أبرموا عقوداً معينة بين الكيانات الثلاثة، ونظراً لأن معظم أعضاء مجلس الإدارة مشتركين في هذه الكيانات الثلاثة، فإن هناك تضارب واضح في المصالح، حيث تمت الموافقة على هذه العقود من قبل أعضاء مجلس الإدارة الممثلين لكيانين كانا طرفين في هذه العقود. ومع مراعاة متطلبات إعادة الهيكلة وهيكل الملكية وأعضاء مجلس الإدارة المشتركين، فإنه قد تم اعتبار هذه العقود مع هذه الكيانات بمثابة معاملات مع أطراف ذات علاقة، ولكن لم يتم تطبيق تضارب المصالح في هذه الحالة من أجل ضمان الحد الأدنى من النصاب القانوني للتصويت.

الإعلان عن المصالح

يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك عند توليهم المنصب الإفصاح عن كافة المصالح والعلاقات التي قد تؤثر على أدائهم لواجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتم تسجيل هذه المصالح في سجل مصالح مجلس الإدارة، والذي تحتفظ به وحدة شؤون المساهمين. ويتم تحديث الإعلان عن المصالح سنوياً.

اعتماد معاملات الأطراف ذات العلاقة:

- يتم اعتماد كافة معاملات الأطراف ذات العلاقة بواسطة مجلس الإدارة.
- حسب الاقتضاء، فإن الأشخاص الذين لهم مصالح في معاملة ما يمتنعون عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي العلاقة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة الهيكلة.
- سيؤخذ اعتماد المعاملة في الاعتبار بغض النظر عن طريقة التسوية، سواء نقداً أو خلافه.
- بعض المعاملات المعينة الخاصة بالأطراف ذات العلاقة قد تتطلب إرسال إشعار مسبق والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي و/أو أي جهة منظمة أخرى كما هو محدد في مجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي وسياسة إدارة الحدود الخاصة بالبنك.
- وعلى وجه الخصوص، يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة والتي قد تؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح فعلي أو محتمل. يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة إبلاغ البنك عند حدوث أي تغيير في مصالحه، كما تقوم وحدة شؤون المساهمين بتحديث سجل المصالح على أساس سنوي على الأقل.

خلال عام ٢٠١٩، امتنع أعضاء مجلس الإدارة الذين لهم مصالح في معاملة ما عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي العلاقة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة الهيكلة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٨. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الائتمان بموجب الطريقة المعيارية

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي

	الموجودات الموزونة بمخاطر	متطلبات رأس المال
مطالبات على بنوك	٣٢،٦٣٠	٤،٠٧٩
مطالبات على محفظة الشركات	١١٢،٩٨١	١٤،١٢٣
الاستثمارات في السندات	١،٥٠١	١٨٨
عقارات محتفظ بها	٣٢،٨٧٠	٤،١٠٩
التجزئة التنظيمية للأفراد	٢٢١	٢٨
تمويلات متأخرة	٥،٩٤٠	٧٤٣
موجودات أخرى	١٣،٧٥٨	١،٧٢٠
التجميع	٥٢١،٥٧١	٦٥،١٩٦
إجمالي	**٧٢١،٤٧٢**	**٩٠،١٨٦**

التعرض الممول من خلال حسابات الاستثمار المطلقة

	الموجودات الموزونة بمخاطر	متطلبات رأس المال
مطالبات على محفظة الشركات	٦٤،١٧٧	٨،٠٢٢
التجزئة التنظيمية للأفراد	٩٢،٤٣٩	١١،٥٥٥
تمويلات متأخرة	٢٠،٥٥٠	٢،٥٦٩
إجمالي	**١٧٧،١٦٦**	**٢٢،١٤٦**

يتم تصنيف مخاطر الموجودات المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وفقاً لتصنيف الطرف المقابل بما يتوافق مع لوائح مصرف البحرين المركزي باستخدام عامل ألفا بنسبة ٣٠٪ وفقاً لوحدة CA-1.1.11.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩. إجمالي التعرضات للائتمان:

	إجمالي التعرضات للائتمان	متوسط إجمالي التعرضات للائتمان
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق بأرصدة الموجودات المدرجة ضمن الميزانية العمومية هي كالتالي:		
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية	٢٥٣،١٢٤	٢٣٥،١٣١
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٢٧،٦٠٢	١٠٦،٨٢٩
مرابحات وتمويلات أخرى	١،٤٩٧،٣٩١	١،٥٩٠،٦٢٨
تمويلات المشاركة	٢٣٩،٤٥٢	٢١٣،١٥٢
موجودات مُقتناة بغرض التأجير	١٤٨،٠٨٤	١٥١،٤٧٢
الاستثمارات	٥٢٦،١٠٠	٥٥٢،٨١٦
موجودات أخرى	٥٥،٥٤٤	٦٧،٣١٥
عقارات قيّد التطوير	٧٥،٨٣٨	٧٧،٥٦٧
موجودات ثابتة	٢٢،٢٣٥	٢٠،٠١٩
موجودات غير ملموسة	٣٣،٥٧٦	٣٨،٤٤٥
مجموع التعرض للائتمان ضمن الميزانية العمومية	**٢،٩٧٨،٩٤٦**	**٣،٠٥٣،٣٧٤**
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق بالبنود غير المدرجة ضمن الميزانية العمومية هي كالتالي:		
ضمانات مالية وخطابات ائتمان غير قابلة للإلغاء	١٨٧،٦٧٤	٢٢٤،٠٩٩
التزامات بالتمويل، وتسهيلات غير مسحوبة ومطلوبات أخرى متعلقة بالائتمان	٦٢٣،٤٣٨	٧٣٣،٣٠٦
مجموع تعرض الائتمان خارج الميزانية العمومية	**٨١١،١١٢**	**٩٥٧،٤٠٥**
مجموع التعرض للائتمان	**٣،٧٩٠،٠٥٨**	**٤،٠١٠،٧٧٩**
مجموع التعرض للائتمان الممول بحسابات الاستثمار المطلقة	**١،٢٨٨،٩٥٨**	**١،٢١٨،٥٧٨**
مجموع التعرض للائتمان الممول بحسابات الاستثمار المطلقة (٪)	**٣٤،٠١٪**	**٣٠،٣٨٪**

يمثل متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان متوسط الأرصدة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

بعض التعرضات تصل إلى ٣،٦ مليون دينار بحريني يتم تغطيتها بضمان.

١٠. التوزيع الجغرافي للتعرضات للائتمان:

	آسيا	الشرق الأوسط	أوروبا	أخرى	إجمالي
البنود ضمن الميزانية العمومية					
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية	١٥٣،٧٣٢	٧٨،١٣٨	١٩،١٤٧	٢،١٠٧	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٤،٥٤٧	١٢٣،٠٥٥	-	-	١٢٧،٦٠٢
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٣٩،٨٢٩	٩٤٥،٨١٠	٩،٤٦٨	٢،٢٨٤	١،٤٩٧،٣٩١
تمويلات المشاركة	٢٣٩،٤٥٢	-	-	-	٢٣٩،٤٥٢
موجودات مُقتناة بغرض التأجير	-	١٤٨،٠٨٤	-	-	١٤٨،٠٨٤
الاستثمارات	٤٨٩،٠١١	٣٧،٠٨٩	-	-	٥٢٦،١٠٠
موجودات أخرى	٢٦،١٩١	٢٩،٣٥٣	-	-	٥٥،٥٤٤
عقارات قيّد التطوير	-	٧٥،٨٣٨	-	-	٧٥،٨٣٨
موجودات ثابتة	٢١،٤٩٥	٧٤٠	-	-	٢٢،٢٣٥
موجودات غير ملموسة	٤،٥٢٠	٢٩،٠٥٦	-	-	٣٣،٥٧٦
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية	**١،٤٧٨،٧٧٧**	**١،٤٦٧،١٦٣**	**٢٨،٦١٥**	**٤،٣٩١**	**٢،٩٧٨،٩٤٦**
البنود خارج الميزانية العمومية	**٧٧٩،٢٨٣**	**٣١،٨٢٩**	**-**	**-**	**٨١١،١١٢**
مجموع التعرض للائتمان	**٢،٢٥٨،٠٦٠**	**١،٤٩٨،٩٩٢**	**٢٨،٦١٥**	**٤،٣٩١**	**٣،٧٩٠،٠٥٨**

تستخدم المجموعة الموقع الجغرافي للتعرضات للائتمان كأساس للتوزيع على المناطق الجغرافية كما هي موضحة أعلاه.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١١. التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للائتمان:

	بنوك ومؤسسات مالية	التجارة والتصنيع	عقارات وبناء	الخدمات	أفراد	نسيج	أخرى	إجمالي
البنود ضمن الميزانية العمومية								
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية	٢٥٣،١٢٤	-	-	-	-	-	-	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية وأخرى	١٢٧،٦٠٢	-	-	-	-	-	-	١٢٧،٦٠٢
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٩٢،٧٩٣	٢٩٩،٠٢٠	٣٣،٧١٣	١٨١،٢٩٢	٣١٤،٩٦١	٢٦،٢٢٢	٤٩،٣٩٠	١،٤٩٧،٣٩١
تمويلات المشاركة	٤٢٤	١٣٠،٨٥٨	٣،٠٩٨	٤٢،٠٤٢	٥٢،٣٧٠	١،٢٤٠	٩،٤٢٠	٢٣٩،٤٥٢
موجودات مُقتناة بغرض التأجير	١،١٦٣	١٤،٨٥٠	-	٧٦	١٣١،٩٩٥	-	-	١٤٨،٠٨٤
الاستثمارات	٣٤١،٥٧٦	٦،٢٥٢	٣،٠٤٥	١٧٥،١٣٣	-	-	٩٤	٥٢٦،١٠٠
موجودات أخرى	٢٥،١٧٦	١٨٣	١٣،٠٥٣	٤،٤٤٨	١١،٩٠٠	-	٧٨٤	٥٥،٥٤٤
عقارات قيّد التطوير	-	-	٧٥،٨٣٨	-	-	-	-	٧٥،٨٣٨
موجودات ثابتة	٢١،٤٩٥	-	٧٤٠	-	-	-	-	٢٢،٢٣٥
موجودات غير ملموسة	٣٣،٥٧٦	-	-	-	-	-	-	٣٣،٥٧٦
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية	**١،٣٩٦،٩٢٩**	**٤٥١،١٦٣**	**١٢٩،٤٨٧**	**٤٠٢،٩٩١**	**٥١١،٢٢٦**	**٢٧،٤٦٢**	**٥٩،٦٨٨**	**٢،٩٧٨،٩٤٦**
البنود خارج الميزانية العمومية	**٢٣٣،٣٨٩**	**٣٢٨،٥٩٧**	**١٣،٦٣٧**	**٥٩،٣٧٢**	**٧،٣٣٠**	**٤٤،٢١٠**	**١٢٤،٥٧٧**	**٨١١،١١٢**
مجموع التعرض للائتمان	**١،٦٣٠،٣١٨**	**٧٧٩،٧٦٠**	**١٤٣،١٢٤**	**٤٦٢،٣٦٣**	**٥١٨،٥٥٦**	**٧١،٦٧٢**	**١٨٤،٢٦٥**	**٣،٧٩٠،٠٥٨**

١٢. تفاصيل التعرضات للائتمان حسب الاستحقاق ومتطلبات التمويل:

	حتى شهر واحد	١-٣ شهور	٣-١٢ شهور	١-٥ سنوات	٥-١٠ سنوات	١٠-٢٠ سنوات	أكثر من ٢٠ سنوات	إجمالي
البنود ضمن الميزانية العمومية								
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢٥٢،٢٤٨	٨٧٦	-	-	-	-	-	٢٥٣،١٢٤
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية	١٢١،٣٤٣	١،٨٤٨	-	٤،٤١١	-	-	-	١٢٧،٦٠٢
ومؤسسات أخرى	٢٤١،٠٨٠	٦٤،٠٩٠	١٥٢،٦١٥	٨٣٨،٦٠٤	١٩٩،٨٠٣	١،١٩٩	-	١،٤٩٧،٣٩١
مرابحات وتمويلات أخرى	٤٢،٧٨٧	٦،١٣٣	٥٦،١١٨	٧٧،٢٦٩	٤٦،٦٧٩	١٠،٤٦٦	-	٢٣٩،٤٥٢
تمويلات المشاركة	١٠٣	٧٦	٢٢٧	٢،٠٨١	٤،٩٨٢	٦٦،١٠٢	٧٤،٥١٣	١٤٨،٠٨٤
موجودات مُقتناة بغرض التأجير	٣،١٠٦	٣٠٤،٩٨٨	٤٥،٥٥٤	٨،٤١٨	١٦٤،٠٣٤	-	-	٥٢٦،١٠٠
الاستثمارات	٣٤،٧٢٤	٤،٤٤٨	١٢،٢٨٤	٤،٠٨٨	-	-	-	٥٥،٥٤٤
موجودات أخرى	-	-	-	٧٥،٨٣٨	-	-	-	٧٥،٨٣٨
عقارات قيّد التطوير	-	-	-	١٠،٨٨٨	١١،٣٤٧		-	٢٢،٢٣٥
موجودات ثابتة	-	-	-	-	٤،٢٠٣	٢٢،٣٧٣	٧،٠٠٠	٣٣،٥٧٦
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية	**٦٩٥،٣٩١**	**٣٨٢،٤٥٩**	**٢٦٦،٧٩٨**	**١٦،٠٢١،٥٩٧**	**٤٣١،٠٤٨**	**١٠٠،١٤٠**	**٨١،٥١٣**	**٢،٩٧٨،٩٤٦**
البنود خارج الميزانية العمومية	**٤٥٠،٨٨٣**	**١٤٣،٤٨٥**	**١٠٢،٧١١**	**١١١،٨٥٢**	**٢،١٨١**	-	-	**٨١١،١١٢**
مجموع التعرض للائتمان	**١،١٤٦،٢٧٤**	**٥٢٥،٩٤٤**	**٣٦٩،٥٠٩**	**١،١٣٣،٤٤٩**	**٤٣٣،٢٢٩**	**١٠٠،١٤٠**	**٨١،٥١٣**	**٣،٧٩٠،٠٥٨**
حسابات جارية للعملاء	٥٧٢،٤٦٦	-	-	-	-	-	-	٥٧٢،٤٦٦
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية وأخرى	٣٤٧،٣٢٨	٣٣،٩٩٧	٣١،٩٠٣	٨٨،٣٨٨	-	-	-	٥٠١،٦١٦
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٣٩٠،٩٩٥	٦٦،٣٠٥	١٢٧،٧٠٤	٤،٥٤٦	-	-	-	٥٨٩،٥٥٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	١٨٧،٤٧٠	٣٦٤،٦٨٦	٣٥٨،٣٤٨	١٥٣،٤٢٤	-	-	-	١،٠٦٣،٩٢٨
	١،٤٩٨،٢٥٩	**٤٦٤،٩٨٨**	**٥١٧،٩٥٥**	**٢٤٦،٣٥٨**	-	-	-	**٢،٧٢٧،٥٦٠**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٣. أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للائتمان

تم إبرام عدد من المعاملات المصرفية مع الأطراف ذات الصلة في إطار سياق العمل الاعتيادي. إن أرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة ضمن التعرض للائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كانت كما يلي:

الشركات الفرعية	٥٩٤،٩٨٦
أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة الرئيسيين	٥،٧٧٤
إجمالي	**٦٠٠،٧٦٠**

١٤. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة

	إجمالي التعرض	مخصصات الهبوط في القيمة	صافي التعرض
التحليل حسب قطاع العمل			
التصنيع	٦١،٣١٢	٤٣،٨٨٥	١٧،٤٢٧
الزراعة	٥،٠٧٢	٢،٧٨٢	٢،٢٩٠
التشييد	٥،٧٠٠	٢،٢٠١	٣،٤٩٩
مالي	١٨،١٨١	١٤،٣٩٠	٣،٧٩١
التجارة	٣٢،٨٤٧	٢١،٦٢٦	١١،٢٢١
شخصي	٢٨،٦٨٦	٤،٦٠٣	٢٤،٠٨٣
عقارات	٣،١٢٣	١،٥٨٧	١،٥٣٦
قطاعات أخرى	٢٩،٧٩٤	١،٨٦٢	٢٧،٩٣٢
إجمالي	**١٨٤،٧١٥**	**٩٢،٩٣٦**	**٩١،٧٧٩**
التحليل حسب العمر			
أكثر من ثلاثة أشهر وحتى سنة واحدة	٥١،٢٩٩	١٦،٥٩١	٣٤،٧٠٨
أكثر من سنة واحدة وحتى ثلاث سنوات	٢٣،٤٢٨	٧،٦٢٦	١٥،٨٠٢
أكثر من ٣ سنوات	١٠٩،٩٨٨	٦٨،٧١٩	٤١،٢٦٩
إجمالي	**١٨٤،٧١٥**	**٩٢،٩٣٦**	**٩١،٧٧٩**

تفاصيل مخصصات الهبوط في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**المتعلقة بالمالكين**	**المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة**	**إجمالي**
في ١ يناير	٨٧،٧٢٩	٨،١٧٣	٩٥،٩٠٢
محمل خلال السنة	١٥،٢٨٣	٢،٢٠٠	١٧،٤٨٣
مشطوب خلال السنة	(٥،٩١٧)	(٦٣)	(٥،٩٨٠)
مستخدم خلال السنة	(٤،٠٧٣)	(٣،٦٧٦)	(٧،٧٤٩)
فروق أسعار الصرف وحركات أخرى	(٦،٣٤٦)	(٣٧٤)	(٦،٧٢٠)
كما في ٣١ ديسمبر	٨٦،٦٧٦	٦،٢٦٠	٩٢،٩٣٦

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٥. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية

التحليل حسب المناطق الجغرافية	إجمالي التعرض	الاضمحلال مخصصات	صافي التعرض
آسيا	١٠٥،٤٥٤	٧٢،٤٠٥	٣٣،٠٤٩
الشرق الأوسط	٧٩،٢٦١	٢٠،٥٣١	٥٨،٧٣٠
إجمالي	**١٨٤،٧١٥**	**٩٢،٩٣٦**	**٩١،٧٧٩**

١٦. تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تمت إعادة هيكلتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

بلغت التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إجمالي ٣,٢ ملايين دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٧,٦ ملايين دينار بحريني) وكان لإعادة الهيكلة أثر إيجابي بمجمل ٠,٣ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١,٣ مليون دينار بحريني) على الأرباح الحالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تعود إعادة الهيكلة بأثر إيجابي بقيمة ٠,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٠,٥ مليون دينار بحريني) على الأرباح المستقبلية للمجموعة. وكان تمديد تواريخ الاستحقاق الطابع الأساسي للامتيازات الممنوحة لكل التسهيلات المعاد هيكلتها.

١٧. التعرضات الائتمانية المغطاة بضمان مالي فعال

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي

	إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
محفظة الشركات	٢٧١،٥٥١	٤،٩٣١
التجزئة التنظيمية للأفراد	٣٨٥	٩١
تمويلات متأخرة	٥،٨٨٥	١،٠٨٧
إجمالي	**٢٧٧،٨٢١**	**٦،١٠٩**

التعرض الممول من خلال حسابات الاستثمار المطلقة

	إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
محفظة الشركات	٤٤٥،٣٣٨	١٤،٤٩١
التجزئة التنظيمية للأفراد	٤١٠،٨٧٩	٤٠
تمويلات متأخرة	٥٥،٩١٣	٣٨
إجمالي	**٩١٢،١٣٠**	**١٤،٥٦٩**

مخاطر الائتمان للأطراف الأخرى

	إجمالي القيمة العادلة الإيجابي للعقود	الفوائد المصفاة	تخفيف مخاطر الائتمان	صافي قيمة التعرض الافتراضي	الموجودات الموزونة بمخاطر
عقود معدل الربح	١٠	-	-	١٠	٠
عقود صرف العملات الأجنبية	٤،٩٢٤	-	-	٤،٩٢٤	٤،٧٩٥
إجمالي	**٤،٩٢٤**	**-**	**-**	**٤،٩٢٤**	**٤،٧٩٥**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٨. مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ نتيجة التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغير السلبي في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم ومعدلات الربح.

إن سياسة إدارة مخاطر السوق تتضمن جميع الجوانب المتعلقة بمخاطر السوق. وتقع مسؤولية تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة الحدود الداخلية والتنظيمية لبنك الإثمار على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة، وذلك بإشراف من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر.

ويتم احتساب رسوم رأس مال مخاطر السوق وفقاً لطريقة معيارية.

١٫١٨ وفيما يلي مناقشة للعوامل الرئيسية في مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك:

١٫١٫١٨ مخاطر الصرف الأجنبي

إن مخاطر الصرف الأجنبي هي تلك المخاطر المتعلقة بالتعرض لأية عملة أجنبية قد تتأثر سلباً بالتقلب في أسعار الصرف الأجنبي. حيث أن إدارة الخزينة هي المسؤولة عن إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، والتي تتم في بنك الإثمار عن طريق التأكد من الإجراءات الدورية ومراقبة أوضاع الصرف الأجنبي المفتوحة مقابل الحدود الموضوعة لصافي صرف العملات المفتوحة الموافق عليه. ويقوم بنك الإثمار بإجراء معاملات صرف العملات الأجنبية بالنيابة عن العملاء، ولا يُجرى البنك أي معاملات لحسابه.

٢٫١٫١٨ *مخاطر معدلات الأرباح*

إن مخاطر معدلات الأرباح هي مخاطر الخسارة المالية التي سيتحملها بنك الإثمار نتيجة عدم تطابق معدلات أرباح الأصول والحسابات الاستثمارية. ويستند توزيع الأرباح على اتفاقات تقاسم الأرباح بدلا من العائد المضمون لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي فإن البنك لا يخضع إلى مخاطر معدلات أرباح كبيرة. ومع ذلك، فإن ترتيبات تقاسم الأرباح ستؤدي إلى مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج بنك الإثمار بتوزيع الأرباح بما يتماشى مع أسعار السوق.

٣٫١٫١٨ مخاطر الأسعار

إن مخاطر سعر الاستثمار هي مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمحفظة بنك الإثمار نتيجة لتضاؤل في القيمة السوقية للاستثمارات الفردية.

٤٫١٫١٨ مخاطر السلع:

إن البنك لا يتعرض لمخاطر سوق السلع.

٢٫١٨ استراتيجية إدارة مخاطر السوق

إن استراتيجية مخاطر السوق يقوم بالموافقة عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن التعديلات على السياسات تخضع أيضاً لموافقة مجلس الإدارة. أما الإدارة العليا، فهي مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مواصلة تطوير السياسات والإجراءات من أجل تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر.

وتتضمن استراتيجية إدارة مخاطر السوق ما يلي:

١. التزام البنك بتطبيق مخصصات استراتيجية مخاطر السوق مع افتراضية أي التعرضات لهذه المخاطر.
٢. تم وضع هيكل محدد لمراقبة والتحكم في مخاطر السوق لمحفظة بنك الإثمار.
٣. مراجعة كل منتج جديد/ عملية جديدة لإدارة مخاطر السوق التي يتم التعرض لها.
٤. وضع تقنيات قياسية مناسبة لقياس ومراقبة مخاطر السوق بفعالية.
٥. اختبار الضغوط بصورة منتظمة لتقييم تأثير التغيرات في الأسواق.
٦. الاحتفاظ برأسمال كافٍ طوال الوقت لتلبية المتطلبات الرأسمالية لمصرف البحرين المركزي وفقاً للعمود الأول من اتفاقية بازل.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. مخاطر السوق (تابع)

٣,١٨ منهجية قياس مخاطر السوق

إن التقنيات المختلفة التي يستخدمها البنك بهدف قياس ومراقبة مخاطر السوق هي كما يلي:

- المركز المفتوح لليلة واحدة
- تحليل فجوات معدلات الأرباح
- المخاطر على العائدات
- القيمة الاقتصادية

وتقوم إدارة المخاطر لدى البنك بمراقبة الأوضاع مقابل الحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة.

٤,١٨ مراقبة الحدود

إن السياسة التنظيمية في البنك للحدود والتوجيهات التي وافق عليها مجلس الإدارة يتم الالتزام بها بشكل صارم وإذا حدث خلاف ذلك فإنه يتم تصعيد الأمر فوراً واتخاذ الإجراء اللازم.

٥,١٨ عملية مراجعة المحفظة

كجزء من عملية مراجعة المخاطر، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة تعرضات البنك بصورة عامة لمخاطر السوق. ويتم تقديم تقارير بهذه المراجعات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر

٦,١٨ نظام إدارة المعلومات

إن تقارير مخاطر السوق هي أيضاً من ضمن المواضيع التي تتم مناقشتها في اجتماعات لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. وتقدم التقارير للإدارة العليا في البنك ولجان مجلس الإدارة للاطلاع على تعرضات مخاطر السوق في سجلات البنك.

٧,١٨ اختبار الضغوط

يُجري بنك الإثمار اختبار ضغوط لمحفظته كجزء من عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال وفقاً لوحدة اختبار الضغوط الخاصة بمصرف البحرين المركزي.

ويعتبر إطار اختبار الضغوط الخاص بالبنك جزءاً لا يتجزأ من العملية الكلية لإدارة المخاطر. كذلك وضع البنك عملية حوكمة ملائمة للإشراف الفعّال على إطار اختبار الضغوط وتنفيذه بكفاءة.

١٩. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية

	الموجودات الموزونة بمخاطر			متطلبات رأس المال		
	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الحد الأقصى	الحد الأدنى	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	الحد الأقصى	الحد الأدنى
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٤،٧٧٥	٤،٧٧٥	٢،٤٠١	٥٩٧	٥٩٧	٣٠٠
التجميع						
مخاطر صرف العملات الأجنبية	٣،٦١١	٣،٦١١	٢١٥	٤٥١	٤٥١	٢٧
مخاطر معدلات الربح (محفظة التداول)	١٢،١٥١	١٢،١٥١	٨،٥٠٥	١،٥١٩	١،٥١٩	١،٠٦٣
مخاطر وضع الاستثمارات في الأسهم	٢٧،٤٢٩	٢٧،٤٢٩	٢٧،٥٢٩	٣،٤٢٩	٣،٤٢٩	٣،٤٤١
إجمالي	**٤٧،٩٦٦**	**٤٧،٩٦٦**	**٣٨،٦٥٠**	**٥،٩٩٦**	**٥،٩٩٦**	**٤،٨٣١**

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠. مخاطر العملات:

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تغير قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات. إن غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة مسجلة بالدولار الأمريكي وبالدينار البحريني وبالدرهم الإماراتي وبالروبية الباكستانية. وحيث أن الدينار البحريني والدرهم الإماراتي مرتبطين بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي، فإن مخاطر تغيّر هذه العملات تعتبر ضئيلة. كما أن استثمارات البنك في بنك فيصل المحدود هي بالروبية الباكستانية ومن ثم فإنها تُعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية. بلغت الخسارة المتراكمة للعملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٣٧,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٣١,٦ مليون دينار بحريني) (مدرجة في بيان احتياطي تحويل العملات الأجنبية للتغيرات في حقوق المساهمين).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كان صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما يلي:

	مديد \ (موجز)
روبية باكستانية	٤٠،٢٢٨
دولار أمريكي	٢٠٥،٥١١

٢١. وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغ مجموع الصكوك والسندات الاستثمارية لدى المجموعة إجمالي ٤٤٧,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤٩٠,١ مليون دينار بحريني). كما بلغ مجموع السندات الاستثمارية المدرجة من مجموع السندات الاستثمارية ما قيمته ٥٤,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢١,٦ مليون دينار بحريني)، بينما كان الرصيد المتبقي البالغ ٣٩٣ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤٦٨,٥ مليون دينار بحريني) يعود للسندات الاستثمارية غير المدرجة.

بلغت الخسائر المحققة المتراكمة من بيع السندات الاستثمارية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ١,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٠,٥ مليون دينار بحريني أرباح) في حين بلغ إجمالي الخسارة غير المحققة المحتسبة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ما قيمته ٣,٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,٤ مليون دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغ إجمالي متطلبات رأس المال بموجب الطريقة المعيارية ٠,٣ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٠,٢ مليون دينار بحريني) للسندات الاستثمارية المدرجة وما قيمته ٠,١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٠,١ مليون دينار بحريني) للسندات الاستثمارية غير المدرجة بعد التجميع / التجميع التناسبي للاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية

مخاطر معدل الربح في سجلات بنك الإثمار هي المخاطر التي تنتج عن تغير سلبي في صافي الإيرادات المتوقعة وفي القيمة الاقتصادية للميزانية العمومية جراء تأثير التغيرات في معدل الربح على استحقاق وإعادة تسعير الموجودات والمطلوبات غير المتوافقة في سجلات البنك.

١,٢٢ وفيما يلي مصادر مخاطر معدل الربح:

- عدم توافق الاستحقاقات: إن عدم انتظام تواريخ الاستحقاقات/ إعادة التسعير الخاصة بالموجودات والمطلوبات يؤدي إلى مخاطر معدل الربح. وفي حالات معدلات الأرباح الثابتة، فإنه يتم أخذ الاستحقاقات بعين الاعتبار، أما بالنسبة لمعدلات الأرباح المتغيرة والعائمة فإنه يتم أخذ تواريخ إعادة التسعير/ والتمديد بعين الاعتبار.
- مخاطر القيمة الأساسية: إن الأصول والمطلوبات ذات تواريخ الاستحقاقات/ إعادة التسعير المتماثلة ومؤشرات معدل الربح المرتبطة(معدل عرض الدولار بين بنوك لندن، ومعدل العرض بين بنوك البحرين)، رغم اختلاف معدل القيمة الأساسية بينهما، تكون عرضة لمخاطر القيمة الأساسية.
- مخاطر التغير في منحنى معدل الربح: إن التغيرات في القيمة وميل وشكل منحنى معدل الربح الذي يؤثر على الأصول والمطلوبات بنمط مختلف يؤدي إلى مخاطر معدل الربح.
- مخاطر خيارات الأصول الأساسية للأطراف الأخرى: إن توافر الخيارات للأطراف الأخرى لدفع المصاريف مقدماً أو القيام بالسحوبات المبكرة قد يؤدي إلى فائض أو عجز في أموال البنك التي يجب استثمارها أو إعادة تمويلها بمعدلات أرباح غير محددة.

٢,٢٢ استراتيجية مخاطر معدل الربح

يقوم مجلس إدارة البنك بالموافقة والمراجعة على استراتيجية مخاطر معدل الربح والتعديلات على سياسات مخاطر السوق. وتكون لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن تطبيق استراتيجية مخاطر معدل الربح التي وافق عليها مجلس الإدارة. وحسب الاستراتيجية المتبعة، فإنه يتم القيام بالإجراءات التالية:

- السعي للحفاظ على التوزيع المناسب بين تكلفة التمويل والعائد منه
- الحد من عدم تطابق تاريخ الاستحقاق/ إعادة التسعير بين الأصول والمطلوبات
- مراجعة معدل الربح على منتجات المطلوبات من أجل المنافسة في السوق
- تحديد معدل الربح على المنتجات الحساسة التي يرغب البنك في العمل بها

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية (تابع)

٣,٢٢ قياس مخاطر معدل ربح

لقد قام البنك باعتماد الطرق التالية لقياس مخاطر معدل الربح في سجلات البنك:

- تحليل فجوة عملية إعادة التسعير: يتم قياس الفجوة بين معدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة.
- القيمة الاقتصادية لرأس المال- فجوة المدة الزمنية: يتم قياس الخسارة في قيمة المحفظة نتيجة لتغير طفيف في معدلات الربح. ويقوم البنك باعتماد قياس القيمة الاقتصادية لرأس المال باستخدام متغير المدة التقديرية (متوسط معدل المدة لاستحقاقات التدفقات النقدية في الأوراق المالية) في مختلف النطاقات الزمنية. ويتم التقيد بافتراضات حساب القيمة الاقتصادية من معايير بازل ٢ وأفضل الممارسات الدولية.
- تأثير الدخل- (العوائد المعرضة للمخاطر): إن العوائد المتوقعة تتضمن تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الاستحقاق أو التي سجلت في الفترة القريبة. وبالنسبة للأرباح، فإنه يتم التركيز على تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الأرباح المستحقة أو المسجلة. كما يقوم بنك الإثمار باختبارات الضغوط من حيث تأثير ٢٠٠ نقطة أساسية على رأس مال البنك.

٤,٢٢ رصد ومراقبة مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح تتم مراقبتها من خلال مراجعة عملية إعادة التسعير لمعدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة.

وتتضمن أنظمة إدارة المعلومات لمخاطر معدل الربح على تأثير التحول في معدلات الأرباح على العوائد والقيمة الاقتصادية التي تقدم للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر.

٥,٢٢ الإفصاح عن مخاطر معدل ربح

مخاطر معدلات الربح هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح في السوق. ويتغير تأثير كل ٢٠٠ نقطة أساسية كما يلي:

	دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم إماراتي
إجمالي التعرض لمعدلات الربح	٢٥٤،٤٨٣	١٦٦،٧٥٤	١٢٣،٤٤٢
معدل التغير (المفترض) (+/-)	٪٢,٠٠	٪٢,٠٠	٪٢,٠٠
مجموع التأثير المقدر (+/-)	**٥،٠٩٠**	**٣،٣٣٥**	**٢،٤٦٩**

٢٣. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي المخاطر الناتجة عن الخسائر الناجمة من إخفاق أو عدم وجود إجراءات داخلية أو أشخاص أو أنظمة كافية أو نتيجة للأحداث الخارجية والتي تشمل المخاطر القانونية ومخاطر التوافق مع الشريعة الإسلامية ولكن لا تقتصر عليهما. ويستثنى التعريف المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

ولا يمكن أن يتوقع البنك القضاء على مخاطر التشغيل، ولكن من خلال نظام التحكم والمراقبة مع مواجهة مخاطر التشغيل المحتملة، سيتمكن الإثمار من إدارة مخاطر التشغيل نحو مستوى مقبول.

١,٢٣ استراتيجية إدارة مخاطر التشغيل

لدى البنك إطار صارم لإدارة مخاطر التشغيل. وتتضمن سياسات وإجراءات مخاطر التشغيل تقديم توجيهات تفصيلية لإدارة مخاطر التشغيل في البنك.

وتتم مراجعة جميع المنتجات والعمليات الجديدة لتحديد المخاطر التشغيلية والتخفيف من حدتها.

ويشمل منهج التعاطي مع مخاطر التشغيل من خلال التأكيد على ما يلي:

- إنشاء هيكل حوكمة فعّال مع توضيح خطوط رفع التقارير وفصل واضح للمهام والاختصاصات.
- المحافظة على بيئة رقابية داخلية فعّالة.
- تحديد المخاطر ومراقبة الحوادث والموضوعات والعمل على حلها في صيغها.

٢,٢٣ مراقبة ورصد مخاطر التشغيل

تتولى إدارات الدعم وإدارات الأعمال التجارية تقديم تقرير بأحداث المخاطر التشغيلية وتتم مراجعتها ومناقشتها وحل القصور الذي تخللها، كما تسجل أيضاً الخسائر الخارجية وتتم مراجعتها من حيث أهميتها بالنسبة لعمليات بنك الإثمار.

وقد قام بنك الإثمار بتطبيق تقييم ذاتي صارم للحد من المخاطر في العملية، حيث يتم تحديد المخاطر الكبيرة وتقييمها مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة والمتبقية.
كما تم وضع مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لجميع المجالات المعرضة للخطر مع رصد اتجاهاتها. وقام البنك أيضاً بوضع مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى البنك التي يتم مراقبتها باستمرار لتقييم جميع المخاطر التشغيلية.

ويتم إطلاع لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على آخر المستجدات في مخاطر التشغيل والتي تشمل مراجعة أحداث مخاطر التشغيل ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية وتقديم التفاصيل عن أحداث المخاطر التشغيلية التي تؤدي إلى خسائر مالية أو فقدان السمعة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٣. مخاطر التشغيل (تابع)

٣,٢٣ التحكم والتخفيف من مخاطر التشغيل

ويتم استكمال عملية إدارة المخاطر التشغيلية عبر عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية وللحد من الخسائر من خلال الإجراءات على مستوى الإدارات والتي تضمن الادراك الكامل للموظفين المعنيين بالعمليات المرتبطة بمسؤولياتهم.

وتساعد عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر في تحديد مخاطر التشغيل الهامة واتخاذ قرارات التحكم المناسبة لتنفيذها من أجل التخفيف من المخاطر. وأحياناً يتم اتخاذ القرارات مشترك بين إدارة المخاطر وإدارة الأعمال أو الدعم التي لها علاقة بالأنشطة بشأن قبول المخاطر أو تقليل مستوى الأنشطة أو تحويل المخاطر أو الانسحاب التام من الأنشطة المرتبطة بالمخاطر.

وتقوم إدارة المخاطر باستشارة إدارة الشؤون القانونية لمراقبة القضايا القانونية المعلقة ضد البنك. وإذا اقتضى الأمر، فإن لجنة إدارة المخاطر تقوم بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية لتقييم تأثير القضايا القانونية على المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة.

٤,٢٣ خطة استمرارية الأعمال

للبنك سياسة قائمة ودائمة مفصلة لاستمرارية الأعمال والتي تتناول مبادرات هذه السياسة لضمان مواصلة الإثمار أنشطته الحرجة في حالة وقوع أحداث كارثية.

وهذا يوفر خطة لاستمرارية العمليات التجارية في جميع الأوقات في حالة حدوث أي اضطرابات محتملة ناتجة عن خسارة غير متوقعة في الخدمات أو البنية التحتية.

وقد تم إنشاء مواقع للتعافي من الكوارث في فرعي قلالي والرفاع الغربي، حيث أنهما مجهزان بشكل جيد بالاحتياجات اللازمة. كما تم تشكيل لجنة توجيهية لاستمرارية الأعمال من أجل الإشراف على عملية تطبيق خطة استمرارية الأعمال في البنك.

٥,٢٣ أمن المعلومات

إن وظيفة أمن المعلومات والالتزام في قسم الإدارة المخاطر تنطوي على منع أي اضطرابات أو إخلال بنظم أمن المعلومات، وذلك لما ستخلفه من تأثير على أهداف أعمال البنك وعملياته، كما ستقوّض الركائز الأساسية لأمن المعلومات (السرية والنزاهة والإتاحة).

وتقوم هذه الوظيفة بتعزيز وتحسين القدرات الكلية لنظم إدارة أمن المعلومات باستمرار، وذلك من خلال ضمان اكتمال عملية أمن المعلومات في بنك الإثمار واعتماديتها والتزامها بالمعايير الدولية.

وتكفل هذه الوظيفة أيضاً استمرار تنفيذ العمليات المتعلقة بأمن المعلومات بما يتفق مع المعايير الدولية مثل (IEC/ISO 27001 and PCI-DSS). كذلك يتم التأكد من توفير التدريب المستمر والتوعية لموظفي البنك بشأن أمن المعلومات. وفي هذا الصدد، يتم تقديم دورات للتدريب والتوعية بشأن أمن المعلومات عبر الإنترنت لموظفي البنك.

حصل البنك على اعتمادات IEC/ISO 27001 و PCI-DSS، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي يوليها البنك لأمن المعلومات.

هذا وتؤدي وظيفة أمن المعلومات بفاعلية العديد من المهام المتعلقة بالتالي:

- التدريب على الأمن الإلكتروني وأمن المعلومات.
- الالتزام بمعايير اعتمادات الأمن.
- مراجعة وإعداد سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
- إدارة الاستجابة للحوادث.
- مراقبة وتدقيق التطبيقات والنظم بفاعلية.
- توفير التقارير والمساعدة للجنة التوجيهية لأمن المعلومات.
- المشاركة في المشاريع المستمرة للبنك.
- التزام البنك بالقوانين والمتطلبات التنظيمية لأمن المعلومات في مملكة البحرين.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٣. مخاطر التشغيل (تابع)

٦,٢٣ مخاطر السمعة

تُعرَّف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن تكوّن تصوّرات سلبيّة لدى العملاء والأطراف الأخرى والمساهمين والمستثمرين والدائنين ومحللي السوق والأطراف الأخرى ذات العلاقة أو الجهات التنظيمية والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على علاقات أعماله الحالية أو بناء علاقات أعمال جديدة وإمكانية وصوله المستمرة لمصادر التمويل. وتتسم مخاطر السمعة بأبعاد متعددة وتعكس تصوّرات وآراء المشاركين الآخرين في السوق. وعلاوة على ذلك، توجد مخاطر التشغيل في جميع أقسام المؤسسة ويعد التعرض لها مهمة متعلقة بفاعلية عمليات إدارة المخاطر الداخلية في البنك، بالإضافة إلى أسلوب الإدارة وكفاءتها في الاستجابة للتأثيرات الخارجية بشأن المعاملات ذات الصلة بالبنك. كذلك قد تؤثر مخاطر السمعة على مطلوبات البنك، إذ ترتبط ثقة السوق وقدرة البنك على تمويل أعماله ارتباطاً وثيقاً بسمعته.

وقد وضع البنك إطاراً خاصاً وحدد العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر على سمعته. وتعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في الثقافة المؤسسية الخاصة بالبنك، والتي تعد بدورها جزءاً لا يتجزأ من نُظم الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد المخاطر وإدارتها، تشمل نُظم الرقابة الداخلية ضمن مبادئها مسؤولية الحفاظ على ممارسات أعمال تتسم بأعلى معايير الجودة تجاه العملاء والمساهمين والجهات التنظيمية والجمهور العام وعملاء الائتمان / وغير الائتمان.

ويتبنّى البنك أيضاً مناهج لتخفيف المخاطر تتناول صياغة المنتجات ومعاملات الأعمال وغيرها من العمليات التي يمكن أن تنتج عنها مخاطر السمعة.

٢٤. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي

لأغراض التقارير النظامية، يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بناءً على طريقة المؤشر الأساسي. وفق هذه الطريقة يتم ضرب متوسط إجمالي الإيرادات للسنوات المالية الثلاث الفائتة بعامل ألفا الثابت.

تم تحديد عامل ألفا عند ١٥٪ وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي بالتوافق مع تعليمات بازل ٣. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية ١٦,٩ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١٦,٨ مليون دينار بحريني).

٢٥. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عندما يحين موعدها، وهو ما قد ينشأ عن عدم التوافق في التدفقات النقدية.

وتحدث مخاطر السيولة:

- إما نتيجة عدم القدرة على إدارة الانخفاض غير المتوقع أو التغيرات في الموارد المالية أو؛
- نتيجة الإخفاق في تحديد أو معالجة التغيرات في أوضاع السوق التي تؤثر على قدرة الأصول السائلة

وتقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات المالية لعملية إدارة التمويل والسيولة مركزياً بواسطة الخزينة بإشراف لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر. كما أن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن وضع إطار لمراقبة مخاطر السيولة في بنك الإثمار بشكل فعّال. وقد تم تصميم سياسات سيولة بنك الإثمار لضمان تحقيق التزاماته حسب وعندما يحين موعدها من خلال ضمان قدرته على توفير الأموال من السوق، أو أن يكون لديه ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لبيع وجمع الأموال على الفور دون التسبب في تحمل تكاليف وخسائر غير مقبولة. يراقب البنك بانتظام تمركز مصادر التمويل ويضمن تنويع مصادر التمويل بشكل كاف.

وتحدد سياسة إدارة مخاطر السيولة أيضاً الحد الأدنى من المعايير المقبولة لإدارة الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك المحافظة على الأصول السائلة عالية الجودة وأصول الحيطة والحذر وحدود عدم توافق المطلوبات المستحقة وآلية مراقبة مخاطر السيولة في بنك الإثمار.

١,٢٥ مراقبة ورصد مخاطر السيولة

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراقبة إدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك حدود عدم توافق السيولة، والحفاظ على نسب السيولة التنظيمية والداخلية على نحو دوري منتظم، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة وغيرها من نسب السيولة المختلفة التي تنص عليها اشتراطات وحدة إدارة السيولة، بالإضافة إلى جداول الاستحقاقات التمويلية. وتقدم إدارة المخاطر تقريراً كل ثلاثة أشهر للجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والذي يتضمن تحليلاً لالتزام بنك الإثمار بمقاييس المخاطر المنصوص عليها في إطار تقبّل المخاطر الخاص بالبنك.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تابع)

٢,٢٥ اختبارات ضغوط السيولة

يتم تنفيذ وعرض اختبار الضغط لمخاطر السيولة لبنك الإثمار ذات المعايير المعينة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة على لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر بشكل ربع سنوي.

٣,٢٥ إدارة السيولة الطارئة

لدى بنك الإثمار أيضاً سياسة للسيولة الطارئة تتضمن توجيهات لإدارة الاضطرابات المؤقتة أو طويلة المدى بقدرته على تمويل بعض أو جميع الأنشطة في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

٤,٢٥ معدلات السيولة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
الموجودات السائلة إلي إجمالي الموجودات	٪١٢,٧٨
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	٪٥٢,٢٩

٥,٢٥ معدلات السيولة:

وصلت نسبة تغطية السيولة في بنك الإثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى ١٦٠,٢٣٪. ووصل متوسط نسبة تغطية السيولة لفترة ٩٠ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى ١٤٥٪. التوزيع المفصّل لمتوسط نسبة تغطية السيولة لفترة ٩٠ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبيّن أدناه.

	الوصف	إجمالي القيمة غير الموزونة (متوسط)	إجمالي القيمة الموزونة (متوسط)
	الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)		
١	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	-	٤٣٠،٣٨٣
	التدفقات النقدية الصادرة		
٢	ودائع الأفراد وودائع العملاء من الشركات الصغيرة، ومنها:	١٩٠،٠٩٩	٥،٧٠٣
٣	الودائع المستقرة	٧٩٤،٣٧١	٧٨،٢٩٧
٤	الودائع الأقل استقراراً	-	-
٥	تمويل جملة غير مضمون، ومنه:	-	-
٦	الودائع التشغيلية (جميع الأطراف الأخرى) والودائع في شبكة المصارف التعاونية	٥٩،١٠٧	١٤،٧٧٧
٧	الودائع غير التشغيلية (جميع الأطراف الأخرى)	٥٨٦،٤٣١	٣١٠،١٠٩
٨	قرض غير مضمون	-	-
٩	تمويل جملة مضمون	-	-
١٠	متطلبات إضافية، ومنها:	-	-
١١	التدفقات الصادرة ذات الصلة بتعرضات المشتقات المالية ومتطلبات الضمان الأخرى	٢،٥٣١	٢،٥٣١
١٢	التدفقات الصادرة ذات الصلة بخسارة تمويل منتجات الدين	-	-
١٣	تسهيلات الائتمان والسيولة	١٣٥،٣٨٧	١٠،٩١٢
١٤	التزامات التمويل التعاقدية الأخرى	٥٧،٨٨٧	٥٧،٨٨٧
١٥	التزامات التمويل الطارئة الأخرى	٤٣٣،٨٢٣	٢١،٦٩١
١٦	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة	-	٥٠١،٩٠٥
	التدفقات النقدية الداخلة		
١٧	الإقراض المضمون (مثل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس)	٤٤،٨١١	-
١٨	التدفقات الداخلة من التعرضات العاملة بشكل كامل	٢٨٥،٧٩٩	٢٠٤،٥٦٠
١٩	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
٢٠	**إجمالي التدفقات النقدية الداخلة**	٣٣٠،٦١٠	٢٠٤،٥٦٠
٢١	**إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة**	-	٤٣٠،٣٨٣
٢٢	**إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة**	-	٢٩٧،٣٤٦
٢٣	**نسبة تغطية السيولة (٪)**	-	٪١٤٥

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تابع)

٦,٢٥ نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة:

وصلت نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة في بنك الإثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى ١١٥٪. التوزيع المفصّل لنسبة صافي مصادر التمويل المستقرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبيّن أدناه.

رقم	البند	القيمة غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				إجمالي القيمة الموزونة
		فترة الاستحقاق غير محددة	أقل من ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور وأقل من عام واحد	أكثر من عام واحد	
	مصادر التمويل المستقرة المتوافرة (ASF):					
١	**رأس المال:**	١٢١،١٢٦	-	-	٢٤،٧٦٨	١٤٥،٨٩٤
٢	رأس المال النظامي	١٢١،١٢٦	-	-	-	١٢١،١٢٦
٣	أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	٢٤،٧٦٨	٢٤،٧٦٨
٤	**ودائع الأفراد وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:**	٨٤١،٢٠٧	٢٠٣،٠١٦	٢٧٢،٥٢٩	١٤٥،٨٢٦	١,٣٤٣،٣٣٩
٥	الودائع المستقرة	١٩٩،١٢٠	٢٩،٩٥٥	١٩،٦٢٣	١٠،٠٧٨	٢٤٦،٣٤٢
٦	الودائع الأقل استقراراً	٦٤٢،٠٨٧	١٧٣،٠٦١	٢٥٢،٩٠٦	١٣٥،٧٤٨	١,٠٩٦،٩٩٧
٧	**تمويل الجملة:**	-	٤٨٠،٩٢٤	٢٧٤،٦١٥	٣٣٩،٢٤٨	٦٢٩،٥٤٠
٨	الودائع التشغيلية	-	-	-	-	-
٩	مصادر تمويل الجملة الأخرى	-	٤٨٠،٩٢٤	٢٧٤،٦١٥	٣٣٩،٢٤٨	٦٢٩،٥٤٠
١٠	**المطلوبات الأخرى:**	-	٣٢٧،٦٢٨	-	١٠،٦٥٠	١٠،٦٥٠
١١	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة	-	٢٦،٦٨٣	-	-	-
١٢	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات أعلاه	-	٣٠٠،٩٤٥	-	١٠،٦٥٠	١٠،٦٥٠
١٣	**إجمالي مصادر التمويل المستقرة المتوافرة (ASF):**	-	-	-	-	٢,١٢٩،٤٢٣
	مصادر التمويل المستقرة المطلوبة (ASF):					
١٤	إجمالي نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	٩،٦٩٠
١٥	الودائع المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-	-
١٦	**القروض والأوراق المالية العاملة:**	-	٥١٣،٥٤٣	١١١،٧٥٢	١,٣٦٢،٣٠٨	١,٤٨٦،٤٥٨
١٧	قروض عاملة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى ١	-	-	-	-	-
١٨	قروض عاملة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة ليست من المستوى ١ وقروض عاملة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	١١٣،٢٤٠	٨،١١٨	٥٨٨،٣٢٨	٦٠٩،٣٧٣
١٩	قروض عاملة لعملاء من المؤسسات غير المالية، وقروض للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وقروض لصناديق سيادية، والمصارف المركزية وكيانات القطاع العام، ومنها:	-	٤٠٠،٣٠٣	١٠٣،٦٣٤	٦١٠،١٤٤	٧٧٠،٥٩١
٢٠	٢- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١٥٠،٥٧٠	٩٧،٨٧١
٢١	قروض الرهن العقاري العاملة، ومنها:	-	-	-	-	-

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تتمة)

٦,٢٥ نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة: (تتمة)

		القيمة غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
رقم	البند	فترة الاستحقاق غير محددة	أقل من ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور وأقل من عام واحد	أكثر من عام واحد	إجمالي القيمة الموزونة
٢٢	٢- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١٣،٢٦٦	٨،٦٢٣
٢٣	الأوراق المالية التي ليست في حالة تعثر وغير مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك حقوق الملكية المتداولة.	-	-	-	-	-
٢٤	**موجودات أخرى:**	-	٣٣٠،١٦٣	-	١،٤٩٩	٣٣١،٦٦٢
٢٥	السلع العينية المتداولة، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-	-
٢٦	الأصول المدرجة كهامش أولي لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة والمساهمات للصناديق المتعثرة عن السداد الخاصة بالأطراف الوسيطة المركزية	-	-	-	-	-
٢٧	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لأصول التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة	-	-	-	-	-
٢٨	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة قبل خصم هامش التباين المدرج	-	٥،٣٣٧	-	-	٥،٣٣٧
٢٩	جميع أصول الأخرى غير المشمولة في الفئات أعلاه	-	٣٢٤،٨٢٦	-	١،٤٩٩	٣٢٦،٣٢٥
٣٠	البنود خارج الميزانية العمومية	-	٦٠٨،٢٣٢	-	-	٣٠،٤١٢
٣١	**إجمالي مصادر التمويل المستقرة المطلوبة**					١،٨٥٨،٢٢٢
٣٢	**نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة ٪**					١١٥٪

٢٦. مطلوبات قانونية طارئة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كانت لدى المجموعة مطلوبات طارئة مقابل مطالبات عملاء ومطالبات أخرى بإجمالي مبلغ وقدره ٨٣,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر٢٠١٧: ٩١,٩ مليون دينار بحريني) في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تسفر هذه المطالبات عن مطلوبات محتملة.

خلال فترة التقرير، فُرضت على البنك غرامة مالية بقيمة ٦٠ ألف دينار بحريني متعلقة بإفصاحات خاصة برسوم معينة.

٢٧. مخاطر التبادل التجاري

إن بنك الإثمار معرض لمخاطر نسبة العائد في سياق إدارة أموال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، حيث يمكن للزيادة في المعدلات القياسية أن تؤدي إلى توقع أصحاب الحسابات الاستثمارية ارتفاع نسبة العائد. ووفقاً لاتفاقيات المضاربة، فإن أصحاب الحسابات الاستثمارية يحصلون على عوائد حقيقية من الأصول، كما يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح. ومع ذلك، وفي ظل ضغوط السوق، يمكن لبنك الإثمار دفع عوائد تفوق المعدل الذي تم اكتسابه فعلياً من الأصول الممولة من أصحاب الحسابات الاستثمارية.

وقد تنتج زيادة نسبة العائد في مخاطر التبادل التجاري عندما يتنازل بنك الإثمار عن نصيبه من الأرباح كمضارب لتكون عائدات أصحاب الحسابات الاستثمارية متوافقة مع توقعات السوق.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٧. مخاطر التبادل التجاري (تابع)

١,٢٧ الآليات/ التوجيهات المتبعة لتجنب مخاطر التبادل التجاري في البنك:

نسبة العائد المتوقع لأصحاب الحسابات الاستثمارية

قيام لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمراجعة الدورية للمعدلات المتوقعة لأصحاب الحسابات الاستثمارية وتعديلها وفقاً للمعدلات القياسية. أيضاً مراقبة مؤشرات السوق من قبل وحدات الأعمال والأخذ بالاعتبار معدلات الربح المقدمة من قبل المنافسون واتجاهات السوق بشكل عام واقتراح التغييرات على المعدلات المتوقعة التي يقدمها بنك الإثمار عند تقديم أو عرض المنتجات لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح. وبتطبيق هذه الطريقة الفعالة لتعديل معدلات الأرباح المتوقعة، سوف تقل مخاطر التبادل التجاري.

احتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمار

يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ أساسي وهو أن المستثمر المشارك في عقد المضاربة يتحمل جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية ويحصل على نسبة العائد الحقيقي من الأصول. ومع ذلك، يقوم بنك الإثمار بالوفاء بمسؤولياته الائتمانية وتحقيق نتائج متوافقة مع المعدلات القياسية والتجنيب من مخاطر التبادل التجاري، عن طريق خلق احتياطي يسد النقص أو الخسارة في العوائد المتوقعة. وقد يكون هذا الاحتياطي عبارة عن احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لمحفظة الحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

٢٨. إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩		٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
	النسبة إلى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	المبلغ	النسبة إلى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	المبلغ	النسبة إلى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	المبلغ
الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة	٦,٤٪	٨٢،٥٥١	٥,٩٪	٦٧،٩٤٩	٥,١٪	٦٢،١٩٠
ناقصاً: العائد لحسابات الاستثمار المطلقة	-٤,٢٪	(٥٤،٣٥٩)	-٣,٦٪	(٤٠،٩٥٩)	-٢,٧٪	(٣٣،٢١٤)
نصيب المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضارباً	٢,٢٪	٢٨،١٩٢	٢,٤٪	٢٦،٩٩٠	٢,٤٪	٢٨،٩٧٦

بلغ العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على أساس متوسط الرصيد المستحق خلال السنة ٤,٦٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤,٩٪). أما نصيب المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضارباً يتضمن رسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كنسبة مئوية من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة بلغ ٣,١٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,٧٪).

٢٩. متوسط نسبة العائد المفصح عنه لودائع المضاربة العامة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٣٠ يوماً	١,٤١	١,٢٠	١,١٠
٩٠ يوماً	١,٨١	١,٦٠	١,٦٠
١٨٠ يوماً	٢,٠٦	١,٨٥	١,٨٥
٣٦٠ يوماً	٢,٨٠	٢,٥٠	٢,٥٠
٣ سنوات	٣,٠٤	٢,٧٠	٢,٧٠

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(كافة المبالغ موضحة بآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٠. الحركة في احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات واحتياطي مخاطر الاستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
احتياطي معادلة الأرباح	٧،٣٥١
احتياطي مخاطر الاستثمار	-

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت نسبة احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات إلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ٠,٧٪ و ٢٪ على التوالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت نسبة التمويلات إلى حسابات الاستثمار المطلقة ٨١٪.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، نسبة كل نوع من التمويل الإسلامي إلى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة على النحو التالي:

	نسبة التمويل إلى إجمالي تمويلات حسابات الاستثمار المطلقة
مرابحات وتمويلات أخرى	٥٥,٧٧٪
تمويلات المشاركة	٢٧,١٩٪
موجودات مُقتناة بغرض التأجير	١٧,٠٤٪

يلخص الجدول التالي توزيع حسابات الاستثمار المطلقة ومخصصات الهبوط في القيمة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
التعرض: المصارف	٣٣٣،١٣٦
التعرض: غير المصارف	٩٥٥،٨٢٢
مخصصات: غير المصارف	(١٦،٩١٤)

٣١. إفصاحات أخرى

رسوم التدقيق ورسوم الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق المقدمة من قبل المدققين الخارجيين ستكون متوفرة للمساهمين عند الطلب. وستتاح هذه التفاصيل لمساهمي البنك حسب طلبهم المحدد، شريطة ألّا تؤثر هذه الإفصاحات سلباً على مصلحة البنك وعلى قدرته على المنافسة في السوق.

الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة المحتفظ بها لدى البنك في المملكة مغطاه بنظام حماية الودائع الصادر عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

معلومات عن الشركة

اسم الشركة	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة)
الشكل القانوني	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.
رقم تسجيل الشركة	سجل تجاري رقم ٩٩٣٣٦
المكتب الرئيسي	برج السيف، مبنى ٢٠٨٠، طريق ٢٨٢٥، ضاحية السيف ٤٢٨، ص.ب. ٢٨٢٠، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥٠٠٠
فاكس	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥١٥١
البريد الإلكتروني	info@ithmaarbank.com
الموقع الإلكتروني	www.ithmaarbank.com
انتهاء السنة المحاسبية	٣١ ديسمبر
مسئول الالتزام	بالو ترافلاندر راماورثي - رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال
سكرتير الشركة	علي أحمد محمد - القائم بأعمال سكرتير الشركة
المدققون	برايس ووتر هاوس كوبرز إم إي ليميتد، ص.ب. ٦٠٧٧١، المنامة، مملكة البحرين